

السكان بحوث ودراسات

محتويات العدد

- ❖ أثر الزيادة السكانية السريعة على قوة العمل واتجاهاتها المستقبلية في مصر
(ملحق بها ملخص باللغة الإنجليزية)
- ❖ مستويات التحضر في مصر واتجاهاته المستقبلية خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٠٦)
(ملحق بها ملخص باللغة الإنجليزية)
- ❖ حجم واتجاهات وخصائص كبار السن في مصر (١٩٨٦-٢٠٠٦)
(ملحق بها ملخص باللغة الإنجليزية)
- ❖ الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية في تعدادي (١٩٩٦-٢٠٠٦)
(ملحق بها ملخص باللغة الإنجليزية)

مجلة
نصف سنوية تصدر
عن مركز الأبحاث والدراسات السكانية
بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مدينة نصر - القاهرة

يونيو ٢٠١٠

العدد (٨٠)

فهرس

الصفحة	الدراسة	م
٢٧ - ١	أثر الزيادة السكانية السريعة على قوة العمل واتجاهاتها المستقبلية في مصر	-١
٥٧ - ٢٨	مستويات التحضر في مصر واتجاهاته المستقبلية خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٠٦)	-٢
٨٦ - ٥٨	حجم واتجاهات وخصائص كبار السن في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٨٦)	-٣
١٢٠ - ٨٧	المigration الداخلية بجمهورية مصر العربية في تعدادي (٢٠٠٦-١٩٩٦)	-٤

تقديم

تعتبر المشكلة السكانية من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع المصري منذ عشرات الأعوام، هنا وقد اتبعت السلطة السياسية وكذا المجتمع المدني إلى هذه المشكلة منذ بداية الستينيات ودخلت العديد من السياسات والبرامج التنموية للحد منها، وتهتم الدولة بالدراسات التحليلية والبحوث الميدانية التي تتعلق بالسكان والتنمية التي توفر البيانات والمؤشرات التي تساعد المخططين ومتخذي القرار على وضع الخطط والسياسات على أساس علمية سليمة.

في هذا الإطار يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار مجلة السكان (بحوث ودراسات) كل ستة أشهر تتضمن العديد من الدراسات والبحوث في مجال السكان من حيث الخصائص والكتافة والهجرة وبعض الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يقدم الجهاز العدد (٨٠) من هذه المجلة والتي تحتوي على عددة دراسات تحليلية خاصة بتأثير الزيادة السكانية السريعة على قوة العمل واتجاهاتها المستقبلية في مصر، مستويات التحضر في مصر واتجاهاته المستقبلية خلال الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٠٦، وكذلك حجم واتجاهات وخصائص كبار السن في مصر (١٩٨٦-٢٠٠٦)، وأخيراً الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦).

أثر الزيادة السكانية السريعة على قوة العمل واتجاهاتها المستقبلية في مصر

مقدمة:

يعتبر العنصر البشري هو العامل المحدد لدرجة تقدم الأمم، وأعلى ما تملكه مصر هو ثروتها البشرية، فالبشر هم أهم أدوات التنمية وهم الغاية النهائية لها. ولاشك إن حسن استخدام القوة البشرية ورفع مهاراتها يكون له أكبر الأثر في تعظيم الإنتاج وإحداث التقدم، والعكس صحيح يعتبر عدم التوظيف الكامل إهداراً للموارد البشرية فضلاً عن الأضرار الاجتماعية والسياسية التي تحدث بسبب البطالة وخاصة بين الشباب.
ويتوقف معدل توظيف القوى العاملة في أي دولة على مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والتي من أهمها:

- ١ - حجم السكان وهيكل أعمارهم ومعدل نموهم السنوي.
- ٢ - خصائص القوى العاملة وهيكلها.

ومن هذا المنطلق ستركز هذه الدراسة بشكل اساسي على دراسة مستوى وخصائص الموارد البشرية متمثلة في القوى العاملة، وكذلك أثر الزيادة السكانية على القوى العاملة في المستقبل حيث تعانى مصر كمعظم الدول النامية من مشكلة مزمنة ألا وهي البطالة، وهذا بسبب النمو السريع للسكان من ناحية، ويسبب تحديات وأزمات اقتصادية محلية وعالمية من ناحية أخرى.
ولاشك من ان هناك أثر سلبي قوي بين الزيادة السكانية وبين اي محاولات تبذل من اجل رفع المستوى المعيشي والتعليمي والصحي ومستوى الخدمات الأساسية للسكان.

يحتاج علاج المشكلة السكانية ومشكلة التوظيف الى إطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولكن يتم وضع مثل هذا الإطار بنجاح لا بد أولاً من تحليل المشكلة ووصفها وصفاً دقيقاً وهو ما حاولت هذه الدراسة القيام به ... ونرجوا ان يكون فيه نفع لكل المهتمين بهذه القضية، مستهدفين بذلك خدمة الأفراد والمجتمعات في وطننا الحبيب.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العمالة والبطالة من حيث:

- ١- حجم قوة العمل ومعدل النمو في قوة العمل.
- ٢- معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.
- ٣- تصنفيات قوة العمل طبقاً لخصائص مختاراة.
- ٤- توزيع المستغلين طبقاً لحالة العملية والمهنة والنشاط الاقتصادي والقطاع.
- ٥- توزيع المعطلين طبقاً للعمر والنوع ومعدلات البطالة.
- ٦- دراسة تأثير الزيادة السكانية على القوى العاملة في المستقبل حتى عام ٢٠٢١.

مصدر البيانات :

تعتمد هذه الدراسة بصفة عامة على نتائج أبحاث القوى العاملة في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٩. وكذلك إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية .(٢٠٠١-٢٠٢١).

الأسلوب المستخدم في التحليل:

يتم إتباع الأسلوب الوصفي لتحليل بيانات القوى العاملة وتصنيفات قوة العمل طبقاً للخصائص المختارة وتقديرات السكان طبقاً للعمر والنوع ومعدلات المساهمة المتوقعة في قوة العمل حيث يتم تقدير القوى العاملة كنتيجة لحاصل ضرب تقدیرات السكان في تقدیرات معدلات النشاط والذي يتتأثر بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وقد تم إتخاذ سنة ٢٠٠٦ كسنة أساس لتقدير قوة العمل حتى عام ٢٠٢١ لبيان أثر الزيادة السكانية على حجم قوة العمل في المستقبل.

تنظيم الدراسة:

تناول هذه الدراسة الأقسام التالية:

أولاً: تطور حجم ونمو قوة العمل ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: تصنیفات قوة العمل طبقاً لخصائص مختاره.

ثالثاً: دراسة أثر الزيادة السكانية على قوة العمل.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: تطور حجم ونحوه قوة العمل ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي

١- حجم ونحوه قوة العمل:

تشمل قوة العمل جميع الأفراد الذين تندرج أعمارهم من (١٥ سنة فأكثر) ويساهمون فعلاً بجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات (المشتغلون) وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطلون).

يعتمد حجم قوة العمل على حجم السكان والتراكيب العمري والنوعي لهم. ويعرض جدول (١) حجم قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) ومعدل نموه خلال الفترة ٢٠٠٩-١٩٩٧. حيث يلاحظ ارتفاع حجم قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) من ١٧,٧ مليون نسمة عام ١٩٩٧ إلى ٢٥,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٣٪.

وبالنظر للتغيرات التي حدثت في معدل النمو الإجمالي لقوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٩-١٩٩٧) نجد أن معدل قوة العمل قد زاد من ٢,٦٧٪ للفترة (٢٠٠٢-١٩٩٧) إلى ٣,٢٦٪ للفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٢).

بالنسبة للإختلافات النوعية بين الذكور والإإناث، يلاحظ ارتفاع معدل النمو في قوة العمل بين الإناث من ٢,٨٢٪ للفترة (٢٠٠٢-١٩٩٧) إلى ٤,٤٣٪ للفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٢) وبفارق ١,٦١ نقطة مئوية وهو ارتفاع ملحوظ إذا ما قورن بالارتفاع الذي حدث في معدل نمو قوة العمل بين الذكور حيث ارتفع من ٢,٦٣٪ إلى ٢,٩٢٪ خلال نفس الفترتين السابقتين على التوالي وبفارق فقط ٠,٢٩ نقطة مئوية.

جدول رقم (١) قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) ومعدل نموها طبقاً لنوع و محل الإقامة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)

الأعداد(بألاف)

معدل النمو السنوي % (٢٠٠٩-٢٠٠٢)		معدل النمو السنوي % (٢٠٠٢-١٩٩٧)		٢٠٠٩				٢٠٠٧				٢٠٠٢				١٩٩٧				البيان
جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر	جمله	ريف	حضر
+ قوة العمل ١٥																				
٢،٩٢	٢،٦٧	٣،٢٦	٢،٦٣	٢،٩٥	٢،١٩	١٩٤١٠	١١٠٥٧	٨٣٥٤	١٨٥١١	١٠٦٦٠	٧٨٥١	١٥٨١٩	٩١٧٤	٦٦٤٥	١٣٨٧٣	٧٩١٨	٥٩٥٥	ذكر		
٤،٤٣	٦٠٠٥	٢،٥٥	٢،٨٢	٠،١١	٦،٠٥	٥٩٤٣	٣٣٧٧	٢٥٦٧	٥٧٤٠	٣٥١٤	٢٢٢٦	٤٣٥٨	٢٢١١	٢١٤٧	٣٧٨٥	٢١٩٩	١٥٨٦	إناث		
٣،٢٦	٣،٣٩	٣،٠٩	٢،٦٧	٢،٣٦	٣،٠٧	٢٥٣٥٣	١٤٤٣٣	١٠٩٢٠	٢٤٢٥١	١٤١٧٤	١٠٠٧٧	٢٠١٧٦	١١٣٨٥	٨٧٩١	١٧٦٥٨	١٠١١٧	٧٥٤١	جمله		

$$R = \ln \left(\frac{Pt}{Po} \right) / t$$

حيث t = الفترة الزمنية بين العامين

- Pt = قوة العمل في السنة الأخيرة

- Po = قوة العمل في السنة الأولى

٢- معدلات النشاط الخام والمنقح:

يعرف معدل النشاط الخام بأنه النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) إلى جملة السكان. بينما يعرف معدل النشاط المنقح بأنه نسبة الأفراد في قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) إلى السكان ١٥ سنة فأكثر وهو أكثر دقة لقياس مدى مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي إذ أنه يستبعد السكان دون الحد الأدنى لسن العمل وهم السكان أقل من ١٥ سنة وذلك طبقاً لما هو متعارف عليه دولياً.

وتوضح بيانات جدول (٢) معدل النشاط الخام والمنقح طبقاً لنوع ومحل الإقامة للسنوات ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩. ويتبين من الجدول أنه لم يكن هناك تغيراً ملحوظاً في معدل النشاط الخام الإجمالي عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٢ حيث بلغت قيمة المعدل ٣٢٩,٣٪، ٢٩,٤٪ على التوالي، ارتفع قليلاً ليصل إلى ٣٣,٣٪ عام ٢٠٠٩.

وبالنظر لاختلافات النوعية، فيلاحظ ارتفاع معدل النشاط الخام للإناث من ١٢,٩٪ عام ١٩٩٧ إلى ١٦,٠٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع المعدل للذكور من ٤٥,٠٪ عام ١٩٩٧ إلى ٤٩,٩٪ عام ٢٠٠٩. كما تشير بيانات الجدول إلى عدم وجود اختلافات ملموسة في المعدل في كل من الحضر والريف.

وبطبيعة الحال يلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات النشاط المنقح عن معدلات النشاط الخام نتيجة استبعاد الأطفال أقل من ١٥ سنة، كما يلاحظ أن إتجاهات معدل النشاط المنقح أخذت تقريراً نفس إتجاهات معدل النشاط الخام.

جدول رقم (٢) معدل النشاط الخام والمنقح طبقاً لنوع ومحل الإقامة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)٪

جملة					ريف					حضر					معدلات النشاط
٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٢	١٩٩٧		٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٢	١٩٩٧		٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٢	١٩٩٧		
معدل النشاط الخام															
٤٩,٩	٤٩,٣	٤٦,٥	٤٥,٠	٥٠,٠	٤٩,٥	٤٦,٦	٤٤,٨	٤٩,٧	٤٩,١	٤٦,٤	٤٥,٣			ذكور	
١٦,٠	١٦,٠	١٢,٦	١٢,٩	١٦,٠	١٧,١	١١,٧	١٣,٠	١٥,٩	١٤,٥	١٣,٧	١٢,٧			إناث	
٣٣,٣	٣٣,٠	٢٩,٤	٢٩,٣	٣٣,٤	٣٣,٧	٢٩,٥	٢٩,٢	٣٣,١	٣٢,٢	٢٩,٣	٢٩,٤			جمله	
معدل النشاط المنقح															
٧٢,٣	٧١,٧	٦٨,٧	٦٩,٢	٨٢,١	٧٤,٨	٧١,٤	٧٣,١	٦٨,٨	٦٧,٩	٦٥,٢	٦٤,٧			ذكور	
٢٣,٠	٢٣,٢	١٨,٤	١٩,٧	٢٤,٠	٢٥,٩	١٧,١	٢٠,٩	٢١,٧	١٩,٩	٢٠,٠	١٨,٢			إناث	
٤٨,١	٤٧,٩	٤٣,٢	٤٥,٠	٥٠,١	٥٠,٩	٤٤,١	٤٧,٤	٤٥,٦	٤٤,٣	٤٢,٠	٤٢,٠			جمله	

٣- معدلات النشاط التفصيلية طبقاً لفئات السن والنوع:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تحليل معدلات النشاط التفصيلية طبقاً لفئات السن والنوع التي تستخدم في تقدير معدلات النشاط المتوقعة وبالتالي تقدير قوة العمل المستقبلية.

يعرض جدول (٣) معدلات النشاط التفصيلية طبقاً لفئات السن والنوع في كل من الحضر والريف خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩) ومنه يتضح انخفاض نسب المساهمة للإناث في النشاط الاقتصادي مقارنة بالذكور وهذا اتجاه عام في معظم الدول النامية وذلك نتيجة لعادات والتقاليد تجاه المرأة العاملة بدون أجر وعدم الإدلاع ببيانات القوى العاملة للإناث في الكثير من الأحيان.

ونلاحظ أيضاً من الجدول أن نسب المساهمة للذكور في النشاط الاقتصادي طبقاً للعمر تأخذ الشكل المنطقي حيث تبدأ منخفضة في فئات العمر الأولى ثم تزيد حتى تصل إلى أكثر من ٩٠٪ في المدى العمري (٥٠-٢٥ سنة) ثم بعد ذلك تبدأ في التنافص التدريجي نتيجة لعامل الوفاة أو الإحالة للمعاش. وبالنسبة للإناث فيظهر الجدول أن نسب المساهمة تبدأ صغيرة أيضاً حتى تصل إلى أقصاها في المدى العمري (٤٠-٢٥ سنة) ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك للانسحاب من سوق العمل بسبب الإنجاب ورعاية الأسرة.

ويظهر من الجدول أيضاً ارتفاع نسب مساهمة الذكور والإإناث في الريف عن الحضر في الفئات العمرية الصغيرة والفئات العمرية الكبيرة وقد يرجع ذلك لطبيعة النشاط الزراعي في الريف الذي يسهل دخول العاملين الصغار واستمرار كبار السن في العمل بهذا النشاط. وتتقارب نسبة مساهمة الذكور والإإناث في الفئات العمرية المتوسطة بكل من الحضر والريف.

وبدراسة الاتجاه العام لمعدلات النشاط خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩) يتضح من الجدول انخفاض معدل النشاط لكل من الذكور والإإناث في الفئة العمرية الصغيرة (١٥-١٩ سنة) كنتيجة لانتشار التعليم وأيضاً في الفئات العمرية الكبيرة (٦٠ سنة فأكثر) كنتيجة لانتشار الضمان الاجتماعي لكبار السن.

جدول رقم (٣) معدلات النشاط التفصيلية طبقاً لفئات السن والنوع في كل من حضر وريف الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)

%

٢٠٠٩						٢٠٠٧						٢٠٠٢						١٩٩٧						فئات السن
حضر			ريف			حضر			ريف			حضر			ريف			حضر			ذكور			
جمله	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور																			
٩,٨	٢٩,٩	١١,٦	٥٤,١	٧,١	٢٢,٢	٩,٧	٢٨,٩	١١,٨	٣٣,٨	٦,٦	٢٠,٩	١٠,٣	٢٣,٥	١٢,١	٢٩,٩	٧,٩	١٣,٤	٩,٠	٢٩,٠	١٠,٨	٣٥,٧	٦,٦	١٩,٦	-١٥
٣١,٨	٦٧,٣	٢٨,٨	٧٠,٩	٣٥,٠	٦٢,٤	٢٩,٠	٦٦,٢	٢٩,٨	٧١,٦	٢٨,٢	٥٨,٩	٣٤,٦	٦١,٦	٣٢,٨	٦٧,٤	٣٦,٦	٥٢,٣	٢٥,٨	٥٢,٤	٢٦,٣	٥٧,٣	٢٥,٢	٤٦,٢	-٢٠
٣٠,٠	٩٥,٣	٢٨,٦	٩٥,٩	٣١,٩	٩٤,٤	٢٩,٤	٩٤,٠	٣٠,٤	٩٥,٢	٢٨,٢	٩٢,٦	٣٠,١	٩٥,٣	٢٧,٦	٩٥,١	٣٣,١	٩٥,٦	٣٢,٨	٩٣,٦	٣١,١	٩٤,٦	٣٥,٠	٩٢,٣	-٢٥
٢٦,٨	٩٨,٤	٢٩,٤	٩٨,٧	٢٣,٤	٩٨,٠	٢٩,٣	٩٨,٣	٣٣,٢	٩٨,٦	٢٤,٣	٩٨,٠	٢٢,٦	٩٩,٠	٢١,٣	٩٨,٩	٢٣,٩	٩٩,١	٢٧,٩	٩٨,٧	٢٧,٧	٩٨,٨	٢٨,٢	٩٨,٦	-٣٠
٢٩,٤	٩٧,٣	٣١,٨	٩٧,٩	٢٦,٨	٩٦,٧	٣٠,٨	٩٧,٥	٣٤,٠	٩٨,٣	٢٧,٢	٩٦,٦	١٩,٥	٩٩,١	١٨,٠	٩٩,٠	٢١,١	٩٩,١	٢٢,١	٩٩,١	٢٤,٢	٩٩,٣	١٩,٧	٩٩,٠	-٤٠
٢٤,٣	٨٩,٢	٢٥,٣	٩٣,٢	٢٣,٤	٨٥,٣	٢٢,١	٨٨,٨	٢٦,٥	٩٣,٣	١٧,٦	٨٤,٣	١٠,٣	٩٨,٣	١١,٦	٩٨,٦	٩,١	٩٨,٠	١٣,٧	٩٨,١	١٧,٩	٩٨,٥	٩,٦	٩٧,٦	-٥٠
٨,٨	٤٨,٣	١٤,٣	٦٦,٣	٣,٧	٣١,٧	٨,٧	٤٧,٥	١٥,٩	٦٥,٥	٢,٤	٣٠,٨	٢,١	٣٣,٧	٤,٠	٥٦,٠	٠,٤	١٥,٤	٥,٢	٣٨,٨	٩,٤	٦٥,٤	١,٣	٢٠,١	-٦٠
٢,٥	٢٠,٤	٤,٢	٣٠,٧	٠,٧	٩,٩	٣,٣	٢٠,١	٥,٤	٢٩,٦	١,٠	١٠,٦	١,٤	١٦,٣	٢,٠	٢٣,٥	٠,٧	٧,٦	٢,٥	٢٥,٢	٣,٦	٣٧,٩	٠,٨	١١,١	+٦٠

٤- نسبة الإعالة الاقتصادية:

تعرف نسبة الإعالة الاقتصادية بأنها عدد الأشخاص خارج قوة العمل لكل ١٠٠ من الأشخاص داخل قوة العمل وهي مقياس خام لبعض أولئك الذين لا يملكون على عاتق الذين يعملون.

ويعرض جدول رقم (٤) نسب الإعالة الاقتصادية طبقاً لمحل الإقامة لعامي ١٩٩٧، ٢٠٠٩. ومن هذا الجدول يظهر إتجاه نسبة الإعالة إلى الإنخفاض خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)، حيث بلغت نسبة الإعالة على مستوى الجمهورية ٢٤١ لكل ١٠٠ من أفراد قوة العمل عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ٢٠٠ عام ٢٠٠٩.

ويشير الجدول إلى انخفاض نسبة الإعالة في الريف من ٢٤٢ لكل ١٠٠ فرد عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٩. وفي الحضر فقد انخفضت النسبة من ٢٤٠ لكل ١٠٠ فرد عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٢ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٩.

وبالرغم من انخفاض نسب الإعالة في مصر خلال فترة الدراسة إلى أن النسب ما زالت مرتفعة كباقي الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة العبء الاقتصادي المفروض على الدولة وذلك لوجود نسبة كبيرة من أفراد المجتمع لا تسهم في النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (٤) نسبة الإعالة الاقتصادية طبقاً لمحل الإقامة لعامي ١٩٩٧-٢٠٠٩

%

السنة	حضر	ريف	جملة
١٩٩٧	٢٤٠	٢٤٢	٢٤١
٢٠٠٩	٢٠٢	١٩٩	٢٠٠

ثانياً: تصنيفات قوة العمل طبقاً لخصائص مختلفة

١- توزيع قوة العمل طبقاً للحالة التعليمية:

تفيد دراسة توزيع قوة العمل حسب الحالة التعليمية في التعرف على إحدى الخصائص الهامة لقوة العمل من حيث المستويات التعليمية المختلفة لكل من المستغلين والمعطلين، ويعتبر ذلك من الأسس الرئيسية للتخطيط البرامج التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل التي تتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعرض جدول (٥) التوزيع النسبي لقوة العمل (١٥-٦٤ سنة) طبقاً للحالة التعليمية والنوع ومحل الإقامة عام ٢٠٠٩. ومنه يلاحظ أن أعلى نسبة من قوة العمل على مستوى إجمالي الجمهورية كانت بين الحاصلين على شهادة متوسطة حيث بلغت ٣٢٪ تليها نسبة قوة العمل بين الأميين ٢٦,٣٪ ثم نسبة الحاصلين على شهادة جامعية ١٨,١٪ من إجمالي قوة العمل.

ويلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة من قوة عمل الإناث كانت بين الأميات ٣١,٢٪ تليها نسبة المؤهل المتوسط ٣٠,٣٪ ثم نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى ٢٥,٦٪ من إجمالي قوة العمل للإناث.

أما بالنسبة لقوة العمل للذكور فإن إتجاه التوزيع النسبي حسب الحالة التعليمية لهم يتفق مع إتجاه التوزيع النسبي لإجمالي الجمهورية وذلك يرجع إلى أن قوة العمل للذكور تمثل أغلبية قوة العمل.

ويتضح من الجدول أيضا ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد قوة العمل بالحضر عن الريف، حيث بلغت نسبة قوة العمل بين الأميين في الريف ٣٥,٨٪ مقابل ١٣,٧٪ في الحضر. كما يلاحظ ارتفاع نسبة أفراد قوة العمل حاملي المؤهلات وخاصة الشهادة الجامعية بالمقارنة بالريف (٢٩,٥٪ في الحضر مقابل ٩,٥٪ في الريف).

وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الحالات على مؤهل جامعي فأعلى تبلغ ٤٤,٨٪ من جملة قوة العمل للإناث في الحضر وتفوق النسبة المقابلة لها في الريف ١١,١٪ ويرجع ذلك إلى أن أعلى النساء المقيمات في الحضر يفضلن العمل في القطاع المنظم وخاصة الحكومي والذي يتاسب مع طبيعتهن وظروفهن العائلية وهذا مما يستلزم حصولهن على قدر أعلى من التعليم وعلى العكس من ذلك في الريف فإن نسبة الإناث الأميات في قوة العمل ٤٨,٧٪ مقابل ٨,٣٪ في الحضر ويرجع ذلك إلى مقدرة سوق العمل في الريف على استيعاب المزيد من العاملات الإناث بدون أجر وبخاصة في مجال الزراعة.

جدول رقم (٥) التوزيع النسبي لقوة العمل (١٥-٦٤ سنة) طبقاً للحالة التعليمية والنوع ومحل الإقامة ٢٠٠٩

%

الحالة التعليمية			حضر			ريف			جملة		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٥,٤	٨,٣	٤٤,٨	٣١,٩	٤٨,٧	٣٥,٨	١٣,٧	٨,٢	٢,٢	١٠,٠	٣,٤	٩,٥
١٢,١	٢,٨	٩,٩	١٠,٦	٤,٣	١٠,٦	٩,٦	٤,٦	١٠,٦	١١,٤	٣,٤	٩,٥
٣٢,٣	٣٣,٧	٣٢,٦	٣٢,٨	٢٢,٦	٣١,٦	٣٢,٦	٣٢,٠	٣٠,٣	٣٢,٦	١١,٣	٣,٨
٥,٤	٨,٢	٦,١	٣,١	٣,٨	٣,٣	٤,١	٥,٧	٤,١	٩,٦	١١,٤	٣,٤
٤٤,٨	٢٤,٨	٣١,٢	٤٨,٧	٣٥,٨	٢٦,٣	١٣,٧	٨,٣	١٥,٤	٩,٥	٣,٨	٩,٥
٨٣٥٣	٢٥٦٧	٥٩٤٣	١١٠٥٧	٣٣٧٧	١٩٤١٠	١٤٤٣٣	١٠٩٢٠	٢٥٣٥٣	٢٠٠٩	١٠٠	١٠٠
العدد (بالألف)			%			الحالة التعليمية			الحالة التعليمية		

٢- توزيع قوة العمل طبقاً للحالة العملية:

يعرض جدول (٦) التوزيع النسبي لقوة العمل (١٥-٦٤ سنة) طبقاً للحالة العملية والنوع ومحل الإقامة عام ٢٠٠٩. ومن بيانات الجدول نجد أن أعلى نسبة لقوة العمل كانت بين العاملين بأجر نقدي حيث بلغت ٥٤,٩٪. أما أقل نسبة من قوة العمل نجدها بين من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد ١٠,٠٪. ويلاحظ وجود اختلافات جوهرية في التوزيع النسبي لقوة العمل بين الذكور والإثاث طبقاً للحالة العملية حيث تبلغ نسبة قوة العمل من الذكور من هو صاحب عمل ويستخدم آخرين ١٧٪ من إجمالي قوة عمل الذكور مقابل ٢,٩٪ فقط من جملة قوة عمل الإناث.

كما أن نسبة من يعمل بأجر نقدي بين الذكور ٥٩,٩٪، أما بين الإناث فتبلغ ٣٨,٧٪. بينما تبلغ نسبة العاملات لدى الأسرة بدون أجر ٢٥,٦٪ من جملة قوة عمل الإناث، وتبلغ هذه النسبة بين الذكور ٧,٨٪ فقط.

أما عن الاختلافات بين الحضر والريف، فيلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة من يعمل بأجر في الحضر ٦٤,٣٪ عنها في الريف ٤٧,٨٪. بينما ترتفع نسبة قوة العمل في الريف بين من يعمل لدى الأسرة بدون أجر ١٨,٣٪ وصاحب عمل ويستخدم آخرين ١٧,٣٪ عن النسبتين الماظرتين لهما في الحضر حيث بلغت (٣,٦٪، ٩,٠٪ على الترتيب).

ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يعملن بأجر نقدي في الحضر بشكل ملحوظ ٦٠,٧٪ من جملة الإناث الالاتي يعملن في الحضر عنها في الريف ٢٢٪ من جملة الإناث الالاتي يعملن في الريف ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم بين الإناث في الحضر وإمكانية الحصول على فرص عمل مناسبة خاصة في القطاع الحكومي.

ويلاحظ أيضاً من الجدول ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث ٢٣,٠٪ مقابل ٥,٣٪ فقط للذكور، وتتركز نسبة البطالة بين المتعطلين حديثاً ٧,٩٪ عنها بين المتعطلين الذين سبق لهم العمل ٤,١٪. وسيأتي تحليل البطالة تفصيلاً فيما بعد.

**جدول رقم (٦) التوزيع النسبي لقوة العمل (٦٤١٥ سنة) طبقاً لحالة العملية والنوع
ومحل الإقامة ٢٠٠٩٪**

جميله				ريف				حضر				الحالة العملية
جمله	إناث	ذكور	ذكور	جمله	إناث	ذكور	ذكور	جمله	إناث	ذكور	ذكور	
٥٤,٩	٣٨,٧	٥٩,٩	٤٧,٨	٢٢,٠	٥٥,٧	٦٤,٣	٦٠,٧	٦٥,٤				يعلم بأجر نقدي
١٣,٧	٢,٩	١٧,٠	١٧,٣	٤,٢	٢١,٣	٩,٠	١,٣	١١,٣				صاحب عمل ويستخدم آخرين
١٠,٠	٩,٨	١٠,١	٩,٨	١٥,٠	٨,٣	١٠,٣	٣,١	١٢,٥				يعلم لحسابه ولا يستخدم أحد
١٢,٠	٢٥,٦	٧,٨	١٨,٣	٤١,٢	١١,٣	٣,٦	٥,٠	٣,٢				يعلم لحساب الأسرة بدون أجر
١,٤	٣,٧	٠,٨	٠,٨	٢,٥	٠,٣	٢,٣	٥,٣	١,٣				متعطل سبق له العمل
٧,٩	١٩,٣	٤,٥	٦,٠	١٥,٢	٣,١	١٠,٦	٢٤,٦	٦,٣				متعطل حديث
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٪	جملة
٢٥٣٥٣	٥٩٤٣	١٩٤١٠	١٤٤٣٣	٣٣٧٧	١١٠٥٧	١٠٩٢٠	٢٥٦٧	٨٣٥٤				العدد (بالألف)

٣- توزيع المستغلين طبقاً للمهنة:

يمكن تعريف المهنة بأنها نوع العمل الذي يقوم به الفرد وذلك بصرف النظر عن نوع النشاط الاقتصادي لجهة التي يعمل بها وهي من الخصائص الأساسية التي ترتبط بالفرد حيث يكتسبها بالتعليم والخبرة في ممارستها.

ويعرض الجدول (٧) التوزيع النسبي للمستغلين (٦٤١٥ سنة) طبقاً للمهنة ومحل الإقامة والنوع عام ٢٠٠٩، ومنه يظهر وجود اختلافات في التوزيع النسبي للذكور والإثاث طبقاً للمهنة، حيث تبلغ نسبة الإناث المستغلات في فئات الأخصائيين والفنانين والقائمين بالأعمال الكتابية ٣٩,٩٪ من جملة المستغلات الإناث بينما تبلغ النسبة الماظرة للذكور ٢٠,٨٪ من جملة المستغلين الذكور.

أما بالنسبة لفئة الحرفيين والعمال المهرة وغير المهرة فتبلغ نسبة المشغلين بها بين الذكور ٣٩,٩٪ بينما تبلغ النسبة الم対اورة بين الإناث ٤٦,٤٪ فقط من إجمالي المشغلات الإناث. وفي النشاط الزراعي تبلغ نسبة المشغلات به ٤٥,٩٪ من جملة المشغلات الإناث بينما تبلغ النسبة بين الذكور ٢٤,٦٪.

وبدراسة توزيع المشغلين حسب المهنة ومحل الإقامة يتضح من الجدول كما هو متوقع ارتفاع نسب رجال التشريع وكبار المسؤولين والأخصائيون وأصحاب المهن الفنية والقائمون بالأعمال الكتابية في الحضر ٤٦,٧٪ عن مثيلاتها في الريف ١٨,٥٪. كما ترتفع أيضاً نسب الحرفيين والعمال المهرة وغير المهرة في الحضر ٣٨,٤٪ عن الريف ٢٩,٧٪ ونسبة العاملون في نشاط الخدمات ومحلات البيع في الحضر ٩,٨٪ عن الريف ٦,٠٪. أما نسبة العاملون في قطاع الزراعة فترتفع في الريف ٤٥,٧٪ عن الحضر ١٥,١٪.

جدول رقم (٧) التوزيع النسبي للمشتغلين (١٥ سنة) طبقاً لأقسام المهن والنوع ومحل الإقامة

%

جمله		ريف		حضر		أقسام المهن		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٥,٦	٣,٩	٦,٠	٣,١	١,٨	٣,٤	٩,٢	٧,٣	٩,٦
١٣,١	٢١,٨	١١,٠	٧,٧	١٠,٥	٧,٠	٢٠,٨	٣٩,٣	١٦,٤
٨,١	١٢,٨	٦,٩	٥,٨	٧,٩	٥,٢	١١,٣	٢٠,٤	٩,٢
٣,٣	٥,٣	٢,٩	١,٩	١,٩	١,٩	٥,٤	١٠,٤	٤,٢
٧,٦	٣,٨	٨,٥	٦,٠	٢,٧	٦,٩	٩,٨	٥,٦	١٠,٨
٢٨,٩	٤٥,٩	٢٤,٦	٤٥,٧	٧٠,١	٣٩,٣	٥,١	٨,٤	٤,٣
١٧,٠	١,٢	٢٠,٩	١٥,٤	١,٢	١٩,١	١٩,٣	١,٢	٢٣,٤
٨,٧	٢,٠	١٠,٣	٧,١	١,٣	٨,٦	١١,٠	٣,١	١٢,٨
٧,٦	٣,٢	٨,٧	٧,٢	٢,٥	٨,٥	٨,١	٤,٣	٩,٠
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٢٩٧٥	٤٥٧٨	١٨٣٩٧	١٣٤٥٦	٢٧٨٠	١٠٦٧٦	٩٥١٩	١٧٩٨	٧٧٢١
العدد (بألف)								%
الجملة								

٤- توزيع المشغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي:

يعرف النشاط بأنه نوع النشاط الذي تقوم به الجهة التي يعمل فيها الفرد وليس نشاط الفرد نفسه.

ويعرض الجدول (٨) توزيع المشغلين (١٥ سنة) طبقاً للنشاط الاقتصادي والنوع ومحل الإقامة عام ٢٠٠٩. ومنه يتضح ارتفاع نسبة المشغلين في النشاط الزراعي ٢٩,٩٪ وخاصة في الريف ٤٦,٧٪، تليها نسبة المشغلين في قطاع الخدمات ٢٣,٠٪ وخاصة في الحضر ٢٩,٢٪، ثم نسبة المشغلين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية ١١,٦٪ على الترتيب) وترتفع هذه النسبة بشكل أكبر في الحضر حيث بلغت حوالي ١٦,٠٪ لكل منها.

وبالنسبة للاختلافات النوعية فيلاحظ أيضاً من الجدول أن أعلى نسبة للإناث من العاملات في النشاط الزراعي حوالي ٤٦,٠٪ تليها نسبة العاملات في قطاع الخدمات ٣٧,٨٪ وبالمثل أيضاً في حالة الذكور فأعلى نسبة للذكور العاملين في القطاع الزراعي ٢٥,٩٪ تليها نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات ١٩,٣٪ ثم نسبة الذكور العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ١٣,٤٪ ثم قطاع التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة (١٣,٢٪، ١١,٩٪) على التوالي).

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي للمشتغلين (٦٤١٥ سنن) طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادي والنوع ومحل الإقامة لعام ٢٠٠٩٪

أقسام النشاط الاقتصادي										جملة	
حضر			ريف			جملة					
ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	جمله	ذكور		
٢٩,٩	٤٦,٠	٢٥,٩	٤٦,٧	٧٠,٠	٤٠,٦	٦,٢	٨,٩	٥,٦	٥,٦	لزراعة وصيد البر والبحر وصيد الأسماك	
٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٢	لتعدين واستغلال المحاجر	
١١,٦	٤,٢	١٣,٤	٨,٤	٢,٧	٩,٨	١٦,١	٦,٥	١٨,٣		لصناعات التحويلية	
٠,٩	٠,٤	١,٠	٠,٧	٠,١	٠,٨	١,٢	٠,٨	١,٣		للكهرباء. الغاز. البخار	
٠,٥	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٧		لامداد المائي وشبكات الصرف الصحي	
١٠,٦	٠,٣	١٣,٢	١٠,٥	٠,١	١٣,٢	١٠,٨	٠,٧	١٣,١		لإنشاءات (التشييد والبناء)	
١٠,٧	٦,١	١١,٩	٦,٩	٤,٨	٧,٤	١٦,٢	٨,١	١٨,١		تجارة الجملة والتجزئة	
٧,٤	١,٧	٨,٩	٥,١	٠,٤	٦,٤	١٠,٦	٣,٦	١٢,٣		لنقل والتخزين والاتصالات	
٢,٠	٠,٤	٢,٣	١,٢	٠,٢	١,٥	٣,٠	٠,٦	٣,٥		خدمات الغذاء والإقامة	
٠,٩	١,١	٠,٨	٠,٤	٠,٢	٠,٤	١,٦	٢,٥	١,٤		لوساطة المالية والتأمين	
٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١		لأنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	
١,٧	١,٣	١,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٩	٢,٩	٢,٧	٣,٠		لأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	
٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٢	١,٠	١,٢		لأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	
٨,٣	٩,٦	٧,٩	٦,٧	٣,٣	٧,٦	١٠,٤	١٩,٤	٨,٤		لإدارة العامة والدفاع	
٩,١	٢٠,٠	٦,٥	٧,٦	١٢,٧	٦,٣	١١,٢	٣١,٤	٦,٥		للتعليم	
٢,٤	٦,٧	١,٤	١,٦	٤,١	٠,٩	٣,٧	١٠,٧	٢,٠		لصحة والعمل الاجتماعي	
٣,١	١,٥	٣,٥	٢,٥	٠,٨	٣,٠	٣,٩	٢,٥	٤,٢		لخدمات المجتمع وخدمات أفراد الخدمة المدنية والمنظمات الدولية	
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢		لأنشطة غير كاملة التوصيف	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٪	جملة	
٢٢٩٧	٤٥٧	١٨٣٩	١٣٤٥	٢٧٨	١٠٦٧	٩٥١	١٧٩	٧٧٢		العدد (بالألف)	
٥	٨	٧	٦	٠	٦	٩	٩	١			

* يشمل قطاع الخدمات القطاعات التالية: (الإدارة العامة والدفاع، التعليم، الصحة، خدمات المجتمع والخدمة المنزلية)

٥- توزيع المستغلين طبقاً للقطاع:

يعرض جدول (٩) التوزيع النسبي للمستغلين (٦٤-١٥ سنة) طبقاً للقطاع الذي يعملون فيه والنوع ومحل الإقامة في عام ٢٠٠٩. ويتبين من بيانات الجدول أن القطاع الخاص سواه كان داخل أو خارج المنشآت يستوعب أكبر نسبة من المستغلين ٧١,٧٪ و خاصة بين الذكور ٧٤,٧٪، يلي ذلك القطاع الحكومي بنسبة ٢٣,٧٪ خاصة بين الإناث ٣٦,٧٪.

وبالنسبة للاختلافات بين الحضر والريف، فيلاحظ ارتفاع نسبة المستغلين في القطاع الخاص بشكل أكبر في الريف ٦٣,٦٪ عن الحضر ٦٧,٣٪ بينما ترتفع نسبة المستغلين في القطاع الحكومي في الحضر ٢٩,٤٪ عن الريف ١٩,٦٪ ويرجع ارتفاع نسبة المستغلين في القطاع الحكومي في الحضر إلى تركز معظم المصالح والهيئات الحكومية بالحضر بينما يعمل أغلبية المستغلين في الريف في الزراعة. ويأتي القطاع العام في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٣٪ في الحضر، ٢,٠٪ في الريف. أما القطاع الاستثماري وقطاع التعاونيات والأجنبي فيمثلان أقل نسبة حيث بلغت ٢,٣٪، ٤٪ في الحضر، ٠,٩٪، ٠,٢٪ في الريف على الترتيب للقطاعين.

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي للمستغلين (٦٤-١٥ سنة) طبقاً للقطاع والنوع ومحل الإقامة ٢٠٠٩٪

القطاع	حضر			ريف			جمله		
	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	جمله
حكومي	٢١,٩	٦١,٩	٢٩,٤	١٩,٤	٢٠,٣	١٩,٦	٢٠,٥	٢٣,٧	٣٦,٧
عام	٤,٦	٢,٧	٤,٣	٢,٤	٠,٤	٢,٠	٣,٤	١,٣	٢,٩
خاص داخل المنشآت	٤٠,١	٢١,٢	٣٦,٥	١٦,٠	٥,٨	١٣,٩	٢٦,٢	١١,٨	٢٣,٣
خاص خارج المنشآت	٣٠,٧	١١,٧	٢٧,١	٦٠,٩	٧٣,٠	٦٣,٤	٤٨,٥	٤٨,٩	٤٨,٤
ستثماري	٢,٣	٢,١	٢,٣	١,١	٠,٣	٠,٩	١,٦	١,٠	١,٥
آخر تشمل (التعاونيات والأجنبي)	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣
% العدد (بالألف)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٧٢	١٧٩	٩٥١	١٠٦	٢٧٨	١٣٤٥	١٨٣	٤٥٧	٤٢٩
	١	٩	٩	٧٦	٠	٦	٩٧	٨	٧٥

٦- توزيع المتعطلين طبقاً لنوع التعلل والسن والنوع:

تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل الذي يعكس حاله من عدم التوازن في الاقتصاد القومي. والخلل في سوق العمل يحدث بسبب إما لعجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص العمالة الالزامية أو عدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريب لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل وعدم قدرة أجهزة التشغيل والاستخدام على القيام بمسؤولياتها تجاه سد الشغرة بين العرض والطلب.

والمتعطلون هم الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه وبحثون عنه ولا يجدونه، وهو لا يمكن تصنيفهم إلى فئتين:

أ- متعطل حديث لم يسبق له العمل مثل خريجي الجامعات والدبلومات المتوسطة الذين لم يسبق لهم الالتحاق بأى عمل وبحثون عنه.

بـ. متعطل سبق له العمل وهو الشخص الذي تعطل عن عمل كان يزاوله وما زال راغباً في العمل وقدراً عليه ويبحث عنه ولم يلتحق بعمل خلال فترة مرجعيه معينه.

أـ. نسبة المتعطلين حديثاً من جملة المتعطلين ومعدل البطالة:

يعرف معدل البطالة بأنه عدد الأفراد المتعطلين لكل 100 من أفراد القوى العاملة. ويعرض الجدول رقم (١٠) نسبة المتعطلين حديثاً إلى جملة المتعطلين ومعدل البطالة طبقاً لنوع ومحل الإقامة أعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩. ويتبين من الجدول أن نسبة المتعطلين حديثاً تمثل نسبة كبيرة من جملة المتعطلين حيث بلغت %٨٩,٧ عام ١٩٩٧ انخفضت إلى %٨٤,٦ عام ٢٠٠٩ وتبلغ نسبة المتعطلات حديثاً %٨٣,٩ من جملة المتعطلات الإناث لعام ٢٠٠٩، بينما تبلغ النسبة للذكور %.٨٥,٥.

وبالنسبة لاختلافات بين الحضر والريف، فترتفع نسبة المتعطلين حديثاً في الريف .٪٨٧,٨ عنها في الحضر .٪٨٢,٣ عام ٢٠٠٩.

وبدراسة اتجاهات البطالة خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٩ يلاحظ ارتفاع معدل البطالة من %٨,٤ عام ١٩٩٧ إلى %٩,٣ عام ٢٠٠٩ وبلغ المعدل للإناث %٢٢,٩ وللذكور %٥,٢ عام ٢٠٠٩ ويسود نفس هذا النمط على مستوى كل من الحضر والريف وذلك نتيجة لانتشار التعليم بين الإناث خاصة في الحضر وانخفاض رغبة أرباب الأعمال في منح فرص عمل جديدة للإناث لتخوفهم من أجزاء رعاية الطفل ورعاية الأسرة. ويرتفع معدل البطالة في الحضر %١٢,٨ عنه في الريف %٦,٧ عام ٢٠٠٩ وقد يرجع ذلك إلى سهولة الحصول على فرصة عمل في الريف عن الحضر الذي يتميز بارتفاع مواصفات فرص العمل الجديدة.

جدول رقم (١٠) نسبة المتعطلين حديثاً من جملة المتعطلين ومعدل البطالة (٦٤-١٥) سنة

طبقاً لنوع ومحل الإقامة عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٩

محل الإقامة	نسبة المتعطلين حديثاً					
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٩٧						
حضر	٩,٢	٢١,١	٦,٠	٨٦,٣	٩٤,٤	٧٨,٥
ريف	٧,٧	١٨,٩	٤,٦	٩٢,٨	٩٦,٢	٨٨,٨
جملة	٨,٤	١٩,٨	٥,٢	٨٩,٧	٩٥,٤	٨٣,٦
٢٠٠٧						
حضر	١١,٧	٢٤,٤	٨,١	٨٩,٠	٩٤,٧	٨٤,١
ريف	٧,٠	١٤,٩	٤,٣	٩٥,٨	٩٨,٦	٩٢,٦
جملة	٨,٩	١٨,٦	٥,٩	٩٢,١	٩٦,٦	٨٧,٧
٢٠٠٩						
حضر	١٢,٨	٢٩,٩	٧,٥	٨٢,٣	٨٢,٤	٨٢,٣
ريف	٦,٧	١٧,٦	٣,٤	٨٧,٨	٨٥,٩	٩٠,٨
جملة	٩,٣	٢٢,٩	٥,٢	٨٤,٦	٨٣,٩	٨٥,٥

بـ- توزيع المتعطلين طبقاً للعمر والنوع:

يعرض الجدول رقم (١١) التوزيع النسبي للمتعطلين (٦٤١٥ سنة) طبقاً لفئات السن والنوع ومحل الإقامة عام ٢٠٠٩. ويتبين من الجدول ارتفاع نسبة المتعطلين في الفئة العمرية ٢٩-٣٠ سنة حيث بلغت ٦٧,٨٪ من إجمالي المتعطلين وترتفع هذه النسبة بين الذكور ٧٤,٧٪ وبها بين الإناث ٦٢,٦٪. ويسود نفس النمط في كل من حضر وريف الجمهورية، حيث أن أغلب المتعطلين في نفس الفئة العمرية (٢٩٢٠ سنة)، وترتفع نسبتهم بشكل أكبر في الحضر ٦٠,٦٪ منها في الريف ٦٣,٥٪. ويرجع ارتفاع نسبة المتعطلين في هذه الفئة العمري إلى أن معظم المتعطلين من الخريجين الجدد للجامعات والمعاهد فوق المتوسطة أو الحاصلين على شهادة متوسطة ويبحثون عن عمل لأول مرة (المتعطلين حديثاً).

جدول رقم (١١) التوزيع النسبي للمتعطلين (٦٤١٥) طبقاً لفئات السن والنوع ومحل الإقامة، ٢٠٠٩
٪

جملة			ريف			حضر			فئات السن	
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور		
١٦,٣	١٥,٧	١٧,١	٢٢,٦	٢٣,١	٢١,٧	١٢,٠	١٠,٠	١٤,٤	-١٥	
٤٦,٨	٤٣,٤	٥١,٣	٤٥,٨	٤٠,٢	٥٤,٧	٤٧,٤	٤٥,٩	٤٩,٣	-٢٠	
٢١,٠	١٩,٢	٢٣,٤	١٧,٧	١٦,٨	١٩,١	٢٣,٢	٢١,٠	٢٥,٩	-٢٥	
٧,٧	٨,٧	٦,٢	٦,٠	٧,٥	٣,٨	٨,٨	٩,٧	٧,٧	-٣٠	
٤,٣	٦,٥	١,٣	٣,٩	٥,٩	٠,٦	٤,٦	٧,٠	١,٧	-٤٠	
٤,٠	٦,٥	٠,٦	٤,٠	٦,٥	٠,١	٤,٠	٦,٥	٠,٩	-٥٠	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٢١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٤-٦٠	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة	%
٢٣٧٨	١٣٦٥	١٠١٣	٩٧٧	٥٩٧	٣٨١	١٤٠١	٧٦٨	٦٣٣	العدد بالألف	

ثالثاً: أثر الزيادة السكانية على قوة العمل

١- تقدير قوة العمل المستقبلية:

تعتمد تقديرات قوة العمل على تقديرات السكان حسب العمر والنوع ومعدلات المساهمة المتوقعة في قوة العمل حيث يتم تقدير القوى العاملة كنتيجة لحاصل ضرب أعداد السكان القدرة خلال فترة التقدير في معدلات النشاط المقدرة خلال نفس الفترة والذي يتأثر بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ويرد بملحق (١) شرح لطريقة تقدير قوة العمل خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٠٧

ويجدر الإشارة بأن تأثير حجم قوة العمل المقدرة طبقاً للفرض المنخفض لخصوبية لن يظهر إلا في المدى الطويل لحين دخول المواليد الجدد الآن وبلغهم سن العمل بعد سن ١٥ سنة. كما يظهر لنا من جدول (١٢) وشكل (١) تقارب حجم قوة العمل المقدرة طبقاً لفرضي

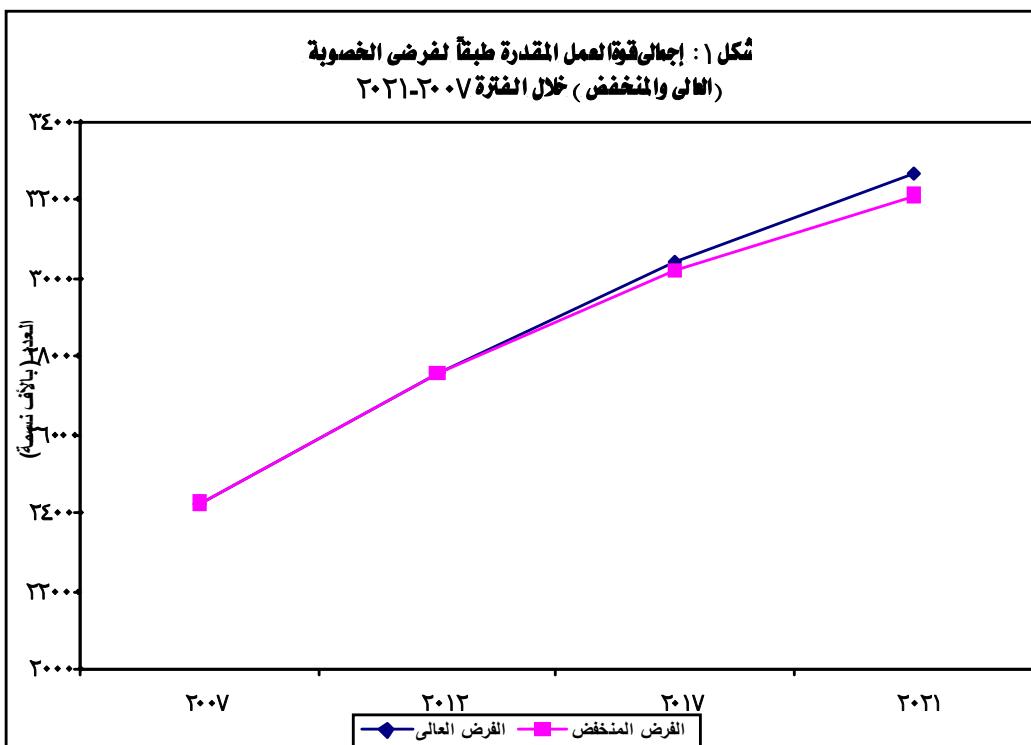
الخصوصية العالى والمنخفض حتى عام ٢٠١٢ حيث يصل الى حوالي ٢٧,٦ مليون نسمه، بينما يرتفع حجم قوة العمل فى عام ٢٠١٧ الى ٣٠,٤ مليون نسمة طبقاً للفرض العالى، ٣٠,٢ مليون نسمة طبقاً للفرض المنخفض أى أن الفارق حوالي ٢٠٠ ألف مواطن. أما فى عام ٢٠٢١ سيصل حجم قوة العمل المقدرة الى حوالي ٣٢,٦ مليون نسمه طبقاً للفرض العالى مقابل ٣٢,١ مليون نسمة طبقاً للفرض المنخفض، اي بفارق ٥٠٠ ألف نسمة بين الفرضين فى عام ٢٠٢١.

**جدول رقم (١٢) جملة قوة العمل المقدرة طبقاً لفرضي الخاصية (العالى والمنخفض)
خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٠٧)**

الأرقام بالألف نسمة

الفرض المنخفض	الفرض العالى	السنة	القوى العاملة
٢٤٢٥١	٢٤٢٥١	٢٠٠٧	
٢٧٥٦٨	٢٧٥٧٧	٢٠١٢	
٣٠٢٠١	٣٠٣٧٦	٢٠١٧	
٣٢٠٩٨	٣٢٦٤٦	٢٠٢١	

المصدر: تم التقدير كما هو وارد في الملحق (١)



٢- تقدير عدد فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها:

باعتبار أن الزيادة السنوية الصافية فى قوة العمل هو الحد الأدنى لفرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً، يعرض الجدول (١٣) تقدير جملة فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها

حسب فرضي الخصوبة (العالي والمنخفض) خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٧). ومنه يتضح انه طبقاً للفرض العالى (ثبات معدلات الخصوبة الحالية) يتطلب توفير ٣,٣٢٦ مليون فرصة عمل خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٧) تنخفض تدريجياً الى ٢,٢٧٠ مليون فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٧). أما طبقاً للفرض المنخفض (توقع حدوث انخفاض في مستوى الخصوبة) فقد بلغت فرص العمل المطلوب توفيرها ٣,٣١٧، ١,٨٩٨ مليون فرصة عمل خلال نفس الفترتين على التوالي. وبذلك فإن إجمالي فرص العمل المطلوب توفيرها خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٧) يقدر بحوالي ٨ مليون فرصة عمل بواقع ستمائة ألف فرصة عمل تقريرياً سنوياً طبقاً لفرضي الخصوبة العالى والمنخفض على التوالي.

جدول رقم (١٣) تقدير جملة فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها حسب فرضي الخصوبة (العالي والمنخفض) خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٧)

الأرقام بالآلاف

فرص العمل المنخفض	فرص العمل العالى	الفترة الزمنية	فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها
			الجملة
٣٣١٧	٣٣٢٦	٢٠١٦-٢٠٠٧	
٢٦٣٣	٢٧٩٩	٢٠١٦-٢٠١٢	
١٨٩٨	٢٢٧٠	٢٠٢٠-٢٠١٧	
٧٨٤٨	٨٣٩٥		

المصدر: تم التقدير كما هو وارد في الملحق (١)

رابعاً: النتائج والتوصيات

١- النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أـ. تشير الدراسة إلى زيادة حجم قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) من ١٧,٧ مليون نسمة عام ١٩٩٧ إلى ٢٥,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة لزيادة حجم ومعدل نمو السكان، مما أدى إلى دخول أعداد كبيرة في سن العمل.
- بـ. يرتفع معدل المساهمة في قوة العمل بين الذكور إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها بين الإناث.
- جـ. انخفضت نسبة الإعالة الاقتصادية في مصر خلال فترة الدراسة من ٤١ لكل ١٠٠ من أفراد قوة العمل عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠ عام ٢٠٠٩. وبالرغم من هذا الانخفاض في نسب الإعالة إلا أن النسب مازالت مرتفعة كباقي الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة العبء المفروض على الدولة لتوفير الخدمات المختلفة مثل التعليم والصحة والإسكان مما يؤثر سلباً بدوره على عملية التنمية الاقتصادية للدولة.
- دـ. ارتفاع نسبة الأممية بين أفراد القوى العاملة من الإناث ٣١,٢٪ بالمقارنة بالذكور في عام ٢٠٠٩، وقد يرجع ذلك لمقدرة سوق العمل على استيعاب الإناث العاملات بدون اجر لدى ذويهم وخاصة في مجال الزراعة الذي يسهل دخولهن لسوق العمل.

- تفوق نسبة الإناث من أفراد قوة العمل الحاصلين على المؤهلات الجامعية فأعلى
في الحضر ٤٤,٨٪ النسبة المقابلة بالنسبة للذكور ٢٤,٨٪ وقد يرجع ذلك إلى أن
أغلب النساء المقيمات في الحضر يفضلن العمل في القطاع المنظم وخاصة الحكومي
والذي يتتناسب مع طبيعتهن وظروفهن العائلية وهذا مما يستلزم حصولهن على قدر
مناسب من التعليم.
- أعلى نسبة للقوى العاملة بين العاملين بأجر نقدي حيث بلغت ٥٤,٩٪. أما أقل نسبة
من القوى العاملة نجدها بين من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد ١٠,٠٪.
- ترتفع نسبة الإناث في فئة أصحاب المهن الفنية والأخصائيين والقائمين بالأعمال
الكتابية ٣٩,٩٪ مقارنة بالذكور ٢٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩، بينما أعلى نسبة للذكور في
فئة العمال المهرة وغير المهرة والتي بلغت ٣٩,٩٪ مقابل ٦,٤٪ للإناث. وتزيد نسبة
الإناث عن الذكور العاملون في النشاط الزراعي (٤٦,٩٪/٤٦,٩٪) لكل من الإناث
والذكور على الترتيب).
- أعلى نسبة للمشتغلين في النشاط الزراعي ٢٩,٩٪ في عام ٢٠٠٩، تليها نسبة
المشتغلين في قطاع الخدمات ٢٣,٠٪ وخاصة في الحضر ٢٩,٢٪، ثم نسبة المشتغلين
في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية (حوالى ١٠,٧٪، ١١,٦٪
على التوالي).
- استحوذ القطاع الخاص على أكبر نسبة من المشتغلين ٧١,٧٪ وخاصة بين الذكور
٧٤,٧٪ في عام ٢٠٠٩، يلي ذلك القطاع الحكومي بنسبة ٢٣,٧٪ وتمثل الإناث
في هذا القطاع نسبة ٣٦,٧٪ من أجمالي العاملات بالقطاعات المختلفة.
- ارتفاع معدل البطالة من ٨,٤٪ عام ١٩٩٧ إلى ٩,٣٪ عام ٢٠٠٩ ويرتفع معدل البطالة
للإناث ٢٢,٩٪ عنه للذكور ٥,٢٪ عام ٢٠٠٩ ويسود نفس النمط على مستوى
كل من الحضر والريف وذلك نتيجة لانتشار التعليم بين الإناث خاصة في الحضر
وانخفاض رغبة أرباب الأعمال في منح فرص عمل جديدة للإناث تخوفهم من أجازات
رعاية الطفل ورعاية الأسرة.
- الغالبية العظمى من المتعطلين متعطلين حديثاً، حيث تمثل نسبتهم ٨٩,٧٪
من جملة المتعطلين عام ١٩٩٧ إنخفضت إلى ٨٤,٦٪ عام ٢٠٠٩. كما تتركز البطالة بين
المتعطلين في الأعمار أقل من ٣٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٨٪ لإجمالي المتعطلين
وترتفع هذه النسبة بين الذكور ٧٤,٧٪ عنها بين الإناث ٦٢,٦٪. ويرجع ارتفاع
نسبة المتعطلين في هذه الأعمار إلى أن معظم المتعطلين من خريجي الجامعات والمعاهد
فوق المتوسطة أو الحاصلين على شهادة متوسطة ويبحثون عن عمل لأول مرة
(المتعطلين حديثاً).
- أشارت تقديرات القوى العاملة المتوقعة حسب فرضين لخصوصية إلى أنه طبقاً لفرض
الخصوصية العالية (معدل الخصوصية يصل إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة) سيصل حجم قوة
العمل إلى حوالي ٣٠,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٧ و٣٢,٦ مليون عام ٢٠٢١. أما طبقاً
لفرض الخصوصية المنخفض (معدل الخصوصية يصل إلى ٢,١ طفل لكل سيدة) سيصل
حجم قوة العمل إلى حوالي ٣٠,٢ مليون نسمة عام ٢٠١٧ و٣٢,١ مليون نسمة

عام ٢٠٢١. أى أن حجم قوة العمل سيزداد بمقدار ٨ مليون نسمة تقريباً (٢٠٢١-٢٠٠٧).

م- يقدر إجمالي فرص العمل المطلوب توفيرها خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٧) بحوالى ٨ مليون فرصة عمل بواقع نصف مليون فرصة عمل تقريباً سنوياً طبقاً لفرضي الخصوبة العالية والمنخفض على التوالى.

٢- التوصيات:

بعد استعراض نتائج الدراسة وما تضمنته من تحليل للوضع الحالى للعماله والبطالة فى مصر وتحليل اثر الزيادة السكانية السريعة على تزايد الأعداد المتداقة على سوق العمل المصرى وبالتالي تزايد مشكلة البطالة تعقيداً.

ولعل التحدي الأكبر يتمثل فى تزايد حجم قوة العمل سنوياً مما يزيد مشكلة البطالة تعقيداً، فإذا كانت المشكلة قائمة بهذه الحدة حالياً، فإن الوضع فى المستقبل مع استمرار تدفق أعداد متزايدة من السكان فى سن العمل سنوياً سيجعلها أكثر صعوبة.

فيما يلى بعض التوصيات التى قد تسهم فى حل المشكلة:

- أ- القضاء على أمية المرأة بكافة الوسائل والأشكال لأن الأمية وضعف المستوى التعليمي للمرأة من أهم العوامل التي تواجه نجاح فكرة تنظيم الأسرة في مصر.
- ب- تحسين أوضاع الأسرة المصرية الفقيرة لأن كثرة الإنجاب في أغلب الأحيان يكون نتيجة تعويض قلة الدخل واعتماد الأسر على عماله أطفالها لذلك لابد من تحسين أوضاع الأسر الفقيرة وذلك عن طريق:

- (١) منح قروض صغيرة ومتناهية الصغر لهذه الأسر لبعده مشاريع اقتصادية محدودة تدر عليهم دخل مناسب للاستغناء عن الاعتماد على الأطفال كمصدر للرزق.
- (٢) الاستفادة من خدمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية في توجيه النساء الفقيرات والأميات إلى اختيار المشروعات التي تناسبهن بل وفي تسويق منتجاتهن لانتسابهن من هذا الفقر.

ج- ضرورة العمل على تحديث السياسة القومية للسكان وتفعيل دور الوزارات والهيئات والمجالس والمراكز المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدنى العاملة في مجال السكان، كذلك العمل على التنسيق بين أنشطة هذه الجهات لتعمل جميعاً في تناغم من أجل خفض معدل النمو السكاني؛ وبالتالي خفض التدفق السريع والمتزايد للأفراد داخل سوق العمل.

د- التركيز على الأنشطة كثيفة العمالة كما حدث في دول جنوب شرق آسيا مما يساعد زيادة فرص التشغيل.

هـ الاستغلال المكثف للإمكانات المادية والبشرية المتاحة بأقاليم الجمهورية وتطبيق مبدأ اللامركزية لإطلاق يد المحافظات في إعداد الخطط التي تتناسب مع إمكانياتها وميزانيتها النسبية وتساعد في توفير فرص عمل كافية لمواطنيها، بما يكفل توافر فرص العمل المنتجة على مستوى الأقاليم ويحد من الهجرة الداخلية. على أن يتولى

كل إقليم إعداد وتنمية الموارد البشرية التي تمكن من تحقيق أهداف خططه الاقتصادية والاجتماعية حاضراً ومستقبلاً.

- و- التأكيد على وجود إستراتيجية متكاملة بين وزارات التعليم العالي، والتربية والتعليم، والقوى العاملة بما يضمن توجيه مخرجات العملية التعليمية لسوق العمل وأهمية إعادة النظر للتخصصات التي لا تناسب سوق العمل الحالي والمستقبلى وإيجاد برامج تدريبية تساعده على التدريب التحويلي لبعض التخصصات.
- ز- أهمية إصلاح نظم الاستخدام الحكومى وإيجاد ربط بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات من المهن والتخصصات فى أسواق العمل الداخلية والخارجية.
- ح- تعبئة المدخرات الوطنية فى كل قرية أو مدينة لإقامة مشروعات منتجة تسمح بخلق فرص عمل لأبنائها.
- ط- إنشاء نظام معلومات لقوة العمل، بهدف رصد ومتابعة التغير فى حجم وخصائص قوة العمل، والتغير فى فرص العمل المتاحة والطلب على المهن والتخصصات المختلفة من وقت إلى آخر، على كل من المستوى القومى ومستوى المحافظات والمهن والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك رصد ومتابعة مستوى انتشار البطالة، بما يساعد على تفهم حجم المشكلة والعوامل المؤثرة فى سوق العمل، ونوعية الوظائف المتاحة، والخصائص المهارية للعمال الجديدة التي قد يتطلبها تطوير سوق العمل، مما يمكن من وضع الخطط والسياسات فى هذا المجال على أساس واقعى وعملى.
- ي- القيام بالمزيد من الأبحاث التي تتعلق بجانب الطلب فى سوق العمل التي يمكن من خلالها التعرف على الإحتياجات المستقبلية لأصحاب الأعمال والمشروعات الكبرى من المهن المختلفة ومن خلالها يمكن توجيه السياسات الاقتصادية والتعليمية لتحقيق التوازن المطلوب.

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مسح القوى العاملة)، ٢٠٠٩-١٩٩٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (الزيادة السكانية في مصر وأثارها على التنمية الشاملة)، قطاع الإحصاء، أبريل ٢٠٠٤.
- صالح، مديحة (بعض خصائص البطالة في مصر في ١٩٨٨ والتنبؤات المستقبلية للبطالة حتى عام ١٩٩٧) رسالة ماجستير، بالمركز demografie بالقاهرة، ١٩٩٥ (باللغة الإنجليزية).
- صالح، مديحة (بعض خصائص البطالة في مصر، خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠) مجلة السكان بحوث ودراسات بمركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠٠٢، القاهرة.
- مخلوف، هشام وعبد القادر فريال (إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٢١-٢٠٠١) المركز demografie بالقاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.
- مخلوف، هشام وآخرون (البطالة في مصر – المساببات والتحديات) المركز demografie بالقاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.

محلق (١)
طريقة تقدير القوى العاملة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٠٧)

يتم تقدير القوة العاملة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٠٧) بإتباع الخطوات التالية:

١- تقدير عدد السكان المتوقع حسب العمر والنوع:

تم الاعتماد على دراسة أجراها المركز demografique بالقاهرة عن الإسقاطات السكانية حسب فئات السن والنوع في الفترة (١٩٩٦-٢٠٢١) باستخدام الطريقة التركيبية (Component method)

يتم وضع فرضين للخصوصية هما:

أ- الفرض المنخفض:

في هذا الفرض أفترض أن مستوى الخصوصية سيصل إلى معدل الإحلال وهو (٢,١ مولود حى لكل امرأة) خلال فترة حياتها الإنجابية في عام ٢٠٢١.

بـ الفرض العالي:

وهذا الفرض يعتمد على الوضع القائم فعلاً في عام ٢٠٠٠ حيث يصل معدل الخصوصية الكلى ٣,٥ مولود حى لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية، وقد تم تثبيت هذا الوضع خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١).

وبتطبيق فرضي الخصوصية تم الحصول على عدد السكان حسب فئات السن الخامسة والنوع حسب الفرضين المنخفض والعلوي وكذلك تم الحصول على عدد السكان سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢١).

٢- تقدير القوى العاملة:

أ- تقدير معدلات النشاط حسب النوع في الفئة العمرية (١٩١٥-١٩٦١ سنة):

تتأثر الفئة العمرية (١٩١٥-١٩٦١ سنة) بالتقدم والتحسين في التعليم الثانوي خاصة بين الإناث لذلك تم استخدام العلاقة بين معدل النشاط في هذه الفئة العمرية (AR) ومعدل الالتحاق بالثانوي (EI) كالتالي:

$$R(x) = AR(x) / EI(x)$$

تقدير معدلات الالتحاق بالثانوي (EI) باستخدام المعادلة اللوغاريتمية

$$(Logistic curve)$$
$$EI_t = \frac{1}{1 + e^{a+bt}}$$

تقدير (R(x)) باستخدام المعادلة

واخيراً تقدير معدل النشاط للفئة العمرية (١٩١٥-١٩٦١ سنة) باستخدام المعادلة

$$AR(x) = R(x) \cdot EI(x)$$

**بـ-تقدير معدلات النشاط للفئات العمرية (٢٠ إلى ٦٥ سنة) للذكور وللإناث
باستخدام المعادلة اللوغاريتمية لاتجاهات معدلات النشاط من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧
(انظر الجدول ٤، م، ٥).**

**جـ- وأخيرا يتم تقدير القوى العاملة
بحاصل ضرب معدلات النشاط المقدرة في تقديرات السكان خلال الفترة
كما هو موضح في الجدول (٦، ٧).**

٣-تقدير جملة فرص العمل المطلوب توفيرها باستخدام المعادلة

$$NJR_t = LF_t [(LF_{t+5} / LF_{t-5}) - 1]$$

حيث NJR_t فرص العمل الجديدة المطلوب توفيرها
 LF_t القوى العاملة

**جدول (١)
تقدير معدلات الالتحاق بالثانوي (Elx)، حسب النوع، (١٩٩٧-٢٠٢١) %**

٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	١٩٩٧	
٨٩,٤٨	٨٧,٢٧	٨٣,٩٧	٨٠	٧٠	ذكور
٩٥,٠٤	٩٢,٧١	٨٨,٣٩	٨٢	٦٢	إناث

**جدول (٢)
تقدير نسبة معدل النشاط (ARx) إلى معدل الالتحاق (Elx)، حسب النوع، (١٩٩٧-٢٠٢١) %**

٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	١٩٩٧	
٠,٢٩٨٢	٠,٣١٥٠	٠,٣٣٧٣	٠,٣٦١٣	٠,٤١٤٣	ذكور
٠,٠٨٨٨٢	٠,٠٩٦٤٠	٠,١٠٦٧٩	٠,١١٨٢٩	٠,١٤٥١٦	إناث

$$R(x) = AR(x)/El(x)$$

$$\ln R(x) = a + bt$$

**جدول (٣)
تقدير معدل النشاط (ARx) حسب النوع، (١٩٩٧-٢٠٢١) %**

٢٦,٦٨	٢٧,٤٩	٢٨,٣٣	٢٨,٩٠	٢٩,٠٠	ذكور
٨,٤٤	٨,٩٤	٩,٤٤	٩,٧٠	٩,٠٠	إناث

جدول (٤)
معدلات النشاط المقدرة للذكور ٢٠٢١١٩٩٧

فئات العمر	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠٢١
-١٥	٢٩,٠	٢٨,٩	٢٨,٣٣	٢٧,٤٩	٢٦,٦٨
-٢٠	٥٢,٤	٦٦,٢	٧٢,٢٨	٧٧,٦٥	٨١,٣٨
-٢٥	٩٣,٦	٩٤,٠	٩٤,٢٩	٩٤,٥١	٩٤,٦٩
-٣٠	٩٨,٧	٩٨,٣	٩٨,٠٦	٩٧,٧٨	٩٧,٥٣
-٤٠	٩٩,١	٩٧,٥	٩٥,٧٠	٩٢,٧٧	٨٩,٢٠
-٥٠	٩٨,١	٨٨,٨	٧٥,٧٧	٥٥,١٣	٣٦,٧٨
-٦٠	٣٨,٨	٤٧,٥	٥١,٩٢	٥٦,٣١	٥٩,٧٥
+٦٥	٢٥,٢	٢٠,١	١٧,٩٤	١٥,٩٢	١٤,٤٤

جدول (٥)
معدلات النشاط المقدرة للإناث ٢٠٢١١٩٩٧

فئات العمر	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠٢١
-١٥	٩,٠	٩,٧	٩,٤٤	٨,٩٤	٨,٤٤
-٢٠	٢٥,٨	٢٩,٠	٣٠,٧٣	٣٢,٤٩	٣٣,٩٣
-٢٥	٣٢,٨	٢٩,٤	٢٧,٨٥	٢٦,٣١	٢٥,١١
-٣٠	٢٧,٩	٢٩,٣	٣٠,٠٥	٣٠,٧٩	٣١,٣٩
-٤٠	٢٢,١	٣٠,٨	٣٥,٧٦	٤١,٠٦	٤٥,٤٧
-٥٠	١٣,٧	٢٢,١	٢٧,٥٠	٣٣,٦٤	٣٩,٠١
-٦٠	٥,٢	٨,٧	١١,٢٢	١٤,٣٠	١٧,٢٥
+٦٥	٢,٥	٣,٣	٣,٨٦	٤,٤٥	٤,٩٩

جدول (٦)
تقديرات القوى العاملة للذكور ٢٠٢١-٢٠٠٧
الأعداد بالألف

الفرض المنخفض				الفرض العالي				فئات العمر
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	
١٠٤٣,١	١٠٦٠,٦	١٠٥١,٥	١٣٣٦,٣	١١٨٠,٢	١١٦٤,٥	١٠٦٤,٢	١٣٣٦,٣	-١٥
٣١١٢,٠	٢٨٧٣,٠	٢٧٢٩,٣	٢٧٣٣,٧	٣٣٧٥,٧	٢٩٠٨,٠	٢٧٢٣,٥	٢٧٣٣,٧	-٢٠
٣٤٨١,٦	٣٥٥٣,٦	٣٦٨٦,٦	٢٤٧٣,٧	٣٤٨١,٦	٣٥٤٧,٠	٣٦٨٧,٥	٢٤٧٣,٧	-٢٥
٧٤٤٠,٣	٧٢٥٧,٣	٦١٧٧,٩	٤١٤٤,٢	٧٤٤١,٣	٧٢٥٦,٣	٦١٧٧,٩	٤١٤٤,٢	-٣٠
٥٢٥٣,٧	٤٤٣١,٧	٣٨٠٠,٣	٤١١٥,٨	٥٢٥٣,٧	٤٤٣١,٧	٣٧٩٩,٤	٤١١٥,٨	-٤٠
١٣٤٢,٧	١٩٠٧,٤	٢٤٣٠,٨	٢٨٥٤,٩	١٣٤٢,٧	١٩٠٧,٤	٢٤٣٠,٨	٢٨٥٤,٩	-٥٠
٨٩٣,٣	٧٦١,٣	٥٩١,٩	٥٠٨,٧	٨٩٣,٣	٧٦١,٣	٥٩١,٩	٥٠٨,٧	-٦٠
٣٦٩,٧	٣٤٠,١	٣٠٦,٤	٣٤٣,٩	٣٦٩,٧	٣٤٠,١	٣٠٦,٤	٣٤٣,٩	+٦٥
٢٢٩٣٦,٥	٢٢١٨٥,٠	٢٠٧٧٤,٧	١٨٥١١,٢	٢٣٣٣٨,٣	٢٢٣١٦,٢	٢٠٧٨١,٦	١٨٥١١,٢	الإجمالي

جدول (٧)
تقديرات القوى العاملة للإناث ٢٠٢١-٢٠٠٧
الأعداد بالألف

الفرض المنخفض				الفرض العالي				فئات العمر
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	
٣١٤,٣	٣٢٧,٩	٣٣٣,٥	٣٩٤,٤	٣٥٥,٥	٣٦٠,٠	٣٣٧,٥	٣٩٤,٤	-١٥
١٢٣٥,٥	١١٤٥,٩	١٠٩٣,٥	٩٥٠,٦	١٣٤٠,٦	١١٥٩,٦	١٠٩١,٣	٩٥٠,٦	-٢٠
٨٨١,٢	٩٣٤,٢	١٠١٨,٣	٨٤٣,٨	٨٨١,٠	٩٣٢,٤	١٠١٨,٥	٨٤٣,٨	-٢٥
٢٢٥٣,٧	٢١٢٧,٩	١٧٦١,٥	١٤٠٣,٤	٢٢٥٣,٧	٢١٢٧,٩	١٧٦١,٥	١٤٠٣,٤	-٣٠
٢٥٢٩,٢	١٩٣٥,٤	١٤٧٩,٦	١٣٥٢,٨	٢٥٢٩,٢	١٩٣٥,٨	١٤٧٩,٦	١٣٥٢,٨	-٤٠
١٥٣٣,٠	١٢٤٢,٧	٩١٠,٤	٦٦٢,٦	١٥٣٣,٠	١٢٤٢,٧	٩١٠,٤	٦٦٢,٦	-٥٠
٢٨٠,٦	٢٠٣,٥	١٢٩,٧	٨٤,٠	٢٨٠,٦	٢٠٣,٥	١٢٩,٧	٨٤,٠	-٦٠
١٣٤,٥	٩٨,١	٦٦,٤	٤٨,٠	١٣٤,٥	٩٨,١	٦٦,٣	٤٨,٠	+٦٥
٩١٦١,٩	٨٠١٥,٥	٦٧٩٢,٨	٥٧٣٩,٦	٩٣٠٨,٠	٨٠٥٩,٨	٦٧٩٥,٠	٥٧٣٩,٦	الإجمالي

Summary

Impact of Rapid Population Growth On Labor Force in Egypt (1997-2021)

The employment rate depends on a range of demographic and economic factors, the most important of which are:

- 1- Population size, age structure and the rate of annual growth.
- 2- Characteristics of the labor force and its structure.

From this point of view, this paper will focus mainly on the study of the level and characteristics of human resources in the form of labor force, as well as the impact of population increase on the labor force in the future. Egypt is suffering like most of the developing countries, from the problem of chronic unemployment. This is due to rapid population growth on the one hand, and the economic crises, on the other.

According to the findings and results of the Labor Force Surveys, the size of the labor force (15 years and over) increased from 17.7 million in 1997 to 25.4 million in 2009 as a result of the increase in rate of population growth. This leads to the entry of large numbers of working age people. The high rate of male labor forces more than three times those of females.

The dependency ratio in Egypt during the study period decreased from 241 per 100 members of the labor force in 1997 to 200 per 100 members of the labor force in 2009. However, the ratios are still high, like most of the developing countries. This in turn leads to increase burden on the State to provide various services such as education, health and housing.

Egypt's unemployment rate, estimated to be 8.4% in 1997, increased to 8.9% in 2007 and to 9.3% in 2009 with high unemployment rate for females (22.9%) than males (5.2%) in 2009. The same pattern prevails at the level of both urban and rural areas as a result of the spread of education among women, especially in urban and reluctant of some employers to hire women for fear of child-care

leave. One of the characteristics of the unemployed that the vast majority of whom are newly unemployed, they represented 89.7% of the total unemployed in 1997, the rate rose to 92.1% in 2007 and decreased to 84.6% in 2009.

The expected labor force estimated by the assumptions of high fertility, (the fertility rate to 3.5 children per woman) about 30.4 million people in 2017 and 32.6 million in 2021. But according to a low fertility assumption (the fertility rate to 2.1 children per woman) the size of the labor forces expected to be about 30.2 million people in 2017 and 32.1 million in 2021. The size of the labor force will increase by approximately 8 million people during the upcoming 14 years. This increase is due to the continuing increase in population over that period.

Recommendations:

- 1- Updating the National Population Policy. In this respect, the roles of ministries, public organizations, local council and civil authorities concerned with the population problem should be activated. Coordination of the activities of these institutions ought to be harmonized to achieve the ultimate goal of bringing down the rate of population and labor force growth.
- 2- Establishing an information system for the labor force to monitor unemployment and its various features, as well as the seasonal change in available job opportunities, both at the national and local levels.
- 3- Establishing the National Agency for Employment as was suggested in the National Program to confront the unemployment problem. One of the main tasks of this agency is to develop employment strategies, policies and programs; and initiate mechanisms of eradicating imbalances between supply and demand in the labor market.

مستويات التحضر في مصر واتجاهاته المستقبلية

خلال الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٠٦

مقدمة:

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً علمياً بالمشكلة السكانية وخاصة في البلاد النامية في إطار الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومواجهة الآثار السلبية للنمو السكاني المتزايد خاصة على مستويات المعيشة في هذه الدول وما تحدثه من تداعيات على الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية مثل الأطفال والنساء وكبار السن.

وترتبط المشكلة السكانية في مصر إرتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية المختلفة كما أنها تؤثر بصورة مباشرة على الجهود الحكومية وغير الحكومية المهدفة إلى تحسين هذه الأوضاع مما جعل مواجهتها تتحل مقدمة الأولويات في اهتمامات القيادة السياسية والقيادات التنفيذية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدولية العاملة في مصر.

تنبع المشكلة السكانية في مصر في ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- ١- النمو السكاني المتزايد نتيجة استمرار ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات وخاصة بين الأطفال والرضع والامهات وارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد.
- ٢- تدني الخصائص السكانية من حيث ارتفاع نسب الأمية ومعدلات البطالة وخاصة بين الشباب والتسرب من التعليم وانخفاض نسبة مساهمة الإناث في الأنشطة الاقتصادية والحياة السياسية.
- ٣- سوء التوزيع الجغرافي حيث يتركز السكان في الشريط الضيق للوادي والدلتا مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية خاصة في المدن الكبرى بدرجة تفوق مثيلاتها في معظم دول العالم. وقد أدى ذلك إلى خلق أعباء وضغوط كبيرة على المرافق وتلوث البيئة و Zheng المباني على الأرض الزراعية المحدودة وانتشار ظاهرة العشوائيات.

لذا تضمنت الأهداف الرئيسية لسياسة السكانية ضرورة وضع حلول جذرية ل إعادة توزيع السكان والاستفادة من المساحات غير المأهولة والعمل على إنشاء مراكز و المجتمعات جذب سكانية جديدة تساعده على تخفيف الأعباء على المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى إضافة إلى تنمية المناطق الريفية وتحسين ظروف العيش بها حتى يمكن إيقاف الهجرة من الريف للحضر وهي من أهم محددات النمو لسكان الحضر.

الهدف من الدراسة:

مما سبق فإن الدراسة الحالية تهدف إلى:

١- دراسة مستويات التحضر خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٦ وإنجاهات معدلات النمو وتبيناتها بين المحافظات المختلفة في كل من الحضر والريف.

٢- التعرف على اختلافات الخصائص السكانية من حيث النوع وعمر الاعالة العمرية والمستويات التعليمية والحالة الزوجية والحالة العملية والمهنة خلال الفترة ٢٠٠٦-١٩٨٦.

٣- إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة الداخلية وتأثيرها على النمو السكاني.

٤- التعرف على التقديرات المستقبلية لسكان الحضر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٦.

مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على بيانات كل من :

١- تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٦٠.

٢- تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٧٦.

٣- تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٨٦.

٤- تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٩٦.

٥- تعداد السكان والمساكن في عام ٢٠٠٦.

تنظيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ست أقسام هي:

أولاً : اتجاهات ومستويات التحضر في مصر.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للسكان.

رابعاً: الهجرة الداخلية.

خامساً: الإتجاهات المستقبلية لسكان الحضر خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٢٦.

سادساً: أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: اتجاهات ومستويات التحضر في مصر:

تعتبر مستويات التحضر أحد مظاهر تقدم الدولة وأحد مؤشرات تحسن الظروف المعيشية والبيئية للسكان مثل نوعية المسكن ومصادر مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمرافق العامة والخدمات مثل التعليم والخدمات الصحية ومكاتب البريد والاتصالاتالخ.

وهذه المؤشرات تعكس الجهد الذى تبذلها الحكومة لتحسين جودة الحياة بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالرغم مما حققه الحكومات المتعاقبة فى مصر من جهود أدت إلى زيادة نسب الأسر التى تستخدم الكهرباء فى الإنارة والتى تشرب المياه النقية والتى تستخدمنا الصرف الصحى والتخلص من القمامه إلا أنه ما زالت هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق المزيد من التحسن وخاصة لمواجهة مشكلات النمو الحضري غير المخطط والعشواني.

١- اتجاهات التحضر

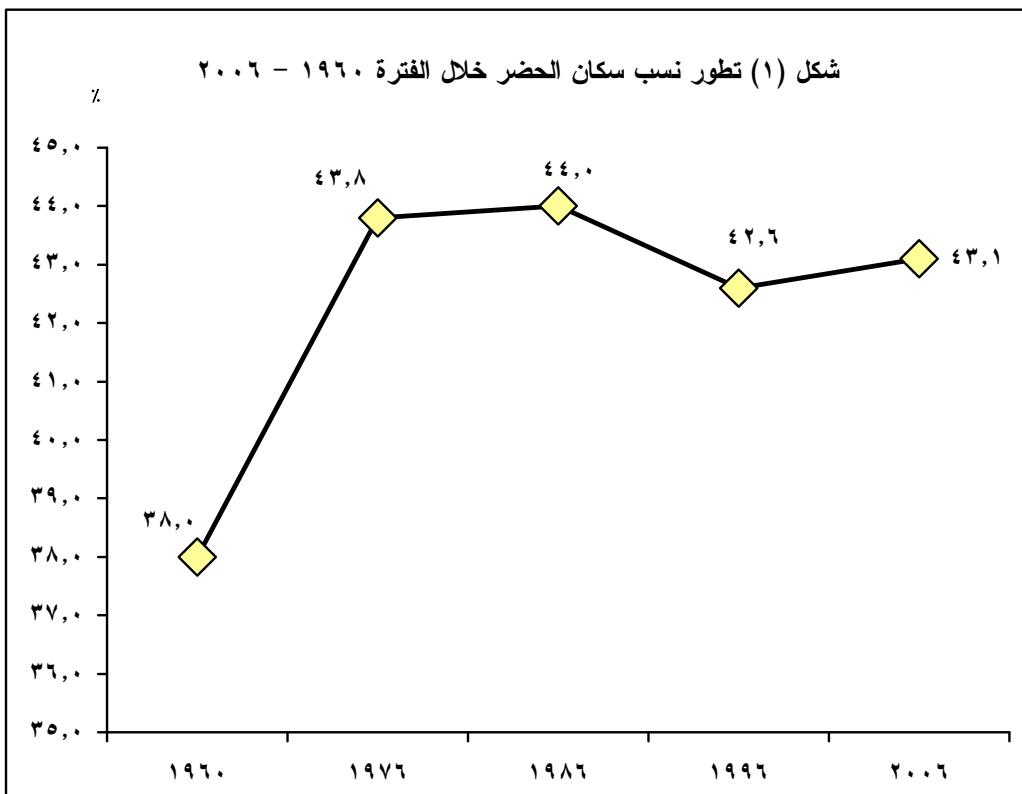
يظهر الجدول رقم (١) تطور نسبة سكان الحضر واتجاهاتهم خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٦. وتشير نتائج الجدول إلى أن زيادة نسبة الحضر شهدت زيادة مضطردة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٦. ثم تراجعت عام ١٩٩٦ ثم اتجهت نحو الزيادة مرة أخرى عام ٢٠٠٦. كما في الشكل (١).

وحول معدلات النمو فإن القسم الثاني من الجدول رقم (١) يوضح أن معدل النمو السكاني بين تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦ في المناطق الحضرية قد بلغ ضعف مثيله في المناطق الريفية حيث بلغ حوالي ٤,٩٪ في الحضر مقابل ٢,٤٪ في الريف بينما تضاءل حجم التفاوت بين معدلات النمو السكاني في كل من الريف والحضر حيث لم يتعدى النصف في المائة خلال الفترات المختلفة.

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ ان معدلات النمو السكاني في الحضر اسرع من مثيلاتها في المناطق الريفية بصورة عامة وقد يرجع ذلك إلى زيادة أعداد المهاجرين من الريف إلى الحضر.

جدول رقم (١) الأتجاهات الحالية للتحضر في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٦

المؤشرات	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
السكان					الحضر
٣١٣٧٠٩٢٥					٢٥٢٨٦٣٣٥
٤١٤٢٧١٠٦					٣٤٠٢٦٥٧٩
٧٢٧٩٨٠٣١					٥٩٣١٢٩١٤
٤٣,١					٤٢,٦
نسبة سكان الحضر					٤٤,٠
معدل النمو					%
الحضر					٤,٩
الريف					٢,٤
الجملة					٢,٧
الحضر					١,٨
الريف					٢,٣
الجملة					٢,٨
الحضر					٢,٢
الريف					٢,٠
الجملة					٢,١



٢- اختلافات مستويات التحضر حسب المحافظة

أظهرت البيانات مدى التفاوت في نسب سكان الحضر من محافظة لأخرى. ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي لسكان الحضر حسب المحافظات خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ والذى يحدد التغيرات في الوزن النسبي لسكان حضر كل محافظة من إجمالي سكان حضر الجمهورية. وتشير بيانات الجدول الى ان محافظة القاهرة كانت ومازالت تحتل المركز الأول بين المحافظات حيث تمثل أكثر من ربع سكان الحضر في التعدادات الثلاثة بينما يسكن الاسكندرية حوالي ١٣٪ وتحتل المركز الثاني ثم الجيزة في المركز الثالث وتمثل المحافظات الثلاث إضافة إلى محافظة القليوبية صاحبة المركز الرابع مايزيد عن نصف سكان حضر الجمهورية. وهذا متوقع حيث ان المحافظات الاربعة تستحوذ على غالبية المراكز الصناعية والتجارية والخدمية وبالتالي فهي مركزاً لإستقبال المهاجرين من المحافظات المجاورة.

ومن ناحية اخرى يلاحظ عدم وجود فروق جوهرية في نسبة سكان حضر كل محافظة من المحافظات الاخرى وإن كان هناك بعض المحافظات قد تغير ترتيبها مثل محافظة الدقهلية التي انتقلت من المركز السادس عام ١٩٨٦ إلى الخامس عام ٢٠٠٦ وكذلك محافظة الشرقية التي قفزت إلى المركز السادس عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي لسكان الخضر حسب المحافظات في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٦

%

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
القاهرة	٢٨,٥	٢٦,٩	٢٥,٣
الاسكندرية	١٣,٨	١٣,٢	١٣,١
بورسعيد	١,٩	١,٩	١,٨
السويس	١,٥	١,٧	١,٦
دمياط	٠,٩	١,٠	١,٤
الدقهلية	٤,٣	٤,٦	٤,٤
الشرقية	٣,٤	٣,٨	٣,٩
القليوبية	٥,٢	٥,٣	٦,٠
كفر الشيخ	١,٩	٢,٠	١,٩
الغربية	٤,٥	٤,٢	٣,٨
المنوفية	٢,١	٢,٢	٢,١
البحيرة	٣,٦	٣,٦	٢,٩
الإسماعيلية	١,٣	١,٤	١,٤
الجيزة	١٠,١	١٠,٢	١١,٨
بني سويف	١,٧	١,٧	١,٧
الفيوم	١,٧	١,٨	١,٨
المنيا	٢,٦	٢,٥	٢,٥
اسيوط	٢,٩	٣,٠	٢,٩
سوهاج	٢,٥	٢,٧	٢,٦
قنا	١,٨	٢,٠	٢,٠
اسوان	١,٥	١,٦	١,٦
الاقصر	٠,٧	٠,٧	٠,٧
البحر الاحمر	٠,٤	٠,٥	٠,٩
الوادى الجديد	٠,٢	٠,٣	٠,٣
مطروح	٠,٤	٠,٥	٠,٧
شمال سيناء	٠,٥	٠,٦	٠,٧
جنوب سيناء	٠,١	٠,١	٠,٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وللتعرف على مسببات هذه التفاوتات. فإنه يلزم حساب معدلات نمو سكان الحضر في كل محافظة. ويعرض الجدول رقم (٣) هذه المعدلات حسب المحافظات وسوف نكتفى في هذه الدراسة بتحليل مستوى الاختلافات والتي يجب ان تتم دراستها تفصيلاً في دراسة مستقلة والتي تتضمن الزيادة الطبيعية وتغيرات الهجرة الداخلية واتجاهاتها والتغيرات الناتجة عن تعديل الحدود الادارية بين المحافظات واعادة تعریف وتوصیف بعض المناطق من مناطق ريفية الى حضرية.

ويشير الجدول الى ان معدلات النمو بين تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ في محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيدي تزيد عن مثيلاتها بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦. بعكس المحافظة الحضرية الرابعة (السويس) حيث انخفض معدل النمو بها بين تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ مقارنة بمعدل النمو بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦.

اما بالنسبة لمحافظات الوجه البحري فقد تلاحظ انخفاض معدلات النمو بين التعدادين الاخرين مقارنة بسابقاتها في ٦ محافظات (الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، المنوفية، البحيرة والاسماعيلية) بعكس الحال في محافظات الثلاث الاخري وهى دمياط والقليوبية والغربيه والتي بلغت فيها معدلات النمو ٥,٢٧ ، ٣,٤٨ ، ١,٢٤ على الترتيب وان أعلى معدل نمو كان في محافظة دمياط ويرجع ذلك إلى تحويل بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية حيث تم تحويل قرية ميت أبو غائب إلى مدينة أبو غائب مركز كفر سعد وتم كذلك إنشاء قسم ثانى دمياط، إضافة إلى أن محافظة دمياط تعتبر من المحافظات الجاذبة للسكان نظراً لتركيز الصناعات الخشبية والاثاث بها.

وقد شهدت معدلات النمو الحضري بين تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ ارتفاعاً في كل من الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا والأقصر بينما انخفضت في باقى محافظات الوجه القبلى وهى اسيوط وسوهاج وقنا واسوان مقارنة بمثيلاتها بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦.

وقد تلاحظ ارتفاع معدلات النمو الحضري في ٣ محافظات حدودية بين التعدادين الاخرين مقارنة بمثيلاتها بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦ بعكس الحال في الوادى الجديد وشمال سيناء. ومن هذه النتائج يتبين أنه ليس هناك إتجاهًا واحداً للنمو الحضري بل تتفاوت هذه المعدلات بين الزيادة والنقصان بين المحافظات وان كان الاتجاه العام هو الاتجاه نحو الزيادة حيث ارتفع المعدل من ١,٧٦٪ بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦ إلى ٢,١٦٪ بين تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣) معدلات النمو لسكان الحضر حسب المحافظات خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

%

معدل النمو السنوي للسكان الحضر		المحافظات
٢٠٠٦ - ١٩٩٦	١٩٩٦ - ١٩٨٦	
١,٥٠	١,١٤	القاهرة
٢,٠٢	١,٣٢	الاسكندرية
١,٨٩	١,٦٣	بورسعيد
٢,٠٤	٢,٤٢	السويس
٥,٢٧	٢,٩٤	دمياط
١,٧٢	٢,٥٢	الدقهلية
٢,٤٨	٢,٩٣	الشرقية
٣,٤٨	١,٩٦	القليوبية
١,٧٠	٢,١٣	كفر الشيخ
١,٢٤	١,١٤	الغربية
٢,٠١	٢,٠٥	المنوفية
٠,٠٣-	١,٨٠	البحيرة
١,٨٣	٣,٠١	الاسماعيلية
٣,٥٦	١,٩١	الجيزة
١,٩٦	١,٨٥	بنى سويف
٢,٣٥	٢,١٧	الفيوم
٢,٠٤	١,٥٨	المنيا
١,٧٦	٢,١٤	اسيوط
١,٦٦	٢,٣٤	سوهاج
٢,١١	٣,١٣	 قنا
١,٩٤	٢,٥٩	اسوان
٢,٧٢	١,٠٩	الاقصر
٨,٥٣	٤,٢٦	البحر الأحمر
٢,٧٥	٣,٠٥	الوادى الجديد
٦,٥٩	٣,٦٣	مطروح
٣,٣١	٣,٤٨	شمال سيناء
١٠,٢٦	٨,٧٥	جنوب سيناء
٢,١٦	١,٧٦	الجملة

ويبين الجدول رقم (٤) تطور نسب سكان الحضر في جميع المحافظات خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ حيث يشير إلى تغير حجم سكان الحضر بالنسبة لتغير حجم المحافظة.

ويلاحظ من الجدول أن المحافظات الحضرية بحكم تعريفها لا يوجد بها مناطق ريفية وبالتالي لم يطرأ على نسب سكان الحضر أي تغيير باستثناء محافظة الإسكندرية التي تضمنت لأول مرة عام ٢٠٠٦ مناطق ريفية لا يتعدى حجمها ١٪ من سكان المحافظة.

أما بالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت تغيرات تفاوتت في قيمتها حيث تراوحت بين ١٪، ٢٠٪، وكانت بالنقص أحياناً وبالزيادة أحياناً آخر. ويلاحظ أيضاً أن محافظات الحدود قد شهدت نسب تغير ملحوظة سواء بالزيادة كما في محافظة البحر الأحمر ومطروح خلال الفترة بين تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ ، وجنوب سيناء خلال الفترة بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦ أو بالنقص كما حدث في البحر الأحمر خلال الفترة بين تعدادي ١٩٨٦ - ١٩٩٦ فإنه في أغلب الأحيان يحدث هذا التغير بسبب إعادة التوصيف الإداري للمناطق أو تعمير مناطق جديدة واضافتها إلى هذه المحافظات أو نتيجة تعديل الحدود الإدارية بين المحافظات.

ومن أبرز التغيرات التي حدثت في باقي المحافظات (عدا محافظات الحدود) كانت في محافظة دمياط حيث شهدت تغيراً قدره ٢,٢٪ في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦ ارتفع إلى حوالي ٥ أضعاف خلال الفترة التالية (٢٠٠٦ - ١٩٩٦) وهي المحافظة الوحيدة التي شهدت استمرار الاتجاه نحو الزيادة بدرجة كبيرة والتي تعكس تقلص الوزن النسبي لحجم سكان ريف المحافظة مما يستوجب تحليل محددات هذا النمو ودور كل منها في تحقيقه .

وبالنظر إلى التغيرات في نسب سكان الحضر في كل من القليوبية والجيزة واتجاهات هذا التغير يتضح أنها سالبة في الفترة الأولى وموجبة في الفترة الثانية وهذا ربما يرجع إلى تغيرات في الحدود أو تغيير توصيف بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية.

جدول رقم (٤) نسبة سكان الحضر حسب المحافظات خلال الفترة ٢٠٠٦-١٩٨٦

%

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦	نسبة التغير ١٩٩٦-١٩٨٦	نسبة التغير ٢٠٠٦-١٩٩٦
القاهرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	--	--
الاسكندرية	١٠٠	١٠٠	٩٩	--	١,٠-
بورسعيد	١٠٠	١٠٠	١٠٠	--	--
السويس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	--	--
دمياط	٢٥,٢	٢٧,٤	٣٨,٧	٢,٢	١١,٢
الدقهلية	٢٦,٢	٢٧,٨	٢٨,٠	١,٦	٠,١
الشرقية	٢١,١	٢٢,٥	٢٣,١	١,٥	٠,٦
القليوبية	٤٣,٨	٤٠,٦	٤٤,٧	٣,٢-	٤,١
كفر الشيخ	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٣,١	٠,٢	٠,١
الغربية	٣٢,٧	٣١,١	٢٩,٩	١,٦-	١,٢-
المنوفية	٢٠,١	١٩,٩	٢٠,٥	٠,٣-	٠,٦
البحيرة	٢٣,٤	٢٢,٨	١٩,١	٠,٦-	٣,٧-
الاسماعيلية	٤٨,٨	٥٠,٣	٤٥,٣	١,٥	٥,٠-
الجيزة	٥٧,٥	٥٤,١	٥٨,٧	٣,٣-	٤,٦
بني سويف	٢٥,١	٢٣,٥	٢٣,٢	١,٥-	٠,٣-
القليوبية	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٢,٥	٠,٧-	٠,١
المنيا	٢٠,٨	١٩,٤	١٨,٩	١,٣-	٠,٥-
اسيوط	٢٧,٩	٢٧,٣	٢٦,٥	٠,٦-	٠,٨-
سوهاج	٢٢,٠	٢١,٧	٢١,٤	٠,٢-	٠,٣-
 قنا	١٩,١	٢١,٢	٢١,٣	٢,١	٠,١
اسوان	٣٩,٦	٤٢,٦	٤٢,٥	٣,٠	٠,١-
الاقصر	٥٤,٢	٤٦,١	٤٧,٨	٨,١-	١,٧
البحر الأحمر	٨٥,٥	٧٤,٧	٩٥,٥	١٠,٨-	٢٠,٨
الوادى الجديد	٤٤,٥	٤٨,٣	٤٨,١	٣,٨	٠,٢-
مطروح	٥٠,٨	٥٥,٥	٧٠,٤	٤,٧	١٤,٩
شمال سيناء	٦١,٦	٥٩,١	٦٠,٤	٢,٥-	١,٣
جنوب سيناء	٣٩,٥	٥٠,٠	٥٠,٩	١٠,٥	٠,٩
الجملة	٤٤,٠	٤٢,٦	٤٣,١	١,٣-	٠,٥

ثانياً : الخصائص الديموغرافية:

نظراً لطبيعة المناطق الحضرية واختلافها عن المناطق الريفية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية بل الثقافية. فان ذلك ينعكس بدرجة ملحوظة في الخصائص الديموغرافية لكل منها. ويتناول هذا الجزء عرضاً لأهم الخصائص الديموغرافية التي تتضمنها بيانات التعداد ومدى تطور هذه الخصائص عبر الزمن وتبيناتها بين سكان الحضر والريف من واقع بيانات التعدادات الثلاثة الأخيرة.

١- التركيب العمري والنوعي:

تعتبر دراسة التركيب العمري والنوعي خطوة هامة للتوضيح الملائم الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحديد الفئات المنتجة التي يقع عليها عبء إعالة باقي الأفراد كما أن التركيب العمري والنوعي يمثل محصلة لتأثير العوامل المحددة للنمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة والتي لا يمكن اعتبار أي منها مستقلة في تأثيره على النمو السكاني عن الآخر.

ويظهر الجدول رقم (٥) وجود تفاوت في نسب النوع بين كل من الريف والحضر وكذلك بين الفئات العمرية داخل كل طبقة. ويلاحظ بصفة عامة أن نسب النوع لاجمالي السكان في الحضر تزيد عن مشيلتها في الريف كما في تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٦ بعكس الحال في تعداد ٢٠٠٦ وربما يرجع ذلك إلى تأثير هجرة الذكور من الريف إلى الحضر وقد يعود ذلك إلى أن هذه الهجرة فردية وبختان عن العمل في الأساس وإلى تركز الخدمات في المناطق الحضرية.

جدول رقم (٥) نسب النوع في الحضر والريف حسب فئات السن العريضة في السنوات ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ١٩٨٦

٢٠٠٦			١٩٩٦			١٩٨٦			فئات السن
جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	
١٠٦,٤	١٠٦,٨	١٠٥,٨	١٠٦,٦	١٠٧,٣	١٠٥,٣	١٠٥,٧	١٠٦,٣	١٠٤,٧	١٤٠٠
١٠٢,٥	١٠٣,٨	١٠٠,٩	١٠٢,٩	١٠٣,٦	١٠٢,٠	١٠٥,٥	١٠٦,٣	١٠٤,٦	٤٤-١٥
١٠٧,٠	١٠٥,٢	١٠٨,٩	١٠٤,٨	٩٩,١	١١١,٣	٩٥,٣	٨٨,٩	١٠٣,٦	٦٤-٤٥
١٠٩,١	١٠٠,٤	١٢٠,٨	١١٢,١	١٠٣,٦	١٢٤,٥	١١١,٣	١٠٥,٠	١٢١,٩	٦٥ فأكثر
١٠٤,٦	١٠٤,٩	١٠٤,٣	١٠٤,٨	١٠٣,٦	١٠٥,١	١٠٤,	١٠٣,٩	١٠٥,١	الجملة

وبالنظر الى نسب النوع حسب الفئات العمرية فنجد أنه بالنسبة للفئتين (٤٠-٤٤) سنة فإنها ترتفع في الريف مقارنة بالحضر مما يعني زيادة نسب الذكور في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية بعكس الحال بالنسبة للسكان ٤٥ سنة فأكثر فان نسبة النوع ترتفع في الحضر عنها في الريف، كما تشير هذه النتائج الى ثبات هذا النمط عبر الزمن ومنذ عام ١٩٨٦ وحتى الان.

و حول التركيب العمرى للسكان. يوضح الجدول رقم (٦) التفاوت فى الحجم أو الوزن النسبي لفئة صغار السن (٤٠-٤٤) بين الريف والحضر على مدار العشرين عاماً الماضية حيث يلاحظ ارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشر في الريف بحوالى ٦ نقاط عن مثيلتها في الحضر وذلك في التعدادات الثلاثة. وقد يرجع هذا التفاوت فيأغلب الأحيان إلى انخفاض مستويات الخصوبة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية حيث بلغ معدل الخصوبة الكلى ٢,٧ مولود حي لكل إمرأة في الحضر مقابل ٣,٢ في الريف من واقع بيانات المسح الديموغرافي الصحي عام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة للسكان في الفئة العمرية (٤٠-٤٤) وهي الفئة المنتجة في المجتمع فيتضح من الجدول أن نسبة هذه الفئة تزيد في الحضر عنها في الريف في التعدادات الثلاثة وهو ما يشير إلى تمركز الأنشطة الانتاجية والصناعية في الحضر وجذبها لآعداد المهاجرين من الريف وبصفة خاصة الذكور.

كما تلاحظ أيضاً أن هذه النسبة تتوجه إلى التزايد عبر الزمن في كل من الريف والحضر على حد سواء إلا أن مقدار الزيادة في الحضر أعلى منه في الريف. ولم تعكس البيانات وجود أي اختلافات جوهرية بالنسبة لفئة العمرية ٤٥ سنة فأكثر.

**جدول رقم (٦) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب فئات السن العريضة
في السنوات ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦**

%

٢٠٠٦			١٩٩٦			١٩٨٦			فئات السن
جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	
٣١,٧	٢٨,٣	٣٤,٣	٣٧,٧	٣٣,٥	٤٠,٨	٣٩,٧	٣٦,٥	٤٢,١	٤٤-٤٠
٤٩,٩	٥٠,٩	٤٩,٠	٤٦,١	٤٨,٧	٤٤,٢	٤٣,٤	٤٦,٥	٤١,١	٤٤-٤٥
١٤,٧	١٦,٩	١٣,١	١٢,٨	١٤,٤	١١,٦	١٣,١	١٣,٥	١٢,٨	٦٤-٤٥
٣,٧	٣,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٨	٣,٥	٤,٠	٦٥ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

٢- نسب الإعالة العمرية:

تعتبر نسب الإعالة العمرية أحد المقاييس الديموغرافية الهامة وتعرف بأنها نسبة الأفراد (أقل من ١٥ سنة و ٦٥ سنة فأكثر) إلى الأفراد في العمر (١٥-٦٤ سنة) بغض النظر عن إلتحاقهم بالعمل أو عدم إلتحاقهم لذلك سميت بالإعالة العمرية لاعتمادها على العمر فقط. وتزيد هذه النسبة مع ارتفاع مستويات الخصوبة في المجتمع.

ويظهر الجدول رقم (٧) انخفاض نسب الإعالة العمرية في الحضر عنها في الريف. وذلك من واقع بيانات التعدادات الثلاثة ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ . وهذا يرجع إلى ارتفاع مستويات الخصوبة في المناطق الريفية مما يشير إلى زيادة عبء الإعالة فيها مقارنة بالمناطق الحضرية.

ويشير الجدول كذلك إلى اتجاه معدلات الإعالة العمرية نحو التناقص عبر الزمن حيث انخفضت من حوالي ٦٧٪ عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٧٪ عام ٢٠٠٦ في المناطق الحضرية مقابل الانخفاض من حوالي ٨٦٪ إلى حوالي ٦١٪ في المناطق الريفية خلال نفس الفترة مما يشير إلى سرعة الإنخفاض في الريف عن مثيله في الحضر حيث بلغ مقدار الإنخفاض في الريف حوالي ٢٥ نقطة مقابل ٢٠ نقطة في الحضر.

وإذا نظرنا إلى معدل الإعالة حسب العمر، نجد أن الأطفال (٤٠ سنة) يشكلون الجزء الأكبر من الأفراد المعالين ديموغرافياً كما في الجدول رقم (٧) وترتفع معدلات إعالة الأطفال في الريف مقارنة بالحضر وهذا النمط موجود في التعدادات الثلاثة.

وقد تلاحظ عدم وجود فروق جوهرية في نسب الإعالة للفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر في كل من الريف والحضر على حد سواء.

جدول رقم (٧) معدلات الإعالة العمرية في الحضر والريف في السنوات ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ١٩٨٦

٢٠٠٦			١٩٩٦			١٩٨٦			معدلات الإعالة
جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	
٥٤,٩١	٦١,٠٤	٤٧,٤٩	٦٩,٦٧	٧٩,٠٨	٥٨,٥١	٧٦,٩٤	٨٥,٧٢	٦٦,٦٧	معدل الإعالة الكلي
٤٩,١٢	٥٥,٢٤	٤١,٧١	٦٣,٩٢	٧٣,٠٦	٥٣,٠٦	٧٠,٢٥	٧٨,٣٣	٦٠,٨٠	معدل إعالة الأطفال (٤٠)
٥,٧٩	٥,٨١	٥,٧٧	٥,٧٥	٦,٠٢	٥,٤٥	٦,٦٩	٧,٣٩	٥,٨٧	معدل إعالة المسنين (٦٥ فأكثر)

٣- الحالة التعليمية:

يعتبر التعليم من أهم العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع كما أنه يؤثر على العوامل الديموغرافية المختلفة حيث أن التعليم يرفع السن عند الزواج ويزيد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية والحياة العامة كما يساعد في توسيع إنتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة والاقتتناع بمفهوم الأسرة الصغيرة وكل هذه العوامل تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهيتها.

وبالرغم من الجهد الذى تبذلها الدولة لتحسين أوضاع المناطق الريفية خاصة فى مجال التعليم فإنه ما زالت هناك فجوة بين الريف والحضر وان كانت تتجه نحو التقلص مع مرور الزمن، فلما زالت هناك امكانيات وفرص أفضل للحصول على قدر أكبر من التعليم فى الحضر مقارنة بالريف وخاصة بالنسبة للإناث لما له من تأثير إيجابي يؤدي الى تحسين الوضع والمكانة الاجتماعية وخلق فرص اقتصادية أكبر.

ويخلص الجدول رقم (٨) هذه النتائج حيث يشير الى انخفاض نسب الأمية عام ٢٠٠٦ عن مثيلتها عام ١٩٩٦ بصفة عامة بغض النظر عن النوع أو محل الإقامة. ولكن يلاحظ وجود اختلافات واضحة في مستوى الانخفاض، حيث بلغت نسب الانخفاض بين سكان الحضر ذكوراً وإناثاً بحوالى ٦ نقاط مقابل حوالى ١٣ نقطة بين سكان الريف بنسبة إجمالية قدرها ٩ نقاط. وتشير هذه النتيجة الى مدى الجهد المبذول لخفض نسب الأمية في الريف والتي تعكس زيادة إقبال الريفيين على التعليم.

وبالنظر الى الفروق بين الذكور والإناث في كل من الريف والحضر، نجد ان النتائج تعكس النمط المتوقع حيث يلاحظ ارتفاع نسب الأمية بين النساء مقارنة بالذكور بغض النظر عن محل الإقامة إلا أن الفجوة النوعية تقل في الحضر عنها في الريف.

وبمقارنة الفجوة النوعية بالنسبة للتعليم بين تعدادي ٢٠٠٦-١٩٩٦ نجد أن مقدار هذه الفجوة تأخذ في التقلص عبر الزمن حيث انخفضت قيمة الفرق بين الذكور والإناث من حوالي ١٤ نقطة عام ١٩٩٦ الى حوالي ٩ نقاط فقط عام ٢٠٠٦ في الحضر مقابل الانخفاض من ٢٧ نقطة عام ١٩٩٦ الى حوالي ٢٠ نقطة عام ٢٠٠٦ في الريف، وهذا يؤكد مرة أخرى أن مستوى التحسن في الريف يفوق مثيله في الحضر وقد يرجع ذلك الى إتجاه الحكومة ببذل المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفية.

وبالنسبة للحاصلين على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية فيشير الجدول الى ارتفاع نسب الحصول على الشهادتين بين الذكور أو في المناطق الحضرية مقارنة بمثيلاتها للإناث سواء في المناطق الحضرية أو الريفية كما توضحه بيانات التعدادين. كما يلاحظ بصورة عامة ان نسب الزيادة بين الإناث أعلى منها بين الذكور وفي المناطق الريفية مقارنة بمثيلاتها في المناطق الحضرية. وتشير بيانات الجدول الى وجود هذا النمط بشكل عام بالنسبة لباقي الشهادات. مع تفاوت نسب الزيادة من حالة لأخرى.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع عامي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦

%

الجملة						الريف						الحضر						الحالة التعليمية
٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			الحالة التعليمية
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
٢٩,٧	٣٧,٢	٢٢,٤	٣٩,٤	٥٠,٣	٢٩,٠	٣٧,٠	٤٧,٢	٢٧,٤	٤٩,٦	٦٣,٣	٣٦,٥	٢٠,٤	٢٤,٩	١٦,٠	٢٦,٧	٣٣,٨	١٩,٨	أمي
١٢,٩	١١,٢	١٤,٦	١٨,٧	١٤,٦	٢٢,٧	١٤,٤	١١,٨	١٦,٨	١٧,٩	١٢,٤	٢٣,١	١١,٢	١٠,٤	١١,٩	١٩,٨	١٧,٤	٢٢,١	يقرأ ويكتب
١٩,٤	١٨,٠	٢٠,٩	١٧,٧	١٥,٦	١٩,٦	١٩,٢	١٧,١	٢١,١	١٦,١	١٣,٢	١٨,٩	١٩,٨	١٩,٠	٢٠,٥	١٩,٥	١٨,٧	٢٠,٤	ابتدائي واعدادي
٢٨,٤	٢٥,٦	٣١,٠	١٨,٥	١٥,٦	٢١,٣	٢٤,٧	٢٠,٦	٢٨,٧	١٤,١	١٠,١	١٨,٠	٣٢,٨	٣١,٧	٣٣,٩	٢٤,٠	٢٢,٦	٢٥,٤	متوسط وفوق متوسط
٩,٦	٨,٠	١١,١	٥,٧	٣,٩	٧,٤	٤,٧	٣,٣	٦,٠	٢,٣	١,٠	٣,٥	١٥,٨	١٤,٠	١٧,٧	١٠,٠	٧,٥	١٢,٣	جامعي فأعلى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة	

٤. الحالة الزواجية:

تعتبر الحالة الزواجية أحد العوامل الديموغرافية المؤثرة في تركيب المجتمع من الناحية البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والدينية، فالحالة الزواجية تؤثر على مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة والالتحاق بالتعليم وانتساب منه والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية وخاصة على الإناث في مقبل العمر.

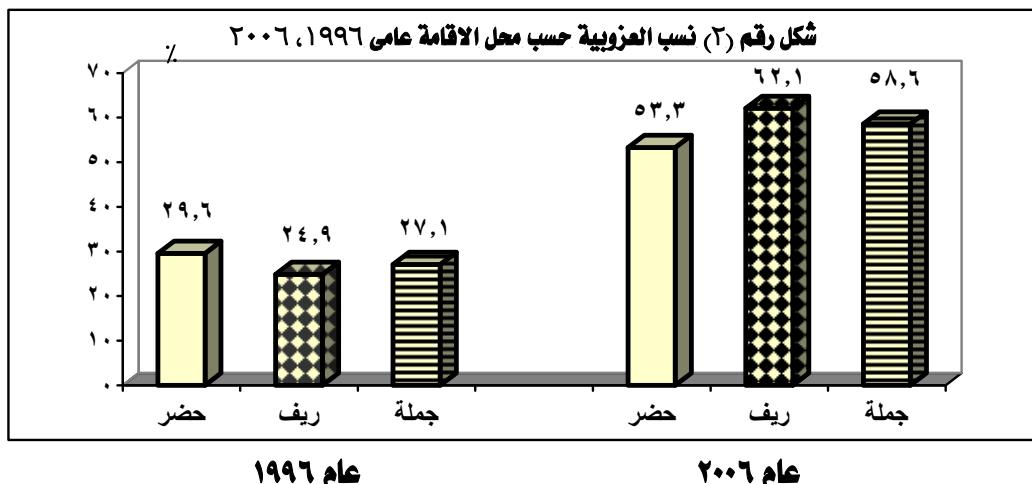
وقد أوضحت الدراسات السابقة اختلافات الحالة الزواجية في الحضر عنها في الريف حيث يرتفع السن عند الزواج في الحضر نتيجة انتشار التعليم وخاصة بين الإناث وارتفاع تكاليف الزواج والحصول على مسكن ... الخ.

ويظهر الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب الحالة الزواجية والنوع في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ ومنه يتضح حدوث ارتفاع واضح في نسب العزوبية في كل من الريف والحضر خلال الفترة موضوع البحث، غير أنه يلاحظ أن حدة الإرتفاع في الريف تزيد عن مثيلاتها في الحضر حيث بلغ مقدار الزيادة حوالي ٣٧ نقطة في الريف مقابل حوالي ٢٣ نقطة في الحضر (شكل ٢).

وقد قابل هذه الزيادة في نسب العزوبية إنخفاضاً واضحاً في نسب المتزوجين من حوالي ٦٧٪ عام ١٩٩٦ في الحضر إلى حوالي ٤٢٪ عام ٢٠٠٦. وقد تلاحظ وجود هذا الإتجاه في الريف حيث إنخفضت النسبة من حوالي ٦٧٪ إلى حوالي ٣٤٪ خلال نفس الفترة.

ذلك أظهرت النتائج ارتفاع نسبة العزوبية بصفة عامة بين الذكور بحوالي ٢٨ نقطة خلال العشر سنوات الماضية وارتفاع هذا الفارق إلى حوالي ٣٥ نقطة بين الإناث خلال نفس الفترة.

أيضاً تلاحظ انخفاض نسبة الارامل والمطلقات من الذكور والإناث خلال الفترة موضوع البحث بصرف النظر عن محل الاقامة. وقد انخفضت كذلك نسب الترمل بين الذكور والإناث في كل من الحضر والريف وقد تلاحظ أن نسب الإناث تفوق نسب الذكور. وربما يرجع ذلك أن الذكور يتزوجون مرة أخرى بعد ترملهم أو طلاقهم بعكس الإناث اللاتي يفضلن عدم الزواج مرة أخرى والتفرغ ل التربية الأطفال.



جدول رقم (٩) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب الحالة الزواجية والنوع عامي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦

%

الجمالية						الريف						الحضر						الحالة الزواجية
٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			الحالة الزواجية
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	
٥٨,٦	٥٧,٢	٦٠,٢	٢٧,١	٢٢,١	٣٢,٣	٦٢,١	٦٠,٦	٦٤,١	٢٤,٩	١٩,٤	٣٠,٧	٥٣,٣	٥٢,٣	٥٤,٢	٢٩,٦	٢٥,٣	٣٤,١	لم يتزوج / عقد القران
٣٧,٢	٣٦,٠	٣٨,٥	٦٥,١	٦٤,٧	٦٥,٦	٣٤,٣	٣٣,٤	٣٥,١	٦٧,١	٦٦,٨	٦٧,٥	٤١,٧	٣٩,٩	٤٣,٨	٦٢,٨	٦٢,٢	٦٣,٤	متزوج
٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٨	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٤	٠,٩	١,٣	٠,٥	مطلق
٣,٧	٦,١	١,١	٧,٠	١٢,٠	١,٧	٣,٣	٥,٥	٠,٧	٧,٣	١٢,٧	١,٥	٤,٤	٦,٩	١,٦	٦,٧	١١,٢	٢,٠	أرمل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة	

ثانياً: الخصائص الاقتصادية للسكان:

يتطلب وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية الالازمة للاستفادة القصوى من الموارد البشرية في المجتمع تحليل ودراسة بيانات ومعلومات عن حجم القوى العاملة وتركيبها من حيث الحالة العملية والنشاط والمهنة ويتناول هذا القسم استعراض تطور حجم القوى العاملة من واقع بيانات تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ والتغيرات التي طرأت على توزيع السكان حسب المهنة خلال نفس الفترة.

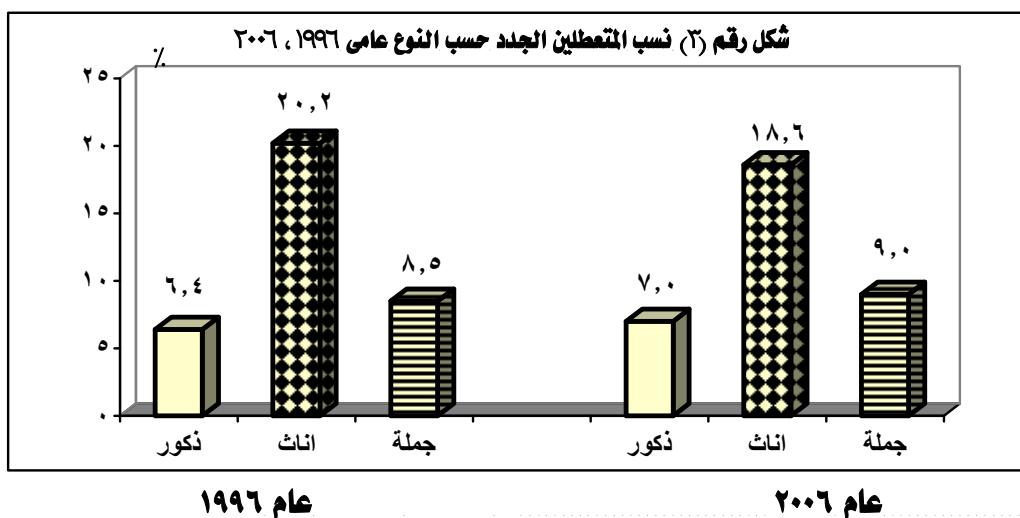
١. الحالة العملية:

تحدد الحالة العملية توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) داخل قوة العمل حسب نتائج تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦. ويشير الجدول رقم (١٠) الى ان حوالي ٨٢٪ من السكان يعملون بأجر نقدي عام ٢٠٠٦ مقابل حوالي ٦٤٪ عام ١٩٩٦. ويشير الجدول أيضاً إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر نقدي خلال الفترة بين التعدادين محل الدراسة في الريف حيث بلغت نسبة الزيادة في الريف حوالي ٢٩ نقطة مقابل حوالي ٥ نقاط في الحضر.

وقد صاحب هذه الزيادة انخفاضاً ملحوظاً بالنسبة للمجموعات الأخرى، وقد تلاحظ أيضاً اتجاه نسب المتعطلين الجدد إلى الارتفاع في الحضر بينما لم يحدث تغير يذكر في الريف حيث حدث انخفاض لم يتجاوز نقطة واحدة.

وتتجدر الاشارة الى انه بالرغم من اتجاه نسب العاملين بأجر نقدي بين الذكور والإناث للزيادة الا أن مستوى هذه الزيادة بين الذكور يفوق مثيله بين الإناث حيث بلغت النسبة حوالي ٢١ نقطة للذكور مقابل ٥٪ فقط بين الإناث.

ومن ناحية أخرى يشير الجدول الى ارتفاع نسب المتعطلين الجدد بين الإناث عنها بين الذكور في كل من الريف والحضر على حد سواء ويلاحظ هذا النمط في التعدادين كما يوضح الجدول اتجاه مستويات البطالة للأرتفاع بين المتعطلين الجدد في الحضر عام ٢٠٠٦ بعكس الحال في الريف حيث اتجهت نسبة المتعطلين الى الانخفاض حسب بيانات التعداد الاخير لكل من الذكور والإناث كما في الشكل ٣.



%

جدول رقم (١٠) توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) طبقاً للحالة العملية والنوع ومحل الاقامة خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦

جملة						ريف						حضر						الحالة العملية
٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			الحالة العملية
جملة	إناث	ذكور																
٣,٣	١,١	٣,٧	٦,٤	١,٤	٧,٣	١,٨	٠,٩	١,٩	٧,٤	٢,٣	٨,٠	٥,١	١,٢	٦,٢	٥,٢	٠,٩	٦,٣	صاحب عمل
٤,٧	١,٣	٥,٥	١٨,٦	٤,٢	٢١,٣	٣,٩	١,٩	٤,٢	٢٣,٢	٧,٧	٢٥,٢	٥,٧	٠,٩	٧,١	١٣,٣	١,٩	١٦,١	يعلم لحسابه
٨١,٥	٧٦,٥	٨٢,٦	٦٣,٥	٧١,٦	٦١,٩	٨٤,٩	٧٣,٢	٨٦,٩	٥٥,٧	٥٦,٥	٥٥,٧	٧٧,٥	٧٨,٧	٧٧,٢	٧٢,٣	٨١,٥	٧٠,١	يعلم بأجر نقدي
٠,٨	٢,٠	٠,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٦	١,١	٤,٣	٠,٥	٤,٥	٥,٨	٤,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٥	يعلم بدون أجر
٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,١	٠,٨	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٨	متعطل سبق له العمل
٩,٠	١٨,٦	٧,٠	٨,٥	٢٠,٢	٦,٤	٨,٠	١٩,٥	٦,٢	٨,٩	٢٧,٦	٦,٥	١٠,٢	١٨,٠	٧,٩	٨,١	١٥,٤	٦,٢	متعطل لم يعلم من قبل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة

٢- التوزيع المهني:

يوضح التركيب المهني طبيعة وهيكل القوى العاملة ومدى توافر المهارات المختلفة في المجتمع بما يليبي احتياجات سوق العمل ويساعد في تحديد القوى العاملة وتوجيه الموارد إلى المجالات والخصائص التي لها أولوية والتي بها عجز وبالتالي تحقيق التوزيع الأمثل لقوى العاملة.

يوضح الجدول رقم (١١) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب المهنة والنوع للتعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ ومنه يتضح أن هناك اختلافات واضحة بين السكان حسب المهنة في الحضر مقارنة بالقىمين في الريف حيث تلاحظ ارتفاع نسب العُمرانيين الذين يعملون بالتشريع وكبار المسؤولين والمديريين عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وتزيد هذه النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث.

أيضاً بالنسبة لاصحاب المهن العلمية فقد تلاحظ ان نسب الإناث تفوق نسب الذكور سواء القىمين في الحضر أو الريف وهذا النمط موجود بين الفنانيين ومساعدو الأخصائيون أو القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم. وبالنسبة للعاملين في الخدمات و محلات البيع فقد تلاحظ انخفاض نسب الذكور عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ١٩٩٦ بينما ارتفعت نسب الإناث اللاتي يمتهنن نفس المهنة بصرف النظر عن محل الإقامة وذلك على مدار العشر سنوات موضع الدراسة.

كما تتجه أيضاً نسب العاملين في المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الاتاج أو أعمال المهن العادية إلى الارتفاع بين كل من الذكور والإناث سواء القىمين في الحضر أو الريف.

وتتجدر الاشارة إلى ارتفاع نسب العاملين في الانشطة الزراعية او المرتبطة بها في الريف وخاصة بين الذكور مقارنة بمثيلاتها في المناطق الحضرية والتي ترتفع فيها نسب المهن الحديثة وغير الزراعية. وهذا النمط متوقع وبالتالي لم يطرأ عليه تغير خلال الفترة موضع البحث أو بين التعداديين.

جدول رقم (١١) التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب المهنـة والنوع عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦

الجملة									الريف									الحضر									المهنة	
٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			١٩٩٦			٢٠٠٦			المهنة	
جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور		
٤,٧	٤,٣	٤,٨	٤,٣	٣,٤	٤,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٣	١,٩	١,٥	٢,٠	٧,٧	٥,٧	٨,٣	٧,١	٤,٦	٧,٧	رجال التشريع وكبار السنولين والمديرون									الأخصائيين (اصحاب المهن العلمية)	
١٣,٥	٢٧,٥	١٠,٩	١٢,١	٢٤,٧	٩,٨	٨,٥	١٩,٦	٧,٠	٧,١	١٥,٤	٦,١	١٩,٧	٣٢,٩	١٦,٢	١٧,٩	٣١,٠	١٤,٦	الفنيون ومساعدو الاخصائيون										القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم العاملون في الخدمات ومحلات البيع
٨,٧	١٧,٨	٧,٠	٩,١	١٦,١	٧,٨	٦,٥	١٥,١	٥,٣	٦,٨	١٢,٠	٦,٢	١١,٤	١٩,٧	٩,٢	١١,٧	١٨,٦	١٠,٠	المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصين									الحرفيون ومن اليهم عمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات وعمال تجميع مكونات الانتاج	
٣,٦	٦,٠	٣,٢	٦,٥	١٦,٦	٤,٧	٨,٠	٢٢,٠	٨,٠	٨,٢	٢٤,٧	٩,٢	٨,٠	١٩,٨	٦,٤	٧,٢	٢,٩	٧,٨	٤٢,٠	٢٧,٨	٤٤,١	٤٥,٢	١٨,٩	٤٨,٢	٥,٤	١٠,٢	٦,٥	عمال المهن العادية	
١٠,٢	٢٢,٠	٨,٠	٨,٥	٤,٧	٩,٢	٢,٤	١٢,٠	٢٨,٠	٢٧,٢	٨,٠	٣٠,٦	٤,٣	٢٧,٥	١٠,٩	١٢,١	٢٣,٦	١٠,١	١٢,٩	٢٣,٦	١٠,١	١٠,٠	٥,٨	١١,٠	١٠,٠	الافراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنـة			
٢٥,٥	١٢,٠	٢٨,٠	٢٧,٢	٨,٠	٣٠,٦	٣,١	١٨,٨	١٤,٠	٢,٢	١٦,١	٦,٣	٨,٧	٢,٤	٩,٩	٦,٢	١٦,٦	٧,٠	٨,٧	٢,٤	٩,٩	٦,٢	١٦,٦	٧,٠	٣,١	١٨,٨	الجملة		
١٦,٣	٣,١	١٨,٨	١٤,٠	٢,٢	١٦,١	٨,٧	٢,٤	٩,٩	٦,٢	١٦,٦	٦,٣	٨,٧	٢,٤	٩,٩	٦,٢	١٦,٦	٧,٠	٨,٧	٢,٤	٩,٩	٦,٢	١٦,٦	٧,٠	٣,١	١٨,٨	الجملة		
٧,٧	٣,٦	٨,٥	٢,٤	١,١	٢,٧	٧,٧	٣,٨	٧,٩	١,٧	١,٣	١,٧	٧,٤	٠,٦	٠,٤	٩,٨	٢,٥	١١,٧	٧,٦	٢,٠	٩,١	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	الافراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنـة		
١,٠	١,٢	٠,٩	٩,٧	٢١,٦	٧,٦	١,٠	١,٢	٠,٩	٩,٧	٢١,٦	٧,٦	١,٠	١,٢	٠,٩	٩,٧	٢,٠	١٠,٠	١٠,٠	١,٠	١,٢	٠,٩	٩,٧	٢١,٦	٧,٦	١,٠	١,٢	الافراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنـة	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الافراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنـة			

رابعاً: الهجرة الداخلية:

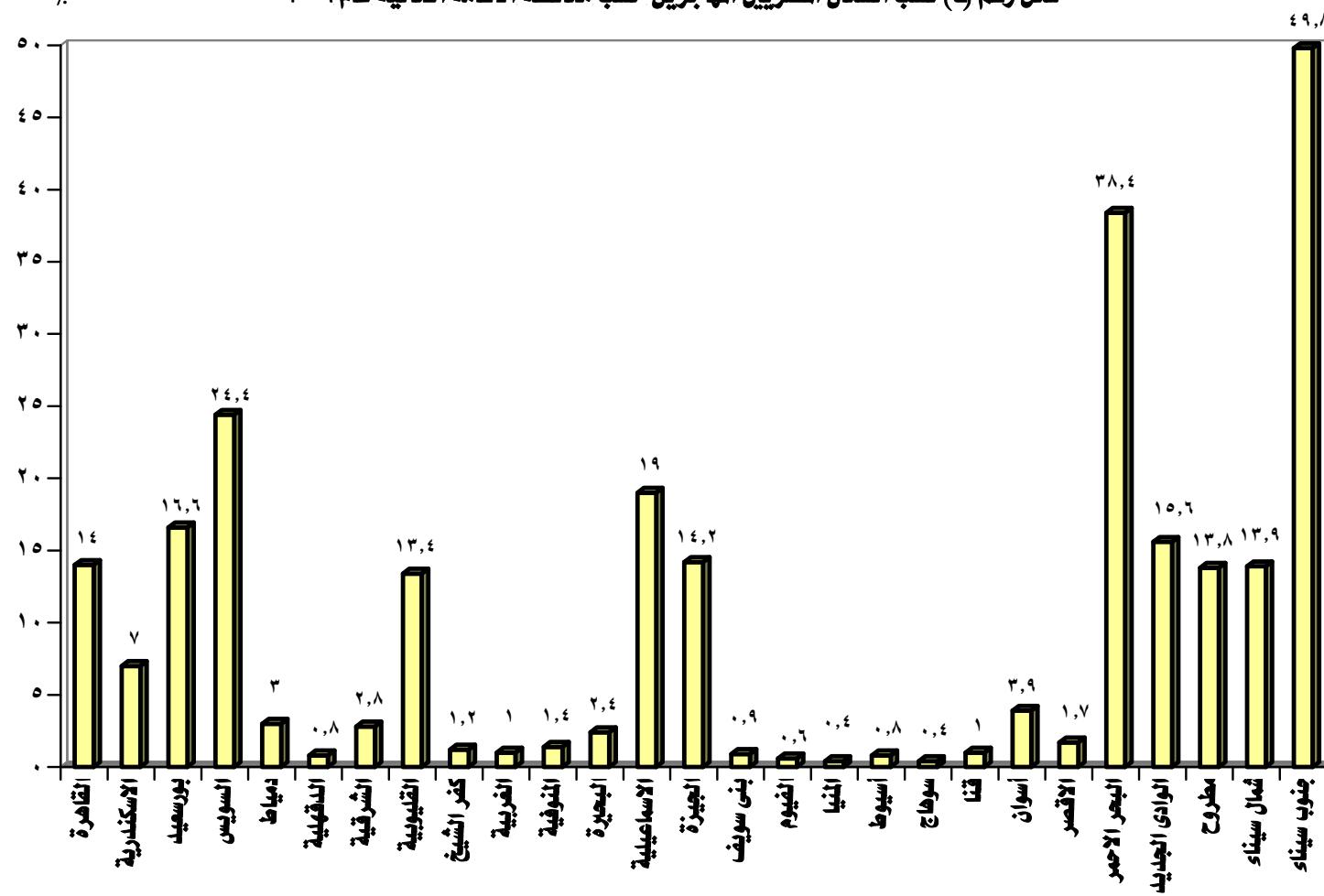
نظراً لما للهجرة الداخلية من تأثير كبير في النمو السكاني وكذلك في إعادة توزيع السكان بين المناطق المختلفة وخاصة بين الريف والحضر فإنه من المفيد دراسة اتجاهات الهجرة بين الريف والحضر. كما أن للهجرة تأثيراً واضحاً في الناحية الاقتصادية والاجتماعية على كل من الريف والحضر على السواء. فقد يترتب عليها تخلخل في قواعد العمل في بعض المناطق الريفية وتكدسها في المناطق الحضرية التي قد لا تستوعب مجالات العمل بها كل الأشخاص المهاجرين إليها. هذا بالإضافة إلى ما يتربّع على الهجرة الكثيفة إلى بعض المدن الكبرى مثل القاهرة والسكندرية من مشاكل اجتماعية ومشاكل إسكان وكذلك على المرافق العامة مثل المواصلات والمستشفيات.

ويوضح الجدول رقم (١٢) توزيع السكان حسب محافظة الإقامة وحالة الهجرة عام ٢٠٠٦. ويشير الجدول إلى أن متوسط نسب المهاجرين في المحافظات الحضرية تقدر بحوالي ١٥٪ وتحتل محافظة الاسماعيلية المركز الأول بين محافظات الوجه البحري حيث بلغت نسبة المهاجرين ١٩٪ تليها محافظة القليوبية بنسبة حوالي ١٣٪، وتبلغ نسبة المهاجرين في محافظة الجيزة حوالي ١٤٪ وهي أعلى نسبة بين محافظات الوجه القبلي.

وقد تبين أن محافظات الحدود أكثر جذباً للسكان حيث بلغت نسب المهاجرين حوالي ٥٠٪ في جنوب سيناء وحوالي ٣٨٪ في البحر الأحمر. وتتنخفض إلى حوالي ١٦٪ في الوادي الجديد مقابل حوالي ١٤٪ في كل من مطروح وشمال سيناء.

ويوضح الشكل رقم (٤) تفاوت نسب المهاجرين حسب المحافظة حيث تتراوح بين ٥٠٪ في جنوب سيناء وحوالي ٤٠٪ في كل من سوهاج والمنيا، كما يحددمحافظات الجاذبة للسكان والتي يأتي في مقدمتها جنوب سيناء والبحر الأحمر والسويس والاسماعيلية وبورسعيد والوادي الجديد والقاهرة والجيزة والقليوبية ومطروح وشمال سيناء، كما يشير إلى المحافظات الطاردة للسكان وفي مقدمتها سوهاج والمنيا.

شكل رقم (ك) نسب السكان المصريين المهاجرين حسب محافظة الاقامة الحالية عام ٢٠٠٦



جدول رقم (١٢) توزيع السكان المصريين طبقاً لمحافظة الإقامة الحالية وحالة الهجرة لعام ٢٠٠٦

%

الجملة	محافظة الميلاد		محافظة الإقامة الحالية
	غير المهاجرين	مهاجرين من محافظات أخرى	
١٠٠	١٤,٠	٨٦,٠	القاهرة
١٠٠	٧,٠	٩٣,٠	الاسكندرية
١٠٠	١٦,٦	٨٣,٤	بورسعيدي
١٠٠	٢٤,٤	٧٥,٦	السويس
١٠٠	٣,٠	٩٧,٠	دمياط
١٠٠	٠,٨	٩٩,٢	الدقهلية
١٠٠	٢,٨	٩٧,٢	الشرقية
١٠٠	١٣,٤	٨٦,٦	القليوبية
١٠٠	١,٢	٩٨,٨	كفرالشيخ
١٠٠	١,٠	٩٩,٠	ال الغربية
١٠٠	١,٤	٩٨,٦	المنوفية
١٠٠	٢,٤	٩٧,٦	البحيرة
١٠٠	١٩,٠	٨١,٠	الإسماعيلية
١٠٠	١٤,٢	٨٥,٨	الجيزة
١٠٠	٠,٩	٩٩,١	بني سويف
١٠٠	٠,٦	٩٩,٤	الفيوم
١٠٠	٠,٤	٩٩,٦	المنيا
١٠٠	٠,٨	٩٩,٢	أسيوط
١٠٠	٠,٤	٩٩,٦	سوهاج
١٠٠	١,٠	٩٩,٠	قنا
١٠٠	٣,٩	٩٦,١	أسوان
١٠٠	١,٧	٩٨,٣	الاقصر
١٠٠	٣٨,٤	٦١,٦	البحر الأحمر
١٠٠	١٥,٦	٨٤,٤	الوادى الجديد
١٠٠	١٣,٨	٨٦,٢	مطروح
١٠٠	١٣,٩	٨٦,١	شمال سيناء
١٠٠	٤٩,٨	٥٠,٢	جنوب سيناء
١٠٠	٥,٧	٩٤,٣	إجمالي الجمهورية

خامساً: الإتجاهات المستقبلية لسكان الحضر خلال الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٠٦ :

لإلقاء الضوء على الاتجاهات المستقبلية لسكان الحضر في محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٠٦ . تم تقدير أعداد السكان في المناطق الحضرية في المحافظات اعتماداً على الاستقطاب السكاني التي أعدتها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ٢٠٠٩ وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣) تقدير أعداد السكان خلال الفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٠٦

الارقام بالآلاف

تقدير أعداد سكان الحضر					المحافظة
٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠١٦	٢٠١١	٢٠٠٦	
٩٠٧٨	٨٥٦٦	٧٩٩٦	٧٤٠٧	٦٧٥٩	القاهرة
٥٤٨٦	٥١٧٧	٤٨٣٣	٤٤٧٦	٤٠٨٥	الاسكندرية
٧٦٦	٧٢٣	٦٧٥	٦٢٥	٥٧١	بورسعيد
٦٨٨	٦٤٩	٦٠٦	٥٦١	٥١٢	السويس
١٦١٥	١٥٢٤	١٤٢٣	١٣١٨	١٢٠٢	حلوان
١٠٠٢	٩٤٥	٨٨٢	٨١٧	٧٤٦	٦ أكتوبر
٥٧٠	٥٣٨	٥٠٢	٤٦٥	٤٢٤	دمياط
١٨٧٤	١٧٦٨	١٦٥٠	١٥٢٩	١٣٩٥	الدقهلية
١٦٦١	١٥٦٧	١٤٦٣	١٣٥٥	١٢٣٦	الشرقية
٢٥٥١	٢٤٠٧	٢٢٤٧	٢٠٨٢	١٨٩٩	القليوبية
٨١١	٧٦٦	٧١٥	٦٦٢	٦٠٤	كفر الشيخ
١٦٠٩	١٥١٨	١٤١٧	١٣١٣	١١٩٨	الغربية
٩٠٠	٨٤٩	٧٩٣	٧٣٤	٦٧٠	المنوفية
١٢١٩	١١٥١	١٠٧٤	٩٩٥	٩٠٨	البحيرة
٥٨٠	٥٤٨	٥١١	٤٧٣	٤٣٢	الإسماعيلية
٣٨٨٣	٣٦٦٥	٣٤٢١	٣١٦٩	٢٨٩١	الجيزة
٧١٥	٦٧٥	٦٣٠	٥٨٤	٥٣٣	بني سويف
٧٥٩	٧١٦	٦٦٩	٦١٩	٥٦٥	الفيوم
١٠٥٩	٩٩٩	٩٣٣	٨٦٤	٧٨٩	المنيا
١٢٢٤	١١٥٥	١٠٧٨	٩٩٩	٩١١	اسيوط
١٠٧٦	١٠١٦	٩٤٨	٨٧٨	٨٠١	سوهاج
٨٥٩	٨١٠	٧٥٦	٧٠١	٦٣٩	قنا
٦٧٧	٦٣٩	٥٩٦	٥٥٢	٥٠٤	اسوان
٢٩٣	٢٧٧	٢٥٨	٢٣٩	٢١٨	الاقصر
٣٧٠	٣٤٩	٣٢٦	٣٠٢	٢٧٦	البحر الاحمر
١٢١	١١٤	١٠٧	٩٩	٩٠	الوادى الجديد
٣٠٦	٢٨٩	٢٦٩	٢٥٠	٢٢٨	مطروح
٢٧٩	٢٦٣	٢٤٦	٢٢٨	٢٠٨	شمال سيناء
١٠٣	٩٧	٩٠	٨٤	٧٦	جنوب سيناء
٤٢١٣٦	٣٩٧٦٢	٣٧١١٦	٣٤٣٨٠	٣١٣٧١	الجملة

سادساً أهم النتائج والتوصيات:

١- أهم النتائج:

- أـ أشارت نتائج الدراسة الى ان نسبة سكان الحضر شهدت زيادة مضطردة خلال الفترة حتى عام ١٩٨٦، ثم تراجعت عام ١٩٩٦ ثم اتجهت نحو الزيادة عام ٢٠٠٦.
- بـ تشير البيانات الى ان محافظة القاهرة كانت ومازالت تحتل المركز الأول بين المحافظات حيث تمثل أكثر من ربع سكان الحضر في التعدادات الثلاثة بينما تحتل الاسكندرية المركز الثاني ثم الجيزة في المركز الثالث وتمثل المحافظات الثلاث إضافة الى محافظة القليوبية صاحبة المركز الرابع مايزيد عن نصف سكان حضر الجمهورية.
- جـ أن المحافظات الحضرية بحكم تعريفها لا يوجد بها مناطق ريفية وبالتالي لم يطرأ على نسب سكان الحضر أي تغير باستثناء محافظة الاسكندرية التي تضمنت لأول مرة مناطق ريفية حجمها ١٪ من سكان المحافظة. أما باقي المحافظات فقد شهدت تغيرات تفاوتت في قيمتها حيث تراوحت بين ١٪، ٢٠٪، ٢٠،٨٪ وكانت بالنقص أحياناً وبالزيادة أحياناً آخر.
- دـ تلاحظ وجود تفاوت في نسب النوع بين كل الريف والحضر وكذلك بين الفئات العمرية داخل كل طبقة. ويلاحظ بصفة عامة ان نسب النوع لاجمالي السكان في الحضر تزيد عن مثيلتها في الريف وهذا النمط موجود في التعدادات الثلاثة.
- هـ تلاحظ وجود تفاوت في الحجم أو الوزن النسبي لفئة صغار السن (٤٠-١٤) بين الريف والحضر على مدار العشرين عاماً الماضية حيث يلاحظ ارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشر في الريف بحوالي ٦ نقاط عن مثيلتها في الحضر.
- وـ تتوجه نسب الأعالة العمرية نحو التناقض عبر الزمن حيث انخفضت من حوالي ٦٧٪ عام ١٩٨٦ الى حوالي ٤٧٪ عام ٢٠٠٦ في المناطق الحضرية مقابل الانخفاض من حوالي ٨٦٪ الى حوالي ٦١٪ في المناطق الريفية خلال نفس الفترة مما يشير الى ارتفاع مقدار النقصان في الريف عن مثيله في الحضر.
- زـ أوضحت البيانات انخفاض نسب الأممية عام ٢٠٠٦ عن مثيلتها عام ١٩٩٦ بصفة عامة بغض النظر عن النوع أو محل الإقامة. ولكن يلاحظ وجود اختلافات واضحة في نسب الانخفاض. حيث بلغت بين سكان الحضر ذكوراً وإناثاً حوالي ٦ نقاط مقابل حوالي ١٣ نقطة بين سكان الريف بنسبة إجمالية قدرها ٩ نقاط. وتشير هذه النتيجة الى مدى الجهود المبذولة لخفض نسب الأممية في الريف والتي تعكس زيادة إقبال الريفيات على التعليم.
- حـ تتفاوت نسبة المتزوجين لكل من الذكور والإناث في الحضر مقارنة بمثيلاتها في الريف. كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة العزووية بصفة عامة بين الذكور والإناث مع تفاوت النسب خلال العشر سنوات الماضية وربما يرجع ذلك الى ارتفاع تكاليف الزواج.

٢- التوصيات:

- أ- الاستمرار في إنشاء المراكز والتجمعات العمرانية الجديدة وتحسين البنية التحتية والمرافق حتى تساعد من تخفيف الضغط على المدن الكبرى.
- ب- تدعيم سياسة اللامركزية وعدم تركيز المشروعات التنموية والخدمية في المدن الكبرى وخاصة العاصمة.
- ج- الأهتمام بالمجتمعات العمرانية الجديدة وتفعيل دورها في جذب السكان والمشروعات وتحقيق استقلاليتها عن المدن المجاورة وتيسير سبل الاتصال بينها.
- د- العمل على محاربة النمو الحضري العشوائي وغير المخطط وذلك يؤدي إلى عدم تشويه البيئة الحضرية أو الضغط على المرافق العامة.
- هـ- تنمية المناطق الريفية المجاورة للمدن وتدعم وسائل المواصلات وتحسين شبكة الطرق في المناطق الريفية مما يساعد في الحد من هجرة الريفيين إلى المدينة.

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء التعدادات السكانية للاعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦. القاهرة.
- المركز الديموغرافي بالقاهرة (٢٠٠٣) "التحضر في مصر ديموغرافياً واجتماعياً واقتصادياً". أوراق ديموغرافية مصر. رقم (٨). القاهرة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري وأخرون (٢٠٠٨). "التحضر في مصر" سلسلة أوراق ديموغرافية . القاهرة.
- مركز التدريب والدراسات السكانية (٢٠٠٦) "أساسيات علم السكان: طرق وتطبيقات" جامعة صناعي. صنعاء.
- فاطمة الزناتي وأن واي (٢٠٠٨) "المسح الديموغرافي الصحي - مصر". (ميريلاند) التقرير الرئيسي (٢٠٠٨) . القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ٢٠٠٩ " الكتاب الاحصائى السنوى" - القاهرة.

Summary

Levels of Urbanization And Its Future Trends in Egypt During The Period 2006 - 2026

Introduction:

During the past few decades, like most of the developing countries Egypt has suffered from population problems including rapid population growth and mal-distribution. The majority of the population is concentrated in the narrow strip of the valley and the Delta.

In addition to this, the better living conditions and availability of services and employment opportunities in urban areas will lead to higher levels of rural urban migration.

Therefore it is important to study the urban population growth and its trends over time as one of the main factors of redistributing population and its related problems.

Objectives of the study:

The present study aims mainly to:

1. Analyze levels of urbanization during the period 1986 - 2006 and its trends up to 2026 at both national and governorate levels.
2. Examine differentials in population characteristics according to the last two population censuses of 1996 and 2006 to evaluate the improvements in the population characteristics during the last decade.

The main data sources of this study are population and housing Censuses of 1986, 1996 and 2006.

The main findings:

The data analysis showed that:

1. The percentage of urban population increased steadily during the period 1960 to 1986, declined in 1996 and then increased again in 2006.
2. The data showed that Cairo represented about more than a quarter of the urban population in the three censuses, followed by Alexandria in the second order, Giza in third one. The three governorates in addition to Qaliubiya governorate represented more than one half of the total urban population of Egypt.
3. There are some changes in percentages of urban population in all governorates except Cairo, Port Said and Suez governorates which are totally urban.
4. It is noted that sex ratio is higher in urban than in rural areas accompanied with different age structure which may be due to rural- urban migrants . This is true in the three censuses.
5. The percentages of population under 15 years of age are higher in rural than in urban areas and this may be due to higher fertility levels in rural areas.
6. The data indicated low rates of illiteracy in 2006 than that in 1996 regardless of sex or place of residence. Also, there were considerable variations in percentages of those who are working for cash by sex and place of residence.

Recommendations:

The main recommendations could be summarized as follows:

1. Continuing construction of the new communities and urban centers and improving infrastructure and facilities in the existing ones including rural areas in order to help in reducing rural urban migration.
2. Strengthening the decentralization policy of focusing developmental projects and services over all the governorates.
3. Increasing the investments in the new urban communities and rural areas to improve environmental conditions and the availability of services.
4. Developing rural areas adjacent to cities to improving transportation from and to them.

حجم واتجاهات وخصائص كبار السن في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

المقدمة

تسبب التحول الديموجرافي السريع، ولاسيما الانخفاض السريع في معدلات الوفيات خلال النصف الأخير من القرن العشرين في حدوث تغيرات في الهيكل العمري للسكان، ومع هذا التغير تزايدت أعداد المسنين وانخفضت معدلات الوفيات بينهم والذي يعتبر بدورة نتيجة طبيعية للجهود المبذولة في خفض معدلات انتشار الأمراض بين المسنين وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ويتمثل طبقة كبار السن عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على المجتمع حيث يحتاجون إلى رعاية خاصة من أسرهم، وعلى الحكومة من ناحية أخرى لأنها تعتبر طبقة غير قادرة على الاتاج، حيث توفر لهم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

لذلك فإن دراسة خصائص كبار السن له أهمية كبيرة حيث تمكّن واضعى السياسات من التعرف على مدى المشاكل التي تعاني منها هذه الطبقة من المجتمع ومن ثم تضع الخطط لتقديم الرعاية والخدمات التي يحتاجون إليها، فالغرض من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على خصائصهم من حيث الحالة الزوجية / مستوى التعليم / العملة / معدل الوفيات.

ولقد أعلنت الجمعية العامة أن أول اكتوبر هو اليوم الدولي لكبار السن بموجب القرار رقم ٤٥/٤٥، وقد صدرت أول وثيقة دولية لصياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالمسنين في خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية للمسنين التي عقدت بفيينا عام ١٩٨٢ وتم تحديثها في مدريد عام ٢٠٠٢.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على خصائص كبار السن (السكان ٦٠ سنة فأكثر) في مصر للفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) كما يلى:

- ١- دراسة حجم واتجاه كبار السن حسب العمر ومحل الإقامة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، تقدير عدد المسنين حتى عام ٢٠٣١ بالإضافة إلى مقارنة نسب كبار السن في مصر وبعض الدول الأخرى.
- ٢- مقارنة مستوى الوفيات التفصيلية بين مصر وبعض الدول الأخرى لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر).
- ٣- دراسة الاختلافات في خصائص كبار السن لكل من الذكور والإناث وهذه الخصائص تشمل: (الحالة الزوجية/الحالة التعليمية/قوه العمل/الحالة المهنية/النشاط الاقتصادي).
- ٤- أنواع دور المسنين وبعض الخدمات المقدمة من قبل الحكومة لرعايتهم.

مصادر البيانات:

١- تعتمد هذه الدراسة على بيانات التعدادات الثلاثة الأخيرة في مصر لسنوات (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦).

٢- الإحصاءات الحيوية لنشرة المواليد والوفيات لسنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧).

٣- الإحصاء السكاني الدولي لعام ٢٠٠٦ (Demographic year Book) مقارنة بعض الخصائص لكبار السن بين مصر والدول الأخرى.

٤- وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق).

تنظيم الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة أربعة أقسام:

أولاً: دراسة حجم واتجاه كبار السن ودراسة مستوى الوفيات وتقدير عدد كبار السن في الفترة (٢٠٣١-٢٠٠٦).

ثانياً: دراسة خصائص كبار السن (الحالة الزوجية، الحالة التعليمية، مساهمة كبار السن في القوى العاملة، ونسبة الأعالة العمرية) هذا بالإضافة إلى دراسة خصائصهم حسب تقييمات قوة العمل (الحالة المهنية - الحالة العملية النشاط الاقتصادي).

ثالثاً: أنواع دور المسنين وبعض الخدمات التي تقدم من قبل الحكومة لرعاية كبار السن.

رابعاً: ملخص النتائج والتوصيات.

**أولاً: دراسة حجم واتجاه كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) ومستوى الوفيات التفصيلية
خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦):**

١- دراسة حجم واتجاه كبار السن:

قد عرفت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٢ ان الشخص المسن هو الفرد البالغ من العمر الخامسة والستين عاماً باعتبار ان هذا السن يتفق مع سن التقاعد في معظم دول العالم ولكن سن الإحالة الى التقاعد لمعظم العاملين في جمهورية مصر العربية هو سن الستين وعلى هذا فان القانون يعتبر المسن في مصر هو من بلغ سن الستين فأكثر وذلك لاغراض التقاعد واستحقاق التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

يتناول هذا القسم عرض لتوزيع كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع وفئات السن ومحل الاقامة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٦ ، وكذلك تقدير عدد المسنين حتى عام ٢٠٣١ بالإضافة الى مقارنة نسب كبار السن في مصر وبعض الدول الأخرى.

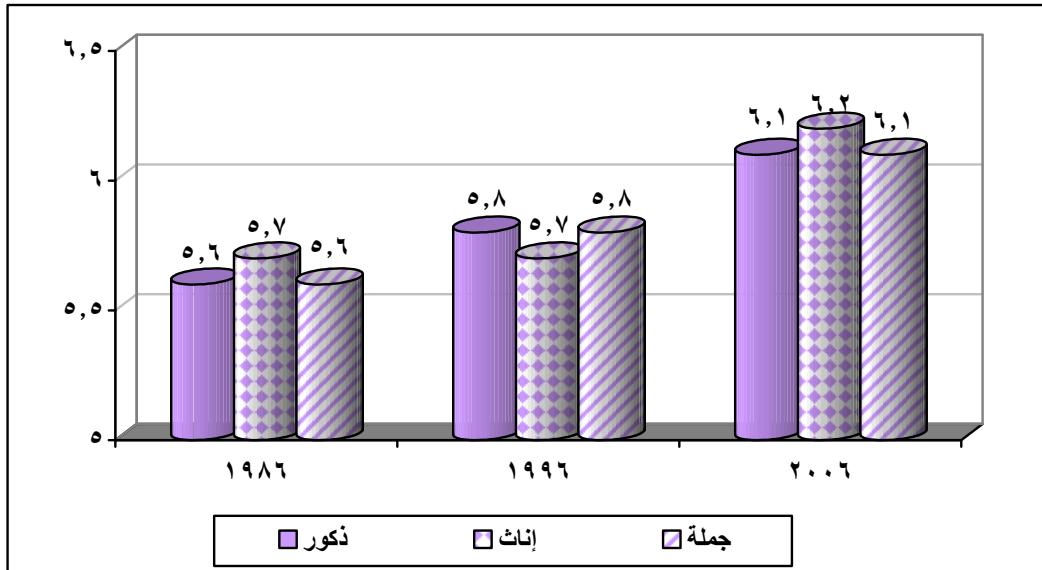
جدول رقم (١) نسبة كبار السن طبقاً لفئات السن والنوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)

%

سنوات التعداد	فئات السن	ذكور	إناث	جملة
١٩٨٦	-٦٠	٢,٢	٢,٥	٢,٣
	-٦٥	١,٤	١,٤	١,٤
	-٧٠	١,٢	١,٠	١,١
	+٧٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الجملة				٥,٦
١٩٩٦	-٦٠	٢,٣	٢,٤	٢,٤
	-٦٥	١,٧	١,٥	١,٦
	-٧٠	١,٠	١,٠	١,٠
	+٧٥	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الجملة				٥,٨
٢٠٠٦	-٦٠	٢,٣	٢,٥	٢,٤
	-٦٥	١,٦	١,٧	١,٧
	-٧٠	١,٢	١,٢	١,٢
	+٧٥	١,٠	٠,٨	٠,٨
الجملة				٦,١

قد اشارت تنتائج التعداد العام للسكان خلال العقدين السابقين الى ان نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) ارتفعت من ٥,٦٪ الى ٦,١٪ ما بين تعدادي ١٩٨٦ و ٢٠٠٦ كما يتضح من جدول (١)، ويلاحظ نفس النمط لكل من الذكور والإناث حيث ارتفعت النسبة بين الذكور من ٥,٦٪ الى ٦,١٪، والإناث من ٥,٧٪ الى ٦,٢٪ وذلك خلال نفس الفترة وهو ما يتطلب توجية مزيد من الموارد لرعاية المسنين ولاسيما في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية.

شكل (١) نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع في مصر للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)



ويوضح ايضاً جدول (١) ان نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) للإناث أعلى من الذكور في كل من عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة ٥,٦٪ للذكور مقابل ٥,٧٪ للإناث عام ١٩٨٦، اما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغت النسبة ٦,١٪ للذكور مقابل ٦,٢٪ للإناث. وقد حدث عكس هذا النمط عام ١٩٩٦ حيث ارتفعت نسبة كبار السن من الذكور عن الإناث ارتفاعاً بسيطاً حيث بلغت ٥,٨٪ للذكور مقابل ٥,٧٪ للإناث.

وبدراسة نسبة كبار السن حسب الفئات العمرية لكل من الذكور والإناث فقد تلاحظ ان نسبة كبار السن في الفئة العمرية (٤٠+٧٥) متساوية لكل من الذكور والإناث حيث بلغت النسبة ٠,٨٪ لكل منهما في كل من تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٦ بينما تزايدت النسبة في تعداد ٢٠٠٦ للذكور عن الإناث لتصل الى ١,٠٪ للذكور مقابل ٠,٨٪ للإناث.

اما في الفئة العمرية (٧٤-٧٠) فقد تساوت نسبة كبار السن في كل من تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ لكل من الذكور والإناث حيث بلغت النسبة ١٪ لكل منهما عام ١٩٩٦ بينما ارتفعت الى ١,٢٪ عام ٢٠٠٦. هذا وقد ارتفعت النسبة للذكور عن الإناث حيث بلغت ١,٢٪ للذكور مقابل ١,٠٪ للإناث في عام ١٩٨٦.

اما في الفئة العمرية (٦٥-٦٩) فيوضح الجدول ارتفاع نسبة كبار السن للذكور عن الاناث عام ١٩٩٦ حيث بلغت النسبة ١,٧٪ للذكور مقابل ١,٥٪ للاناث هذا وقد حدث العكس عام ٢٠٠٦ حيث ارتفعت النسبة للاناث عن الذكور حيث بلغت ١,٧٪ للاناث مقابل ١,٦٪ للذكور بينما ظلت النسبة ثابتة ١,٤٪ لكل منهما عام ١٩٨٦.

اما في الفئة العمرية (٦٠-٦٤) فقد انخفضت نسبة كبار السن من الذكور عن الاناث خلال فترة الدراسة (١٩٨٦-٢٠٠٦) فعلى سبيل المثال بلغت النسبة ٢,٣٪ للذكور مقابل ٢,٥٪ للاناث في عام ٢٠٠٦ وقد يرجع ارتفاع نسبة الاناث عن الذكور في هذه الفئة العمرية الى انخفاض معدلات الوفاة التفصيلية للاناث عن الذكور كما سيتضح من جدول (٤).

اما عن حجم ونسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع ومحل الاقامة (الحضر/الريف) للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦) فيوضحه جدول (٢)، حيث تلاحظ من الجدول ان نسبة السكان (٦٠ سنة فأكثر) ترتفع في الحضر عن الريف في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٦,١٪ عام ١٩٩٦ مقابل ٥,٥٪ في الريف، اما في عام ٢٠٠٦ بلغت النسبة ٦,٨٪ للحضر مقابل ٥,٦٪ للريف، وفي عام ١٩٨٦ تلاحظ انخفاض نسبة سكان الحضر عن الريف حيث بلغت النسبة ٥,٥٪ في الحضر مقابل ٥,٨٪ في الريف وقد يرجع اسباب ارتفاع نسبة السكان (٦٠ سنة فأكثر) في الحضر عن الريف في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ الى بقاء جزء من هذه الفئة من كبار السن في المناطق التي كانوا يعملون بها للعمل في اعمال اخرى بعد وصولهم سن المعاش وذلك من اجل تحسين مستوى المعيشة خاصة بعد ارتفاع الاسعار الملاحظ خلال العقد الاخير، او ربما يرجع السبب الى الهجرة الخارجية للسكان اقل من ٦٠ عام من المناطق الحضرية.

**جدول رقم (٢) حجم ونسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع ومحل الإقامة
للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)**

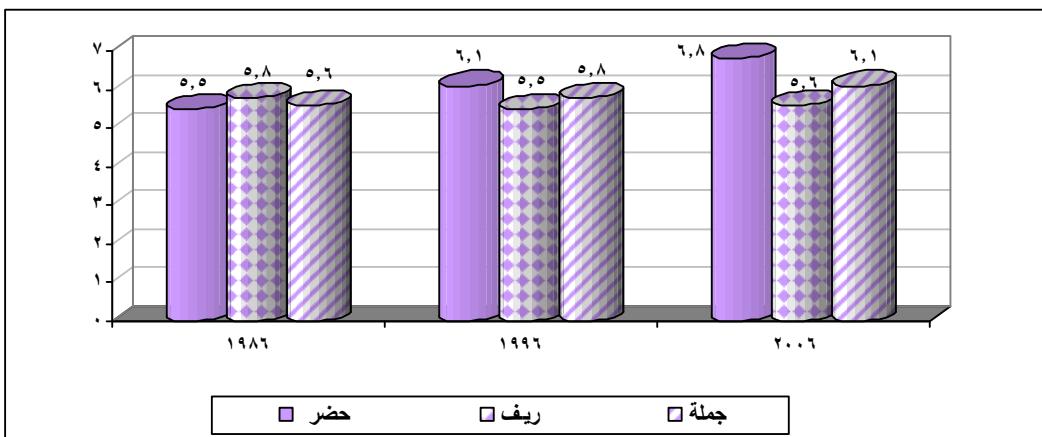
سنوات التعداد	محل الاقامة	ذكور		إناث		جملة
		عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	
١٩٨٦	حضر	٦٢٥٨٦٤	٥,٧	٥٤٣١٠٠	٥,٣	١١٦٨٩٦٤
	ريف	٧٦٨٧٥٥	٥,٦	٧٩٢٠١٨	٦,٠	١٥٦٠٧٧٣
	جملة	١٣٩٤٦١٩	٥,٦	١٣٣٥١١٨	٥,٧	٢٧٧٢٩٧٣٧
١٩٩٦	حضر	٨٣٢٥٧٦	٦,٤	٧٠٣٨٥٧	٥,٧	١٥٣٦٤٣٣
	ريف	٩٣٦٧٦٧	٥,٤	٩٣٨٨٩٧	٥,٦	١٨٧٥٦٦٤
	جملة	١٧٦٩٣٤٣	٥,٨	١٦٤٢٧٥٤	٥,٧	٣٤١٢٠٩٧
٢٠٠٦	حضر	١١٥٨٩٩٥	٧,٢	٩٦٠٥٧٤	٦,٣	٢١١٩٥٦٩
	ريف	١١٦٠٥٦٢	٥,٥	١١٤٧٦٢٧	٥,٧	٢٣٠٨١٨٩
	جملة	٢٢١٩٥٥٧	٦,١	٢١٠٨٢٠١	٦,٢	٤٤٢٧٧٥٨

أما عن دراسة نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع ومحل الاقامة فيلاحظ ارتفاع نسبة السكان من ذكور الحضر عن الريف وذلك خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) حيث بلغت النسبة في الحضر ٥,٧٪ مقابل ٥,٦٪ في الريف عام ١٩٨٦ ووصل هذا الارتفاع إلى ٧,٢٪ للحضر مقابل ٥,٥٪ للريف عام ٢٠٠٦.

وبدراسة النمط بالنسبة لالإناث فقد تلاحظ ارتفاع نسبة سكان الحضر عن سكان الريف في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة ٥,٧٪ مقابل ٥,٦٪ عام ١٩٩٦ ارتفعت إلى ٦,٣٪ مقابل ٥,٧٪ عام ٢٠٠٦، وقد حدث العكس عام ١٩٨٦ حيث انخفضت نسبة سكان الحضر عن الريف ويبلغت ٥,٣٪ مقابل ٦,٠٪.

ويوضح الجدول أيضاً ارتفاع نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) للذكور عن الإناث في الحضر وذلك خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، بينما يحدث العكس في الريف حيث تلاحظ انخفاض نسبة السكان من الذكور عن الإناث وذلك خلال نفس الفترة وقد يرجع ذلك إلى عوده الإناث إلى محل اقامتهن في المناطق الريفية بعد وصولهن إلى سن المعاش بينما يمكن للذكور البقاء فترة أخرى في المناطق التي كانوا يعملون بها وذلك من أجل العمل في أي أعمال أخرى من أجل تحسين مستوى المعيشة لاسرهم خاصة بعد ارتفاع تكاليف المعيشة الملاحظ خلال العقد الأخير.

شكل (٢) نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لمحل الاقامة للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)



٢- مقارنة نسبة كبار السن في مصر وبعض دول العالم:

أما عن نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع في مصر وبعض دول العالم فيوضحه جدول (٣)، حيث يتضح من الجدول أن نسبة كبار السن من الذكور تتراوح بين ٤,٠٪ في المملكة العربية السعودية ، ٢٢٪ في ألمانيا وذلك في عام ٢٠٠٦ ، بينما تراوحت النسبة للإناث بين ١,٤٪ في النيجر، ٢٧,٨٪ في ألمانيا عام ٢٠٠٦ أيضاً. وقد يرجع ارتفاع نسبة كبار السن في ألمانيا والدول المتقدمة عامة لكل من الذكور والإناث إلى سببين : الاول يرجع إلى انخفاض مستوى الخصوبة، والثانى إلى انخفاض مستوى الوفيات في هذه الدول عنه في الدول النامية.

**جدول رقم (٣) نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع في مصر
وبعض دول العالم (٢٠٠٥-٢٠٠٦)**

%

الدول	ذكور	إناث
٢٠٠٦ مصر	٦,١	٦,٢
٢٠٠٦ اليمن	٤,٨	٥,٠
٢٠٠٦ الأردن	٥,١	٥,٢
٢٠٠٦ المملكة العربية السعودية	٤,٠	٤,٥
٢٠٠٦ الدنمارك	١٩,٨	٢٣,٦
٢٠٠٦ المانيا	٢٢,٠	٢٧,٨
٢٠٠٦ كندا	١٣,٢	١٩,٧
٢٠٠٦ النيجر	٤,٢	٤,١
٢٠٠٥ كينيا	٤,٢	٤,٨

المصدر: الاحصاء السكاني الدولي - الامم المتحدة عام ٢٠٠٦

٣- دراسة مستوى الوفيات التفصيلية لكبار السن:

يعتبر معدل الوفيات التفصيلية من أهم المؤشرات الديموغرافية، حيث أنها تعكس مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يحتم الاهتمام بقضية الرعاية المتكاملة لكبار السن خاصة (٦٠ سنة فأكثر).

يوضح جدول (٤) معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن حسب النوع وفئات السن ومحل الإقامة عام ٢٠٠٦ وقد وضع في الاعتبار عند حساب معدل الوفيات التفصيليةأخذ متوسط عدد الوفيات في الثلاث سنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) وعدد السكان في منتصف عام ٢٠٠٦ باستخدام معدل النمو الأسni بين عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

جدول رقم (٤) معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن طبقاً لنوع ومحل الإقامة عام ٢٠٠٦

٪

فئات السن				محل الإقامة	النوع
+٧٥	-٧٠	-٦٥	-٦٠		
١٣٦,٣	٦٢,٢	٣٩,٢	٢٤,٤	حضر	ذكور
١٤٧,٢	٦٢,١	٣٧,٩	٢٦,٢		
١٤٢,٤	٦٤,٧	٣٨,٥	٢٥,٢		
١٦٤,٨	٥٩,٣	٣٦,٤	١٩,٤	حضر	إناث
١٩٠,٢	٦٢,٩	٣٣,٢	٢٠,٧		
١٧٩,٨	٦١,٣	٣٤,٥	٢٠,١		

بدراسة معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن كما يتضح من جدول (٤) لوحظ ارتفاع معدلات الوفاة التفصيلية حسب العمر لـ جمالي الجمهورية عام ٢٠٠٦ وذلك لكل من الذكور والإناث حيث ارتفع المعدل من ٢٥,٢ في الألف إلى ١٤٢,٤ في الألف للذكور، أما الإناث فقد ارتفع المعدل من ٢٠,١ في الألف إلى ١٧٩,٨ في الألف، كما اتضح من الجدول ارتفاع معدلات الوفاة التفصيلية للذكور عن الإناث وذلك في كل من حضر وريف الجمهورية للفئات العمرية (٧٤-٧٠) سنة فاصل وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسب كبار السن في هذه الفئات للإناث عن الذكور.

يتضح أيضاً من جدول (٤) ارتفاع معدلات الوفاة التفصيلية في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية وذلك في جميع الفئات العمرية لكل من الذكور والإناث فيما عدا الفئة العمرية (٦٩-٦٥) حيث ترتفع معدلات الوفاة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية حيث بلغ المعدل في الحضر للذكور ٣٩,٢ في الألف انخفض إلى ٣٧,٩ في الألف في الريف، أما الإناث فقد بلغ المعدل في الحضر ٣٦,٤ في الألف مقابل ٣٣,٢ في الألف في الريف.

وقد يرجع ارتفاع معدلات الوفاة لكل من الذكور والإناث في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية في باقي الفئات العمرية الأخرى إلى انخفاض مستوى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وإلى نقص الخدمات الصحية في هذه المناطق. كما أن هناك حقيقة هامة لا يمكن إهمالها وهي التأثير الضار للبيئة وكذلك تأثير التلوث على المناطق الريفية مثل تلوث الهواء، الماء، الطعام، كما أن هناك العديد من الأمراض المستوطنة والمنتشرة المتعارف عليها بالريف الأمر الذي يعكس أسباب ارتفاع معدلات الوفاة في هذه المناطق.

أما عن مقارنة معدلات الوفاة التفصيلية بين مصر وبعض دول العالم فيوضحه جدول (٥) الذي يوضح معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن حسب فئات السن والنوع بين مصر وبعض الدول الأخرى. حيث تلاحظ من الجدول انخفاض معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية وذلك لجميع الفئات العمرية (٦٠ سنة فأكثر) لكل من الذكور والإناث. ويعكس هذا مدى تأثير التقدم الصحي وتوفير الخدمات الصحية في الدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول يلعب دوراً هاماً في انخفاض معدلات الوفيات بها.

جدول رقم (٥) معدلات الوفاة التفصيلية لكبار السن طبقاً لفئات السن والنوع في مصر وبعض دول العالم %

	الدول			
	+٧٥	-٧٠	-٦٥	-٦٠
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مصر (٢٠٠٦)	١٧٩,٨	١٤٢,٤	٦١,٣	٦٤,٧
المغرب (٢٠٠٦)	١١٦,٥	١٥٧,١	٣٣,٧	٥٨,٨
الكويت (٢٠٠٥)	١٢٨,٠	١٤٩,٩	٣٣,٨	٣٣,٩
المملكة العربية السعودية (٢٠٠٤)	١١٣,٣	١١٥,٧	٣٩,٨	٧٥,٨
كندا (٢٠٠٥)	٥١,٥	٧٧,٤	١٧,٥	٢٨,٢
فرنسا (٢٠٠٥)	٤٦,١	٧٨,٩	١٢,٨	٢٨,٧

المصدر: الإحصاء السكاني الدولي - الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٦

وتجدر بالذكر ان معدلات الوفاه التفصيلية في دولة الكويت متقاربة نسبياً مع معدلات الدول المقدمة كما يتضح من جدول (٥) وهذا يعكس مدى تأثير توفر الخدمات الصحية المتاحة وكذلك ارتفاع مستويات الدخل في دولة الكويت

٤- تقدير عدد السكان كبار السن (٦٠ سنة فأكثر):

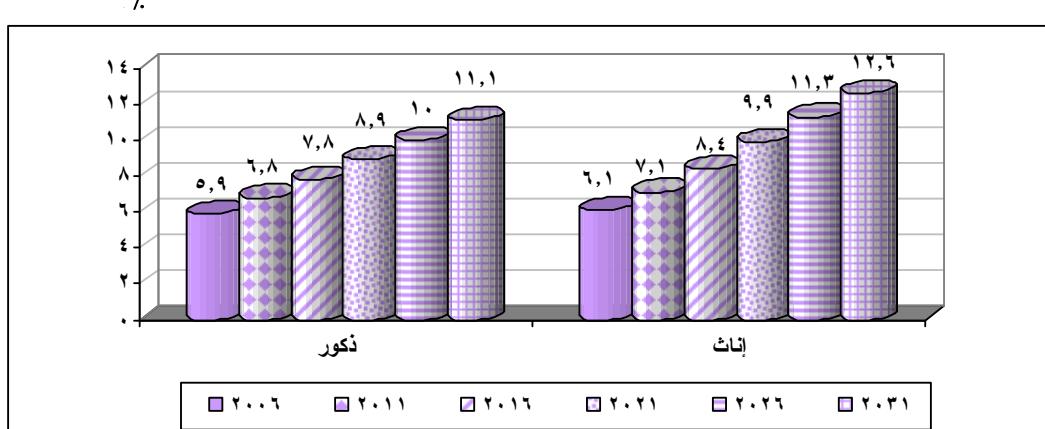
اما عن تقدير عدد السكان كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع في الفترة (٢٠٣١-٢٠٠٦) فيوضحه جدول (٦)، حيث اتضح من الجدول ارتفاع نسب كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) لكل من الذكور والإناث خلال فترة التقدير (٢٠٣١-٢٠٠٦)

جدول رقم (٦) تقدير عدد السكان كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع للسنوات (٢٠٣١-٢٠٠٦)

النسبة (%)	إذاث		ذكور		السنوات
	العدد بالألف	النسبة (%)	العدد بالألف	النسبة (%)	
٦,١	٢٢١٠	٥,٩	٢١٨٠	٦,٨	٢٠٠٦
٧,١	٢٨٣٠	٦,٨	٢٧١٠	٧,٨	٢٠١١
٨,٤	٣٦١٠	٧,٨	٣٣٦٠	٨,٩	٢٠١٦
٩,٩	٤٥٢٠	٨,٩	٤١٣٠	٩,٩	٢٠٢١
١١,٣	٥٤٨٠	١٠,٠	٤٩٤٠	١١,٣	٢٠٢٦
١٢,٦	٦٤١٠	١١,١	٥٧٤٠	١٢,٦	٢٠٣١

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة كبار السن للذكور من ٥,٩٪ عام ٢٠٠٦ الى ١١,١٪ عام ٢٠٣١، كذلك ارتفاع النسبة للإناث من ٦,١٪ عام ٢٠٠٦ الى ١٢,٦٪ عام ٢٠٣١، عام ٢٠٣١، كما تلاحظ من الجدول ارتفاع نسب كبار السن من الإناث عن الذكور خلال الفترة (٢٠٣١-٢٠٠٦) وقد ترجع هذه الزيادة في أعداد كبار السن الى تأثير التحضر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات الوفاة لهم وكذلك ارتفاع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدم من قبل الحكومة لهم مثل زيادة اعداد دور المسنين بالإضافة الى تعدد انواع المعاشات.

شكل (٣) تقدير عدد السكان (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع للسنوات (٢٠٣١-٢٠٠٦)



ثانياً: دراسة الاختلافات في خصائص كبار السن خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦):

ان الارتفاع في نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) جعل من الضروري دراسة خصائصهم لأن هذه الفئة من السكان أصبح لها كيانها في المجتمع الامر الذي يتطلب الاهتمام بدراسة الاختلافات في هذه الخصائص والتي تضم: (الحالة الزوجية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، اقسام المهن والنشاط الاقتصادي لهم).

١- الحالة الزوجية:

يعرض جدول (٧) التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع والحاله الزوجية خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦).

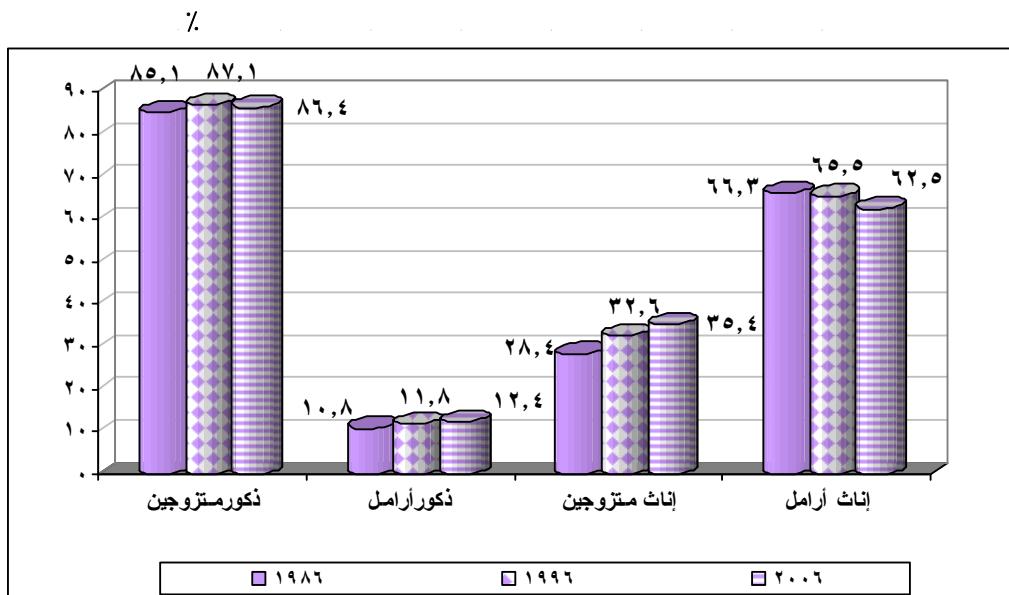
جدول رقم (٧) التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً للحالة الزوجية والنوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)

٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		الحالة الزوجية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١,١	٠,٨	١,٠	٠,٧	٤,٤	٣,٦	لم يتزوج ابداً
٣٥,٤	٨٦,٤	٣٢,٦	٨٧,١	٢٨,٤	٨٥,١	متزوج
١,٠	٠,٤	٠,٩	٠,٤	٠,٩	٠,٥	مطلق
٦٢,٥	١٢,٤	٦٥,٥	١١,٨	٦٦,٣	١٠,٨	أرمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

يوضح الجدول ان نسبة من لم يتزوج ابداً من كبار السن في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ منخفضة جداً حيث بلغت حوالي ٤٪ لكل من الذكور والإناث عام ١٩٨٦ وإنخفضت إلى ١٪ لكل منهما عام ٢٠٠٦.

ويوضح جدول (٧) ايضاً ان نسبة كبار السن المتزوجين من الذكور أعلى من الإناث وذلك لسنوات محل الدراسة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، حيث بلغت النسبة للذكور ٨٥,١٪ مقابل ٤٪ للإناث عام ١٩٨٦، وقد ارتفعت النسبة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٦,٤٪ للذكور مقابل ٣٥,٤٪ للإناث وقد يرجع ذلك الى ان احتمال زواج الرجل بعد وفاة زوجته اكبر من احتمال زواج المرأة، وهذا يتضح من ارتفاع نسبة الإناث الارامل عن الذكور وذلك خلال نفس الفترة والذي يوضحه نفس الجدول حيث بلغت نسبة الذكور الارامل ١٠,٨٪ مقابل ٦٦,٣٪ للإناث في عام ١٩٨٦ وقد وصلت هذه النسبة ١٢,٤٪ للذكور مقابل ٦٢,٥٪ للإناث في عام ٢٠٠٦.

**شكل (٤) نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) من المتزوجين والارامل طبقاً لنوع
للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)**



من واقع هذه البيانات يجب تشجيع هذه الفئة من كبار السن ومساعدتهم واعطائهم تسهيلات حقيقة وايجابية مثل بعض الخدمات الاجتماعية والطبية باقل تكلفة ممكنه.

٢- الحالة التعليمية:

يعتبر توزيع السكان طبقاً للحالة التعليمية أحد أهم الخصائص الاجتماعية للمجتمع، والتوزيع النسبي لكتاب السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع للسنوات من (١٩٨٦-٢٠٠٦) يشير الى ان معظم السكان (٦٠ سنة فأكثر) أميين كما يتضح من جدول (٨).

**جدول رقم (٨) التوزيع النسبي لكتاب السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية والنوع
للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)**

						الحالة التعليمية
٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٨٢,٧	٥٦,١	٨٨,٦	٦١,٠	٩٢,٨	٦٨,٩	أمي
٦,١	١٥,٧	٧,٤	٢٥,٤	٥,٢	٢١,٢	يقرأ ويكتب
٣,٧	٢,٦	١,٤	٣,٧	٠,٩	٢,٤	أقل من المتوسط
٤,٦	١٠,٧	١,٨	٤,٨	٠,٩	٤,٤	متوسط
٢,٩	٩,٩	٠,٨	٥,١	٠,٢	٣,١	جامعي فاعلي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

يوضح الجدول ان مستوى التعليم لكبار السن مازال منخفضاً وذلك خلال الفترة ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٦، حيث لوحظ من الجدول ارتفاع نسبة الامية عن باقي مستويات التعليم الاخرى لكل من الذكور والإناث مع ملاحظة إن هذه النسبة تتجه إلى الإنخفاض لكل من الذكور والإناث خلال فترة الدراسة حيث انخفضت نسبة الامية للذكور من ٦٨,٩٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٦,١٪ عام ٢٠٠٦ ولوحظ نفس النمط للإناث حيث انخفضت النسبة من ٩٢,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨٢,٧٪ عام ٢٠٠٦.

أما عن المستوى التعليمي لم يقرأ ويكتب فقد لوحظ ارتفاع النسبة للذكور عن الإناث خلال الفترة من (١٩٨٦-٢٠٠٦) حيث بلغت النسبة للذكور ٢١,٢٪ مقابل ٥,٢٪ للإناث عام ١٩٨٦ ويلاحظ نفس النمط في عامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ ، يجب الاشارة هنا الى انه على الرغم من ارتفاع نسبة من لديه القدرة على القراءة والكتابة من الذكور عن الإناث إلا إن النسبة تنخفض بين تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ لكل منهما.

ان الارتفاع بمستوى التعليم يقاس بنسبة السكان الحاصلين على اي مؤهل دراسي ويتناول هذا النمط خلال فترة الدراسة من (١٩٨٦-٢٠٠٦) تلاحظ ان نسبة كبار السن الحاصلين على اي مؤهل دراسي اقل من المتوسط وحتى الجامعي فأعلى قد بلغت للذكور ٩,٩٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الى ٢٨,٢٪ عام ٢٠٠٦ اما للإناث فان هذه النسبة مازالت منخفضة جداً بالرغم من ارتفاعها خلال فترة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة ٢,٠٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الى ١١,٢٪ عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٩) نسبة الامية طبقاً لنوع وفئات السن العريضة لعام ٢٠٠٦

النسبة٪	فئات السن	
	ذكور	إناث
١٤٠	٣,٦	٥,٥
٤٤,١٥	١٨,٣	٣١,٤
٥٩,٤٥	٣٧,٩	٦٧,٠

يوضح جدول (٩) نسبة الامية حسب النوع وفئات السن العريضة لعام ٢٠٠٦، إذا ما قورنت هذه الفئة (+٦٠) بباقي الفئات العمرية العريضة الأخرى (٤٠-٤٤)، (٤٤-٥٩) لعام ٢٠٠٦ فإنه يلاحظ إنخفاض نسبة الامية لهذه الفئات حيث بلغت النسبة ٣,٦٪ للذكور، ٥,٥٪ للإناث في فئة السن (٤٠)، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٣٧,٩٪ للذكور مقابل ٦٧,٠٪ للإناث في الفئة العمرية (٤٤-٥٩ سنة)، وهذا الأمر جدير بالإهتمام حيث تلاحظ أن نسبة الامية تنحصر في الفئات العمرية الكبيرة وهذا مؤشر جيد حيث أنه مع مرور الوقت سوف تتلاشى الامية تماماً.

٣- نسب المساهمة في قوة العمل:

تعرف نسبة المساهمة في قوة العمل بأنها عدد الأفراد القادرين على العمل سواء كانوا مشغلين أو متقطعين مقسوماً على عدد الأفراد داخل وخارج قوة العمل (القوى البشرية).

يوضح جدول (١٠) نسبة مساهمة كبار السن في قوة العمل حسب فئات السن والنوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦)، حيث تلاحظ من الجدول انخفاض نسب المساهمة في قوة العمل بتقدم العمر لكل من الذكور والإناث وذلك خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٠) نسبة مساهمة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) في قوة العمل طبقاً لفئات السن والنوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦) %

السنوات	النوع	-٦٥	-٦٠	-٧٠	+٧٥
١٩٨٦	ذكور	٤٨,٩	٤٠,٦	١٦,٦	١٣,٣
	إناث	١,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٣
١٩٩٦	ذكور	٥٤,٤	٣٥,٢	٢٣,٠	١٥,٠
	إناث	٢,٠	١,٣	٠,٩	٠,٦
٢٠٠٦	ذكور	٤٠,٠	٢٧,١	١٧,٧	١٢,٤
	إناث	٥,٧	١,٣	٠,٨	٠,٦

أوضحت النسب في عام ٢٠٠٦ انخفاض نسبة المساهمة للذكور من ٤٠٪ عند العمر (٦٤-٦٠) الى ١٢,٤٪ عند العمر (+٧٥)، يلاحظ نفس النمط للإناث حيث انخفضت النسبة من ٥,٧٪ عند الفئة (٦٤-٦٠) الى ٠,٦٪ عند الفئة (+٧٥)، هذا الاتجاه المنخفض في نسب المساهمة لكل من الذكور والإناث حسب فئات السن خلال فترة الدراسة (١٩٨٦-٢٠٠٦) قد يرجع الى قانون المعاشات والتأمينات الذي يضمن دخل لكافة الأفراد.

٤. نسبة الاعالة العمرية لكتاب السن:

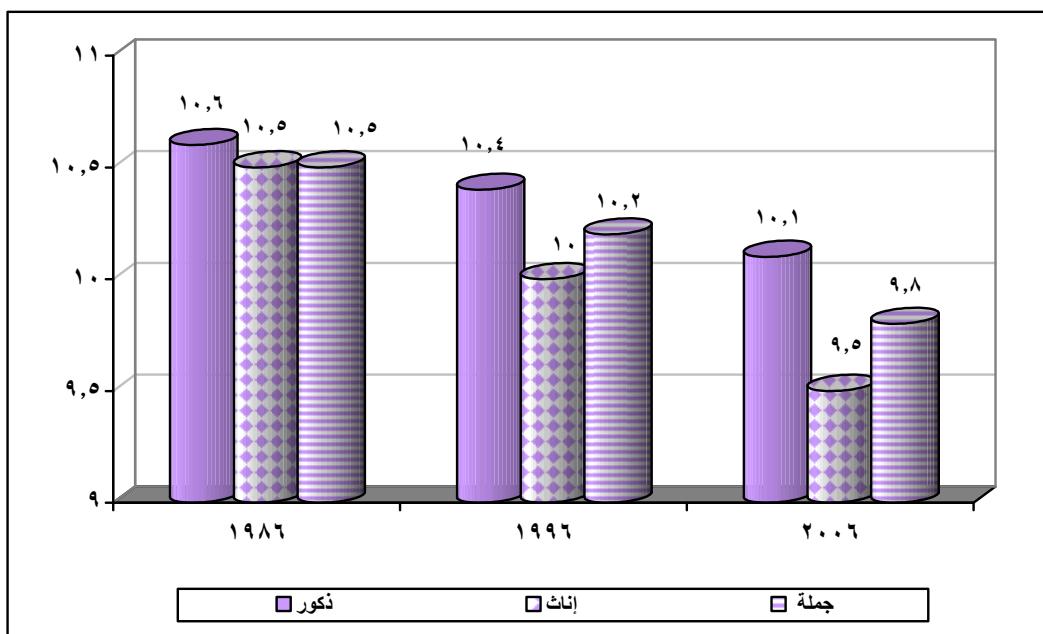
ترجع أهمية هذا المؤشر الى انه يمكننا من خلاله معرفة حجم العبء الملقى على الأفراد في سن العمل في اعالة الأفراد خارج سن العمل والاتصال. وهذا المؤشر هو عبارة عن (السكان خارج سن العمل من الأفراد ٦٠ سنة فأكثر) الى السكان في سن العمل (٥٩-٥١ سنة). ويوضح جدول (١١) نسبة الاعالة العمرية لكتاب السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب النوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦).

جدول رقم (١١) نسبة الاعالة العمرية لكتاب السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٦) %

سنوات التعداد	ذكور	إناث	الجملة
١٩٨٦	١٠,٦	١٠,٥	١٠,٥
١٩٩٦	١٠,٤	١٠,٠	١٠,٢
٢٠٠٦	١٠,١	٩,٥	٩,٨

إتضح من الجدول إنخفاض نسبة الاعالة العمرية لكل من الذكور والإناث خلال فترة الدراسة حيث انخفضت النسبة للذكور من ١٠,٦٪ عام ١٩٨٦ الى ١٠,١٪ عام ٢٠٠٦ وكذلك للإناث انخفضت النسبة من ١٠,٥ عام ١٩٨٦ الى ٩,٥ عام ٢٠٠٦، وقد يرجع انخفاض نسبة الاعالة بين كتاب السن الى ان نسبة منهم في الفئة العمرية (٦٠+) مازالوا داخل قوة العمل.

**شكل (٥) نسبة الاعالة العم리ة لكتبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لنوع
للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦)**



٥. الحالة العملية لكتبار السن:

تعكس الحالة العملية في قوه العمل الهيكل التنظيمي من الناحية الاقتصادية كما انها تعتبر عامل مساعد في تطوير نظام الدخول والمعاشات.

التوزيع النسبي لكتبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب الحاله العملية والنوع للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦) يوضحه جدول (١٢). حيث يعكس الجدول ان نسبة من يعمل لحسابه من كبار السن للذكور قد بلغت ٥٧,٥٪ عام ١٩٨٦ وانخفضت هذه النسبة انخفاضاً شديداً عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥,٦٪ ويلاحظ نفس النمط لإناث حيث بلغت النسبة ٤١,٣٪ عام ١٩٨٦ انخفضت الى ٣,٣٪ عام ٢٠٠٦.

وعلى عكس هذا النمط فقد تلاحظ من الجدول ايضاً ارتفاع نسب الإناث الالاتي يعملن بأجر نقدي عن الذكور وذلك لجميع سنوات الدراسة حيث بلغت نسبتهم ٥٢,٩٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الى ٩٠,١٪ عام ٢٠٠٦، أما الذكور العاملون بأجر نقدي فقد بلغت نسبتهم ٣٢,٦٪ عام ١٩٨٦ مقابل ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٦. وقد يرجع هذا الارتفاع فى نسب الإناث عن الذكور الى امكانية حصولهن على وظائف غير مرتبطة بحد أقصى لسن العمل، بالإضافة إلى إن النساء لهن خبرة اوسع في مجال البيع والخدمات عن الذكور.

**جدول رقم (١٢) التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً للحالة العملية والنوع
للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦)**

٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		الحالة العملية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٣,٦	٧,٩	١٨,٩	٢٣,٢	٥,٨	٩,٩	صاحب عمل ويدبره ويستخدم آخرين
٣,٣	٥,٦	٣٦,٦	٤٣,٦	٤١,٣	٥٧,٥	يعلم لحسابه ولا يستخدم أحد
٩٠,١	٨٦,١	٣٧,٤	٣٢,٣	٥٢,٩	٣٢,٦	يعلم بأجر نقدي
٢,٨	٠,١	٧,١	٠,٩	-	-	يعلم بدون أجر لدى الأسرة
٠,٢	٠,٣	-	-	-	-	متعطل سبق له العمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

أما نسبة من يعلم لدى الأسرة بدون أجر من كبار السن فقد اوضحت نتائج الجدول ان النسبة هي صفر في تعداد ١٩٨٦ أما في تعداد ٢٠٠٦ فان النسبة ضئيلة جداً للذكور لاتتجاوز ١٪،اما الإناث فقد بلغت النسبة حوالي ٣٪ وهذا الانخفاض في نسبة من يعلم لدى الأسرة بدون.

٦- أقسام المهن الرئيسية لكبار السن:

من الأهمية دراسة اتجاه التركيب المهني لقوى العمل على مرور الزمن حيث تعرف المنه بأنها نوع العمل الذي يقوم به الفرد ومع حدوث تنمية اقتصادية قد يحدث تغير في نوعية المشغلين حسب مهنتهم وذلك نتيجة للتغيرات في الطلب على السلع والخدمات، كما انه يؤدي الى تطور في نوعية المهارات المطلوبة لختلف المهن.

يبين جدول (١٢) التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب اقسام المهن الرئيسية والنوع لسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦).

**جدول (١٣) التوزيع النسبي لكتاب السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لاقسام المهن الرئيسية والنوع
للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦)**

						اقسام المهن
٢٠٠٦		١٩٩٦		١٩٨٦		
الإناث	ذكور	الإناث	ذكور	الإناث	ذكور	
٥,٩	٨,٥	١٣,٢	٨,٦	٠,٨	٠,٥	رجال التشريع وكبار السن والديرين
٨,١	٦,٢	٨,٧	٤,٠	١١,٣	٢,٤	الخصائص (اصحاب المهن العلمية)
٠,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٢,٠	١,٧	القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم
٤٧,٤	٦,٠	١٣,١	٦,٨	٥٣,٧	١٨,٨	العاملون في الخدمات و محلات البيع
٢٤,٥	٥٧,٤	٤٩,٣	٦٤,٤	٢٧,١	٦٣,٠	المزارعون
١٣,٣	٢١,٢	١٤,٨	١٥,٥	٥,١	١٣,٦	الحرفيون ومن اليهم
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

يتضح من الجدول ارتفاع نسب الاناث عن الذكور وذلك في كل من مهنة (اصحاب المهن العلمية، القائمون باعمال البيع والخدمات) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦)، حيث بلغت نسبة الاناث من اصحاب المهن العلمية ١١,٣٪ عام ١٩٨٦ مقابل ٢,٤٪ للذكور وقد بلغت هذه النسبة ١٪ للاناث عام ٢٠٠٦ مقابل ٦,٢٪ للذكور وقد بلغت نسبة الاناث العاملات في مجال الخدمات والبيع ٥٣,٧٪ عام ١٩٨٦ مقابل ١٨,٨٪ للذكور وقد بلغت نسبة الاناث العاملات في نفس المجال ٤٧,٤٪ عام ٢٠٠٦ مقابل ٦,٠٪ للذكور.

اما عن العاملين في مهنة الزراعة والعمل الحرفي فقد تلاحظ من الجدول ارتفاع نسب الذكور عن الاناث في هذه المهن وذلك في نفس فترة الدراسة حيث تبين من الجدول ان نسبة المزارعون من الذكور بلغت ٦٣,٠٪ مقابل ٢٧,١٪ للاناث في عام ١٩٨٦ وقد انخفضت هذه النسبة عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٧,٤٪ للذكور مقابل ٤٩,٣٪ للاناث ويلاحظ نفس النمط للعاملين في المهن الحرافية حيث بلغت النسبة ٢١,٢٪ للذكور مقابل ١٣,٣٪ للاناث عام ٢٠٠٦.

وتجدر بالذكر ان ارتفاع نسبة كتاب السن العاملين في مهن الزراعة والخدمات والبيع قد يرجع الى حقيقة ان سن العمل للعاملين في هذه المهن غير مرتبطة بحد اقصى لسن التقاعد على المعاش. بالإضافة الى ان المستوى التعليمي لهم غير مرتبطة بمستوى عالي من التعليم حيث ان معظم السكان كتاب السن من الاميين، وعليه فمن المتوقع ان نجد نسبة كبيرة منهم تعمل في المهن التي لا تتطلب مستوى عالي من التعليم.

٧. النشاط الاقتصادي لكتاب السن:

يعتبر النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي تزاوله المنشأة ويضم مجموعة من الافراد تقوم بهذا النشاط، ومع التقدم الذي حققته التنمية الاقتصادية فقد حدث انكماش نسبي في حصة قطاع الزراعة وزيادة حصة قطاع الصناعات التحويلية، التعدين، وقطاع التشييد والبناء، كما ان اقسام النشاط الاقتصادي يمكن أن تعطى مؤشرًا هاماً للتنمية الاقتصادية.

يوضح جدول (١٤) التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) حسب اقسام النشاط الاقتصادي والنوع للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦)، وتلاحظ من الجدول ان نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد واستغلال الغابات تحتل أعلى نسبة من بين اقسام النشاط الاقتصادي الأخرى وكانت نسبة المذكور أعلى من الإناث وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦) حيث بلغت النسبة للذكور ٦٣,٠٪ مقابل ٢٧,٠٪ للإناث في عام ١٩٨٦، وصلت الى ٥٨,٨٪ للذكور مقابل ٤٪ للإناث عام ٢٠٠٦.

ويأتي في المرتبة الثانية العاملون في تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم ولكن مع ملاحظة ان نسبة الإناث العاملات في هذا النشاط أعلى من الذكور وذلك في نفس الفترة محل الدراسة حيث بلغت نسبة المذكور ١٣,٢٪ مقابل ٢٩,٧٪ للإناث عام ١٩٨٦ ارتفعت الى ١٤,٢٪ للذكور مقابل ٤٧,٨٪ للإناث عام ٢٠٠٦.

ويحظى العاملون في نشاط الخدمات بالمرتبة الثالثة حيث ارتفعت أيضاً نسبة الإناث عن الذكور في هذا النشاط حيث بلغت النسبة للذكور ١١,٢٪ مقابل ٢٥,٤٪ للإناث عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (١٤): التوزيع النسبي لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) طبقاً لاقسام النشاط الاقتصادي والنوع للسنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦)

		١٩٩٦		١٩٨٦		اقسام النشاط الاقتصادي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢٠,٤	٥٨,٨	٤٩,٨	٦٤,٧	٢٧,٠	٦٣,٠	الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع اشجار الاخشاب
-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,١	التعدين واستغلال المتراجم
٥,٦	٧,٠	٤,٥	٦,٠	٤,٩	٦,١	الصناعات التحويلية
٠,٢	٠,٥	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٣	الكهرباء والغاز وامدادات المياه
٠,٣	٤,٦	٠,٣	٣,٧	٠,٤	٣,٤	الإنشاءات (التشيد والبناء)
٤٧,٨	١٤,٢	٢٤,٩	١٣,٧	٢٩,٧	١٣,٢	تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم
٠,٣	٣,٦	٠,٦	٢,٧	٠,٤	٣,٠	النقل والتغذية والاتصالات
٢٥,٤	١١,٢	١٩,٧	٨,٧	٣٧,٠	١٠,٩	الخدمات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

ثالثاً: أنواع دور المسنين وبعض الخدمات التي تقدم من قبل الحكومة لكبار السن:

يتناول هذا القسم أنواع دور المسنين وبعض الخدمات التي تقدم من قبل وزارة التضامن الاجتماعي لكبار السن والتي تشمل:

- ١- دور المسنين.
- ٢- نوادي المسنين.
- ٣- المعاشات والدعم المالي.

١- دور المسنين في بعض المحافظات:

تهدف هذه الدور إلى رعاية المسنين الذين لا يجدون رعاية داخل أسرهم الطبيعية من خلال:

- أ- توفير أماكن اقامة واعاشة ملائمة لكبار السن.
- ب- توفير الرعاية الصحية لهم لابقائهم في حالة صحية جيدة.
- ج- توفير البرامج الاجتماعية لمساعدتهم في الحصول على مزيد من الاصدقاء.
- د- توفير البرامج الترفيهية لمساعدتهم على الاستمتاع بوقتهم وحياتهم.
- هـ- تنمية مهارات المسنين عن طريق تدريبهم على هواياتهم في ورش خاصة بالدور.

يوضح جدول (١٥) عدد دور المسنين حسب الأقاليم والنوع وسعة كل منهم في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، حيث اتضح ان هناك ١٠٤ دور للمسنين تخدم ٣٨٨١ مسن على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦ ارتفعت الى ١٠٨ دور تخدم ٤٠٦٥ مسن عام ٢٠٠٧ .

وقد تركزت معظم هذه الدور في محافظة القاهرة حيث بلغ عدد الدور ٤٤ دار تخدم ١٥٦٠ مسن عام ٢٠٠٦ ارتفع إلى ٤٥ دار عام ٢٠٠٧ لخدمة ١٦٨٣ مسن. اما محافظة الاسكندرية فقد بلغ عدد الدور بها ١٧ دار عام ٢٠٠٦ ارتفعت إلى ١٩ دار عام ٢٠٠٧ ، اما باقى الدور فكانت موزعة في محافظاتوجه بحرى حيث بلغ عدد الدور ٢٣ دار عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٤ دار عام ٢٠٠٧ ، اما في الوجه القبلى فقد بلغ عدد الدور ٢٠ دار في كل عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ .

جدول (١٥) عدد دور المسنين طبقاً للأقاليم والنوع والsurface في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٦

الإقليم	الsurface							
	الجملة		آباء		ذكور			
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦
القاهرة	٤٤	٤٥	١٦٨٣	١٥٦٠	٩٣٣	٧٩٤	٧٥٠	٧٦٦
الاسكندرية	١٧	١٩	٩٧٦	٩٤٦	٦٤١	٥٧١	٤٠٥	٤٠٥
محافظات الوجه البحري	٢٣	٢٤	٧٢٠	٣٥٩	٣٧٤	٣٥٢	٣٤٦	٣٤٦
محافظات الوجه القبلي	٢٠	٢٠	٦٢٥	٦٢٥	٤٠١	٤٠١	٢٢٤	٢٢٤
الجملة	١٠٤	١٠٨	٤٠٦٥	٣٨٨١	٢٣٣٤	٢١٤٠	١٧٣١	١٧٤١

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق).

علمًا بأن عدد الدور في محافظات الوجه البحري تنتشر في كل محافظات المنطقة ما عدا محافظة الشرقية، وكذلك الحال في محافظات الوجه القبلي حيث تنتشر في كل محافظاتها ما عدا محافظة سوهاج، أما عن محافظات الحدود فلا يوجد أي بيانات عنها.

٢- أندية المسنين في بعض المحافظات:

تهدف هذه الأندية إلى خدمة كبار السن من خلال:

- أ- اتحاد كافة الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية التي تناسب قدرات الإنسان بعد عمر الستين.
- ب- تنظيم الرحلات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى رحلات الحج والعمرة.
- ج- محاولة إيجاد الحلول المناسبة لكبري السن مع أسرهم ومساعدتهم في قضائهم فترة أطول مع بعضهم البعض من خلال هذه النوادي.
- د- محاولة الحصول على كافة الخدمات الممكنة التي تقدم من قبل الحكومة لكبري السن والتي تكفل لهم حياة أكثر رفاهية مع استثمار أوقات فراغهم كجزء من رد الجميل لهم.

ويوضح جدول (١٦) عدد الأندية الخاصة بالمسنين حسب الأقاليم والسعه في كل من عامي ١٩٨٩، ٢٠٠٧ . حيث أشار الجدول إلى ارتفاع عدد الأندية من ٤٥ نادي على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٩ لخدمة ٧٢٠٠ مسن إلى ١٧٤ نادي عام ٢٠٠٧ لخدمة ٤٠,٢٣٠ مسن، وقد تلاحظ نفس النمط لكل أقاليم الجمهورية كما هو موضح بالجدول .

وقد تركزت معظم هذه الأندية في محافظة القاهرة حيث بلغ عددها ٢٨ ناديًا لخدمة ٣٥٨٤ مسن ، أما في محافظات الوجه البحري فقد بلغ عدد هذه الأندية ٦٦ ناديًا يخدم ٢٠,٦٩٢ مسناً مقابل ٦١ ناديًا لخدمة ١٠,٥٩٣ مسن في محافظات الوجه القبلي في عام ٢٠٠٧

جدول رقم (١٦) عدد أندية المسنين طبقاً للأقاليم والسعه في عامي ١٩٨٩ ، ٢٠٠٧

٢٠٠٧		١٩٨٩		الإقليم
السعه	عدد النوادي	السعه	عدد النوادي	
٣٥٨٤	٢٨	١٤٥٠	١١	القاهرة
١٦٧٩	٦	٧٠٠	٤	الاسكندرية
٢٠٦٩٢	٦٦	٢٥٠٠	١٤	محافظات الوجه البحري
١٠٥٩٣	٦١	٢٥٥٠	١٦	محافظات الوجه القبلي
٣٦٨٢	١٣	-	-	محافظات الحدود
٤٠٢٣٠	١٧٤	٧٢٠٠	٤٥	الجملة

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق).

٣- أنواع المعاشات والدعم المالي:

تقديم وزارة التضامن الاجتماعي مساعدات مالية لكتاب السن تضمن لهم حياة كريمة ومستوى معقولاً من المعيشة يغطيهم عن متاعب الحياة، فضلاً عن زيادة سنوية للمعاشات.

هناك أنواع مختلفة من هذه المساعدات استحقت كمعاش لكتاب السن يصرف لهم بصورة شهرية طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٥. حيث جاء بالمادة الأولى من هذا القرار أن يتم صرف معاش طبقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي والقوانين المعادلة له مثل (معاش الشيخوخة - معاش العجز الكلى - معاش الارامل - معاش آخر من المعاش).

يوضح جدول (١٧) التوزيع النسبي لكتاب السن المنتفعين من المعاش حسب نوع المعاش لعام ٢٠٠٨، حيث يتضح من الجدول أن هناك حوالي ٧٣٢ ألف مسن ينتفعوا من معاش التضامن الاجتماعي وقد انتفع ٥٢,١٪ من كتاب السن بمعاش العجز الكلى، ٤,٤٪ بمعاش الارامل.

جدول رقم (١٧) التوزيع النسبي لكتاب السن المنتفعين بالمعاش طبقاً لنوع المعاش عام ٢٠٠٨

نوع المعاشات	عدد المنتفعين	%
معاش الشيخوخة	١٥٨٩٩٣	٢١,٧
معاش العجز الكلى	٣٨١٥٦٥	٥٢,١
معاش الارامل	١٧٨٧٨٨	٢٤,٤
معاشات أخرى	١٢٩١٥	١,٨
الجملة	٧٣٢٢٦١	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق).

أما جدول (١٨) فيوضح التوزيع النسبي لكتاب السن المنتفعين بالمعاش حسب الأقاليم ونوع المعاش لعام ٢٠٠٨، حيث يتضح من الجدول أن نسبة من ينتفع بمعاش الشيخوخة في محافظة القاهرة بلغ ١٢,٨٪ مقابل ٤١,٦٪ في محافظات الوجه القبلي، ٣٥,٤٪ في محافظات الوجه البحري، أما معاش الارامل فقد بلغ ١١,٣٪ في محافظة القاهرة مقابل ٤١,٢٪ في محافظات الوجه القبلي، و ٣٩,٨٪ في محافظات الوجه البحري.

جدول رقم (١٨) التوزيع النسبي لكتاب السن المنتفعين من المعاش طبقاً للأقاليم ونوع المعاش عام ٢٠٠٨

الأقاليم	معاش الشيخوخة	معاش العجز الكلى	معاش الارامل	معاشات أخرى	%	عدد	%	عدد	%	عدد
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
القاهرة	١٢,٨	٢٠٤٢٠	٤,٤	٦٦١٢	١١,٣	٢٠١٠٨	٤٠,٣	١٦٢٧	١٢,٦	١٦٢٧
الاسكندرية	٥,٦	٨٨٢٤	٣,٦	١٣٦٠٧	٥,٤	٩٦٥٢	٣٩,٨	٥٨١	٤,٥	٥٨١
محافظات الوجه البحري	٣٥,٤	٥٦٣٠٣	٤٩,٤	١٨٨٦٦٦	٧١١٤٩	٣٩,٨	٥٤٣٩	٤٢,١	٤٢,١	٥٤٣٩
محافظات الوجه القبلي	٤١,٦	٦٦١٣٠	٤١,٥	١٥٨٣٩٩	٧٣٧٤٣	٤١,٢	٤٩٤٠	٣٨,٣	٣٨,٣	٤٩٤٠
محافظات الحدود	٤,٦	٧٣١٦	١,١	٤٢٨١	٤١٣٦	٢,٣	٣٢٨	٢,٥	٢,٥	٣٢٨
الجملة	١٥٨٩٩٣	٣٨١٥٦٥	١٧٨٧٨٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٢٩١٥	١٠٠,٠	١٦٢٧	١٢,٦	١٦٢٧

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق).

رابعاً: النتائج والتوصيات:

ان دراسة الظواهر الديمografية لكبار السن له أهمية كبيرة في المجتمع، نظراً لانه يمكن ان يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال بعض المؤشرات، مثل توافر الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي ونظام التقاعد ومدى مشاركتهم في سوق العمل... الخ.

ان معرفة خصائص كبار السن الاجتماعية والاقتصادية هو احد المجالات المهمة للدراسة. والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي لسنوات التعدادية (١٩٨٦-٢٠٠٦) وقد تناولت التوزيع العمرى لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) في المناطق الحضرية والريفية وكذلك دراسة خصائصهم مثل الحالة الزوجية، معدلات الوفاة التفصيلية، الحالة التعليمية، بالإضافة الى دراسة هيكل قوه العمل لهم (الحالة المهنية، الحالة العملية، النشاط الاقتصادي).

١- نتائج الدراسة:

- أ- ارتفاع نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) من ٥,٦٪ عام ١٩٨٦ الى ٦,١٪ عام ٢٠٠٦، كما زادت النسبة للذكور من ٥,٦٪ الى ٦,١٪، والإناث من ٥,٧٪ الى ٦,٢٪ في نفس الفترة.
- ب- ترتفع نسبة كبار السن في المناطق الحضرية عن الريفية لعامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة عام ١٩٩٦ في الحضر ٦,١٪ مقابل ٥,٥٪ للريف، اما في عام ٢٠٠٦ كانت النسبة ٦,٨٪ للحضر مقابل ٥,٦٪ للريف، اما في عام ١٩٨٦ فقد حدث العكس حيث كانت نسبة كبار السن في الريف اعلى منه في الحضر.
- ج- ارتفعت كذلك نسبة كبار السن من الذكور في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦)، اما الإناث فقد تلاحظ نفس النمط فيما عدا عام ١٩٨٦ حيث ارتفعت نسبة الريف عن الحضر.
- د- ارتفاع معدلات الوفاة في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية لكل من الذكور والإناث.
- هـ تلاحظ ارتفاع نسبة كبار السن بمرور الوقت خلال فترة التقدير (٢٠٣١-٢٠٠٦) لكل من الذكور والإناث وقد يرجع هذا الارتفاع الى التأثير الواضح لانخفاض معدل الوفاة حيث انه بحلول عام ٢٠٣١ فان نسبة كبار السن من الذكور سوف تصل الى ١١,١٪ والإناث ١٢,٦٪ كما تلاحظ ايضاً ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور خلال فترة التقدير (٢٠٣١-٢٠٠٦) هذا الاتجاه يدعو الى زيادة الاهتمام بمشكلات كبار السن.
- و- ارتفاع نسبة المتزوجين من كبار السن للذكور عن الإناث وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦) وقد يرجع هذا الارتفاع الى احتفال زواج الذكر بعد وفاة زوجته اكبر من احتفال زواج الانثى وهذا ما يؤكد ارتفاع نسبة الارامل بين الإناث عن الذكور خلال نفس الفترة محل الدراسة.
- ز- إنخفاض المستوى التعليمي لكبار السن لكل من الذكور والإناث خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٨٦) حيث سجلت نسبة الامية اعلى نسبة لكل من الذكور والإناث مقارنة بباقي مستويات التعليم الاخر وقد كانت نسبة الامية بين الإناث أعلى من الذكور، أما باقي المستويات التعليمية الاخر فكانت نسبة الذكور أعلى من الإناث لجميع السنوات (٢٠٠٦-١٩٨٦).

- ح- إنخفاض نسبة مساهمة كبار السن في قوة العمل لفئات السن من (٦٤-٦٠) سنة الى (٧٥+) سنة لكل من الذكور والإناث خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦) وقد يرجع هذا الانخفاض الى نظام قانون المعاشات والتأمينات الذي يضمن دخل لكافة الأفراد.
- ط- إنخفاض نسبة الأuala العمرية لكبار السن (٦٠ سنة فأكثر) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦) حيث انخفضت نسبة الأuala من ١٠,٥٪ عام ١٩٨٦ الى ٩,٨٪ عام ٢٠٠٦ وقد تلاحظ نفس النمط لكل من الذكور والإناث.
- ي- ارتفاع نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) من يعمل لحسابه وصاحب عمل للذكور عن الإناث وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠٦-١٩٨٦)، وقد تلاحظ عكس هذا النمط من يعمل بأجر نقدي حيث ارتفعت النسبة للإناث عن الذكور خلال نفس الفترة.
- ك- ارتفاع نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) لكل من الذكور والإناث من العاملين في الخدمات و محلات البيع والمزارعين لكل من الذكور والإناث خلال فترة الدراسة وقد يرجع ارتفاع النسبة في هذه المهن الى ان سن العمل في هذا النوع من المهن ليس له حدود لسن التقاعد (المعاش).
- ل- أشار التوزيع النسبي لكبار السن حسب اقسام النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع نسبة من يعمل في نشاط الزراعة والصيد عن باقي الانشطة الأخرى لكل من الذكور والإناث وكانت نسبة الذكور أعلى من الإناث خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٨٦)، وقد حدث عكس هذا النمط حيث ارتفعت نسبة الإناث عن الذكور لأنهن يعملن في نشاط تجارة الجملة والتجزئة خلال نفس الفترة.
- م- بلغ عدد دور المسنين في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٠٨ دور تخدم ٤٠٦٥ مسن وقد تركزت معظم هذه الدور في محافظة القاهرة حيث بلغ عدد الدور بها (٤٥) دوراً أما باقى الدور فهى موزعة بين محافظة الإسكندرية (١٩) دوراً ومحافظات الوجه البحري (٢٤) دوراً والوجه القبلى (٢٠) دوراً.
- ن- هناك زيادة في عدد الاندية التي تخدم كبار السن حيث ارتفع العدد من (٤٥) نادياً عام ١٩٨٩ الى (١٧٤) نادياً عام ٢٠٠٧ وذلك لخدمة ٤٠٢٣٠ مسن، وقد تركزت معظم هذه الاندية في محافظة القاهرة حيث بلغ عدد الاندية بها (٢٨) نادياً لخدمة ٣٥٨٤ مسن وقد بلغ عدد هذه الاندية في محافظات الوجه البحري (٦٦) نادياً ومحافظات الوجه القبلى (٦١) نادياً.
- س- بلغ عدد كبار السن المنتفعين من نظام المعاش عام ٢٠٠٨ حوالي (٧٣٢) ألف منتفع حيث بلغت نسبة المنتفعين من معاش العجز الكلى ٥٢,١٪ ومعاش الارامل ٤٤٪.

٢- التوصيات:

- أ- زيادة الاهتمام بالخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية.
- بـ- من خلال الدراسة هناك ارتفاع في عدد الارامل من كبار السن ولهذا توصى الدراسة بزيادة معاش الشيخوخة وعدد دور المسنين التي تخدم هذه الفئة من السكان.
- ج- التوسيع في بعض البرامج الاجتماعية الهدافلة والتي من خلالها يمكن توفير فرص عمل لكبار السن تتناسب مع الحالة الصحية والسن.
- د- تشجيع كبار السن على تنمية مهاراتهم من خلال إنشاء ورش خاصة بهم والتي يمكن من خلالها تدريبهم على هواياتهم ومساعدتهم دائمًا لإنقاذهم في حالة معنوية مرتفعة تمكّنهم من العطاء.

Summary **Trends in size & characteristics of** **Aging population in Egypt**

Studying the demographic phenomena for aging population is of great important in the society. Since it can reflect the socioeconomic level of the society through some indicators such as availability of medical care, social insurance, pension system and extent of participation in labor market ...etc.

Social, economic and cultural characteristics of aging population is an important area of the study. Data from the censuses of (1986-2006) of aging population in Egypt are analyzed in the present paper specifically on the age distribution of aging population (60 and over) in urban and rural areas and their characteristics concerning, marital status, age specific death rates, education level, and labor force structure (industry, occupation, and employment status).

The result of the study reveals that:

- 1- The percentage of aging Population was increased from 5.6% in the census 1986 to 6.1% in the census 2006. The percentage also, increased between males from 5.6% to 6.1%, and for females from 5.7% to 6.2% in the same period.
- 2- The percentage of aging population (60+) of males and females in urban were higher than in rural in the censuses 1996 and 2006 but in the census 1986 the percentage of females in urban was lower than in rural. This increasing in the 1996 and 2006 may be duo to out migration of population less than 60 years old from rural areas to urban areas, In the 1986 census the percentage of aging population in rural areas is 5.8 for both males and females, and in urban areas the percentages was 5.5 but in 2006 census the

percentage in urban areas is higher than rural areas (6.8 versus 5.6) respectively.

- 3- For projection of aging population, there is an increasing trend in percentages of aging population by time for both males and females. Increasing in the aging population might be expected due to the effect of modernization which in turn leads to declining of mortality. By the year 2031, the proportion of aging population would reach to about 11.3% for males and 12.5% for females. The proportion of females would be higher than that of males in the period (2006-2031). This trend calls for paying more attention to the aging population.
- 4- The level of mortality in rural areas was higher than that in urban areas for both males and females.
- 5- The percentage distribution of married aging population is higher for males than females in 1986 as well as in 1996 and in 2006. This may be due to the higher rate for remarrying of males than that of females, and to higher death rate of married males because they are often elder than their spouses this is indicated by higher percentage of widowed is higher for females than that for males in 1986 as well as in 1996 and 2006.
- 6- The education level of aging population by sex in 1986 as well as in 1996 and in 2006 was very low. The percentage of illiterate females was higher than that of males, but for read and write, and for intermediate or university and above categories the percentage of males was higher than that for females.
- 7- Labor force declined by time for male from 42.2% in the year 1986 to 28.1% in the year 2006. There are more significant differentials in participation in the L.f for males & females among aging

population in two censuses 1986, 2006 (28.1% versus 2.8% respectively).

- 8- The age dependency ratio for aging population decreased from 10.5% in the year 1986 to 9.8 in the year 2006.
- 9- The percentage distribution of L.F for aging population by the employment status indicates that a high percentage of aging population work as self employed and employers for male than that for females in 1986-2006.
- 10- The percentage distribution of L.F for aging population by occupation indicates that high percentage of aging population work as farmers and sale workers might be due to the fact that working in either agriculture or sale sector is not restricted to a certain maximum age.
- 11- The percentage distribution of L.F for aging population by economic activity indicates that the percentage of males and females working in agriculture, hunting and fishing is the highest for both sexes in the three censuses and the percentage for males was higher than that for females. The percentage of females working in commerce, restaurants and hotels, and service activities was higher than that of males; this pattern was in 1986, 1996, and 2006 censuses.
- 12- There are 108 Hostels in 2007 for Aging Population in Some Governorates in Egypt to serve 4065 persons. Cairo about 45 hostels has about less than half of these hostels with total number of 1683 persons. Alexandria about 19 hostels to serve 1046 persons. The rest are distributed among lower and Upper Egypt 24 and 20 hostels respectively.

- 13- The percentage distribution of aging population who utilized pension system in 2008 by type of pension was (732) thousands aging population utilized 52.1 % of them utilized disability pensions, and 24.4 % utilized Aging pensions
- 14- There is an increase in Clubs for Aging population in Some Governorates in Egypt from 45 clubs in 1989 to serve 7200 to 174 in 2007 to serve 40230 in Cairo 28 clubs to serve 3584 person. In Upper Egypt there are 61 clubs to serve 10593 person and in lower Egypt 66 clubs to serve 20692 persons.

Recommendations

According to the results of the present study it could be recommended that:

- 1- Expansion of medical facilities particularly in rural areas.
- 2- Since the study reveals high level of widowed, providing some social services for this category of aging is quiet important, these services for this can be for example increasing the aging hostels and pensions.
- 3- Expansion of some social programs aiming at providing some simple work opportunities that is appropriate for their age.

المراجع

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٠
النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت - ١٩٨٦.
القاهرة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٣
إتجاهات وخصائص كبار السن في مصر. العدد (٤٧) من مجلة السكان
بحوث ودراسات - القاهرة.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٩
النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت - ١٩٩٦.
القاهرة.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٠
إتجاهات وخصائص كبار السن في مصر. العدد (٦١) من مجلة السكان
بحوث ودراسات - القاهرة.
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧
الإحصاءات الحيوية (إحصاءات المواليد والوفيات) لعام ٢٠٠٥. القاهرة.
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨
النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والظروف السكنية.
٢٠٠٦. القاهرة.
- ٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨
الإحصاءات الحيوية (إحصاء المواليد والوفيات) لعام ٢٠٠٦. القاهرة.
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩
إسقاطات السكان المستقبلية لإجمالي الجمهورية في الفترة
(٢٠٣١-٢٠٠٦) - القاهرة.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩
الإحصاءات الحيوية (إحصاءات المواليد والوفيات) لعام ٢٠٠٧. القاهرة.
- ١٠- مجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٨
ملامح المسنين في مصر. العدد (٢٤) من التقرير الشهري الذي يصدر
عن مركز المعلومات ودعم وتخاذل القرار. القاهرة.
- ١١- وزارة التضامن الاجتماعي (الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق)، ٢٠٠٨
كتاب الإحصاء السنوي (المؤشرات الإحصائية لكبار السن).

Reference

- 1- United Nations, 1980
Economic and Social Implications of Aged Population
United Nation.
- 2- United Nations, 2006
Demographic Yearbook, United Nation.
- 3- Shryock, Henry s., Siegel Jacob and Associates, 1976
The Methods and Materials of Demography,
Academic Press, INC. Florida, USA.
- 4- Cairo Demographic center, 1984
Research Monograph Series, Studies in African and
Asian Demography, No. 13, Cairo, Egypt.

الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية

في تعدادي (١٩٩٦-٢٠٠٦)

مقدمة

تعرف الهجرة الداخلية بأنها تحرك الفرد من محل إقامة دائم داخل حدود الدولة إلى محل إقامة دائم آخر داخل حدود نفس الدولة.

ان الهجرة الداخلية والزحف باتجاه المدن الرئيسية الكبرى من الظواهر التي تعاني منها كثير من الدول، وهي ظاهرة لا تقتصر على الدول النامية فقط ولكن تعاني منها كذلك الدول المتقدمة.

بالرغم من أهمية الهجرة الداخلية وانعكاساتها الخطيرة على المجتمع وعلى تحقيق التنمية عموماً، فإنها مازالت لا تخلي بالقدر المناسب من الإهتمام سوا من قبل الحكومة أو من قبل المراكز البحثية المعنية بإعداد الأبحاث والدراسات في هذا الشأن، هذا علي الرغم من أنها قد تؤدي إلى حدوث خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الجاذبة وتناقض مستمر في مساحة الأراضي الزراعية مقابل انخفاض مستوى الإنتاج للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في المناطق الطاردة كنتيجة لعزوف الشباب عن الاستقرار بالزراعة وتفضيل الهجرة من الريف إلى الحضر.

تعتبر ظاهرة الهجرة الداخلية بمصر من المشكلات السكانية التي تنعكس آثارها على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمجتمع، وهي تأخذ صفة الهجرة العشوائية غير المنظمة فلا توجد لدينا بمصر سياسة مرسمة واضحة المعالم لتوجيه الهجرة ما بين المحافظات التي تقسم بكثافة سكانية مرتفعة إلى المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وعادة ما تكون الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ما لا شك فيه ان هناك علاقة مباشرة وقوية بين الهجرة الداخلية وسلبيات المجتمع والتي كان من أوضحها زيادة الكثافة السكانية في المحافظات الجاذبة للسكان وانتشار العشوائيات بها وكذلك ارتفاع معدلات الجريمة بهذه المحافظات وكذلك تهميش سياسي لهؤلاء المهاجرين مما ينتج عنه سهولة تجييدهم في اتجاهات فكرية معادية للتنمية والتقدم المنشود.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- ١- التعرف على التغيرات التي طرأت على حجم واتجاه الهجرة الداخلية على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦.
- ٢- دراسة بعض الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين عام ٢٠٠٦.
- ٣- التعرف على أهم الأسباب الرئيسية وراء الهجرة الداخلية عام ٢٠٠٦، ذلك لإظهار الوضع القائم أمام المهتمين ومتخذي القرار لوضع الخطط التنموية المناسبة.

المنهجية ومصدر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي لبيانات التعداد العام للسكان عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ حيث تعتبر التعدادات أفضل مصدر لبيانات الهجرة الداخلية بمصر ويتم فيها سؤال كل فرد من أفراد الأسرة المعيشية عن محل إقامته المعتادة السابقة لمحل إقامته المعتادة وقت التعداد، فان اختلفت محافظة محل الاقامة السابق للفرد عن محافظة محل اقامته وقت العد اعتبر الفرد مهاجرا، وعلى هذا الأساس فإن البيانات تمثل بيانات آخر هجرة قبل إجراء التعداد مباشرة.

وتجدر بالذكر هنا الإشارة الى انه في هذه الدراسة لم يأخذ في الاعتبار حركة الهجرة داخل المحافظة نفسها أي لا يعتبر الفرد مهاجرا إذا تحرك داخل حدود نفس المحافظة حتى وإن تحرك من ريف المحافظة إلى حضرها أو العكس، أي أن يعتبر الفرد مهاجرا إذا سبق له إقامة معتادة في محافظة مختلفة عن المحافظة التي كان يقيم فيها إقامة معتادة وقت التعداد.

تنظيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي:

- أولاً: حجم الهجرة الداخلية ونسبها.
- ثانياً: الخصائص المختارة للمهاجرين وأهم أسباب الهجرة.
- ثالثاً: أهم تنتائج الدراسة وتوصياتها.

اولاً: حجم ونسبة الهجرة الداخلية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)

إن تيارات الهجرة هي عبارة عن جملة التحركات بين منطقتين، المنطقة الأولى هي منطقة الأصل وهي التي تمت الهجرة منها (Area of origin)، والمنطقة الثانية هي منطقة الوصول وهي تلك المنطقة المُستقبلة التي تمت الهجرة إليها (Area of destination).

١- حجم الهجرة الداخلية بمصر خلال الأربعية عقود الماضية

يمثل حجم الهجرة الداخلية جملة عدد المهاجرين الذين تحركوا بين محافظات الجمهورية.

تشير بيانات جدول رقم (١) إلى تذبذب جملة عدد المهاجرين على مستوى الجمهورية بين ارتفاع وانخفاض خلال الأربعية عقود الماضية، فنلاحظ ارتفاع جملة عدد المهاجرين بين محافظات الجمهورية من (٤٠٠٩ ألف نسمة) عام ١٩٧٦ إلى (٤١١٩ ألف نسمة) عام ١٩٨٦ ثم انخفضت إلى (٣٥٩٩ ألف نسمة) عام ١٩٩٦، ثم عادت إلى الارتفاع إلى (٤٤٨٦ ألف نسمة) عام ٢٠٠٦.

أما نسبة النوع فهي نسبة عدد المهاجرين الذكور لكل مئة من المهاجرات الإناث فإذا بلغت هذه النسبة ١٠٠٪ دل ذلك على تساوي عدد كل من المهاجرين الذكور والإناث أما إذا زادت عن ١٠٠٪ كانت هذه الزيادة في عدد المهاجرين الذكور والعكس صحيح.

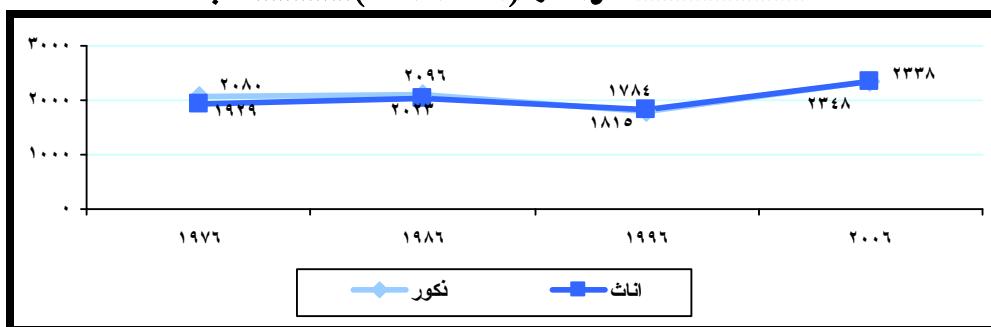
$$\text{نسبة النوع للمهاجرين} = \frac{\text{عدد المهاجرين الذكور}}{\text{عدد المهاجرات الإناث}} \times 100$$

عكست نسبة النوع للمهاجرين خلال الفترة المشار إليها أن هناك ارتفاع في عدد المهاجرين الذكور عن المهاجرات الإناث في تعدادي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ حيث بلغت نسبة النوع حوالي ١٠٨٪ عام ١٩٧٦ انخفضت إلى ١٠٤٪ عام ١٩٨٦، في حين كانت هجرة الإناث أعلى من هجرة الذكور في تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، حيث بلغت نسبة النوع ٩٨,٣٪ عام ١٩٩٦ ارتفعت إلى ٩٩,٦٪ عام ٢٠٠٦ وهذا يعني أن عدد المهاجرات الإناث كادت تتساوى مع عدد المهاجرين الذكور في التعداد الأخير (انظر شكل ١).

**جدول رقم (١) عدد المهاجرين بالجمهورية طبقاً لنوع
خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)**
بالألف

نسبة النوع بين المهاجرين	جملة عدد المهاجرين			سنوات التعداد
	جملة	إناث	ذكور	
١٠٧,٨	٤٠٠٩,٣	١٩٢٩,٤	٢٠٧٩,٩	١٩٧٦
١٠٣,٦	٤١١٩,٢	٢٠٢٣,٤	٢٠٩٥,٨	١٩٨٦
٩٨,٣	٣٥٩٩,١	١٨١٤,٨	١٧٨٤,٣	١٩٩٦
٩٩,٦	٤٦٨٦,٠	٢٣٤٨,٢	٢٣٣٧,٨	٢٠٠٦

**شكل (١) جملة عدد المهاجرين بالجمهورية طبقاً لنوع
خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)**
بالألف



٢- نسب الهجرة الداخلية

نسبة الهجرة الداخلية هي عدد المهاجرين بالجمهورية في سنة معينة (سنة التعداد) إلى جملة عدد سكان الجمهورية في نفس السنة.
وهو مؤشر يظهر الاهمية النسبية للهجرة بالنسبة للسكان فقد يكون حجم الهجرة كبير ولكن لا يمثل اهمية نسبية بالنسبة للسكان.

من جدول وشكل (٢) نلاحظ الآتي:

أـ إنخفضت نسبة الهجرة الداخلية خلال الفترة المشار إليها من (١١٪) من جملة سكان الجمهورية في تعداد ١٩٧٦ إلى (٨,٦٪) في تعداد ١٩٨٦ ثم إلى (٦,١٪) في تعداد ١٩٩٦ ثم ارتفع ليصل إلى (٦,٦٪) من جملة سكان الجمهورية في تعداد ٢٠٠٦.

بـ إما بالنسبة لاختلاف نسبة الهجرة الداخلية حسب النوع فتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في نسب هجرة الإناث بالمقارنة بنسب هجرة الذكور في التعدادات المشار إليها عدا في تعداد ١٩٧٦، حيث ارتفعت نسبة هجرة الذكور قليلاً عن هجرة الإناث (١١,٢٪ مقابل ١٠,٨٪ على الترتيب).

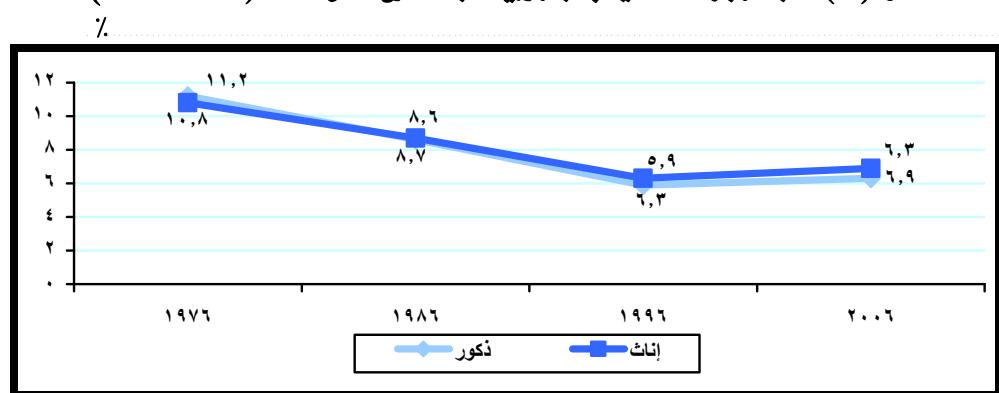
وقد تم حساب نسبة الهجرة بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة الهجرة الداخلية بالجمهورية -	$\frac{\text{عدد المهاجرين بالجمهورية في سنة معينة} \times 100}{\text{عدد سكان الجمهورية في نفس السنة}}$
--	--

**جدول رقم (٢) نسب الهجرة الداخلية بالجمهورية
طبقاً لنوع خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٦)**

نسبة الهجرة الداخلية ٪	سنوات التعداد	
	ذكور	إناث
جملة	ذكور	إناث
١١,٠	١١,٢	١٠,٨
٨,٦	٨,٦	٨,٧
٦,١	٥,٩	٦,٣
٦,٦	٦,٣	٦,٩

شكل (٢) نسب الهجرة الداخلية بالجمهورية طبقاً لنوع خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٦)



٣- تيارات واتجاهات الهجرة من والى المحافظة

يمثل جملة عدد المهاجرين الأفراد الذين أعيد توزيعهم بالفعل بين محافظات الجمهورية المختلفة. يوضح جدول (٣) جملة عدد المهاجرين من والى محافظات الجمهورية وكذلك صافي الهجرة كما عكستها بيانات تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦، وباستقراء بيانات الجدول يتضح الآتي:

أ- بلغ جملة عدد المهاجرين على مستوى الجمهورية بعد استبعاد حركة الهجرة داخل نفس المحافظة (٣٥٩٩ ألف نسمه) في تعداد ١٩٩٦ ارتفاعه إلى (٤٦٨٦ ألف نسمه) في تعداد ٢٠٠٦.

ب- حظيت محافظة القاهرة بأكبر عدد من المهاجرين سواء إلى داخل المحافظة أو لخارجها وذلك في التعدادين، حيث بلغ عدد المهاجرين إلى داخل القاهرة (٨٠٦ ألف نسمه) في تعداد ١٩٩٦، ارتفع هذا العدد

الى (٩٦٠ الف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦، في حين بلغ عدد المهاجرين الذين خرجن منها الى محافظات الجمهورية (٨٦٠ الف نسمة) في تعداد ١٩٩٦، ارتفع هذا العدد الى حوالي (١٠٠٢ الف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦، وبذلك تكون القاهرة محافظة طاردة لحوالي ٥٤ ألف نسمة (صافي الهجرة) عام ١٩٩٦ واستمرت القاهرة في تعداد ٢٠٠٦ طاردة لكن العدد اقل من السكان (لحوالي ٤٢ ألف نسمة) وذلك بعد أن ظلت محافظة القاهرة لسنوات طويلة محافظة جاذبة للسكان، نتيجة الاهتمام بها باعتبارها العاصمة وظلت باقى المحافظات لا تحظى سوى بالقليل من مشروعات التنمية وخاصة محافظات الوجه القبلي والمناطق الريفية التي عانت طويلاً من الحرمان من الخدمات الأساسية.

جـ جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثانية من حيث حركة الهجرة الى داخل المحافظة حيث بلغ عدد المهاجرين اليها حوالي (٧٨٥ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد الى حوالي (٩٠٨ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦ في حين بلغ عدد المهاجرين الذين خرجن منها (١٢٢ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد الى حوالي (١٦٢ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦، وبهذا تكون جاذبة لحوالي (٦٦٢ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع عدد المهاجرين جذبهم محافظة الجيزة الى حوالي (٧٤٦ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦، وبهذا تأتي محافظة الجيزة في مقدمة المحافظات الجاذبة للسكان.

دـ أما بالنسبة لمحافظة القليوبية فقد بلغ عدد المهاجرين اليها من محافظات الجمهورية حوالي (٤٣٦ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ مقابل حوالي (١١٩ ألف نسمة) خرجن منها الى باقى المحافظات وبهذا تكون جاذبة لحوالي (٣١٧ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ في حين ارتفع عدد المهاجرين اليها من محافظات الجمهورية في تعداد ٢٠٠٦ الى حوالي (٦٠٩ ألف نسمة)، مقابل حوالي (١٤١ ألف نسمة) خرجن منها الى باقى المحافظات وبهذا تكون جاذبة لحوالي (٤٦٨ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦ وبهذا تأتى في المرتبة الثالثة بين المحافظات الجاذبة للسكان.

هـ انخفض عدد المهاجرين في تعداد ٢٠٠٦ في كل من الاسكندرية وبورسعيد والسويس بالمقارنة بعام ١٩٩٦ في حين ارتفع عدد الذين جذبهم محافظة الاسماعيلية في تعداد ٢٠٠٦ الى ٢٤٠ ألف نسمة مقابل ١٩١ ألف نسمة في تعداد ١٩٩٦.

وـ أما محافظات الحدود فجميعها أصبحت جاذبة لاعداد اكبر في تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦ ذلك لما تواليه السياسة العليا من اهتمام فائق بهذه المحافظات وتشجيع الهجرة اليها والاستقرار بها.

زـ على الصعيد الاخر نجد ان محافظة الدقهلية قد هاجر اليها (٤٣ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد في تعداد ٢٠٠٦ إلى أكثر من الضعف حوالي (٨٩ ألف نسمة) في حين هاجر منها حوالي

(٢٩٩ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد إلى (٤٤ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦، أي إنها كانت طاردة لحوالي (٢٥٦ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ مقابل (٣٢٥ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦ وبهذا تأتي في مقدمة المحافظات الطاردة للسكان في كل من التعدادين، يليها المنوفية ثم الشرقية.

ح - أما محافظات الوجه القبلي فكانت جميعها طاردة للسكان عدا محافظة الجيزة ذلك لقربها من محافظة القاهرة.

ط - شوهد أقل عدد من المهاجرين في محافظة الأقصر حيث هاجر إليها حوالي (٤ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع هذا العدد إلى حوالي (٦ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦ في حين كان عدد المهاجرين منها حوالي (٢٢ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦ ارتفع إلى حوالي (٢٤ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦ أي أنها استمرت طاردة لحوالي (١٨ ألف نسمة) في كل من التعدادين.

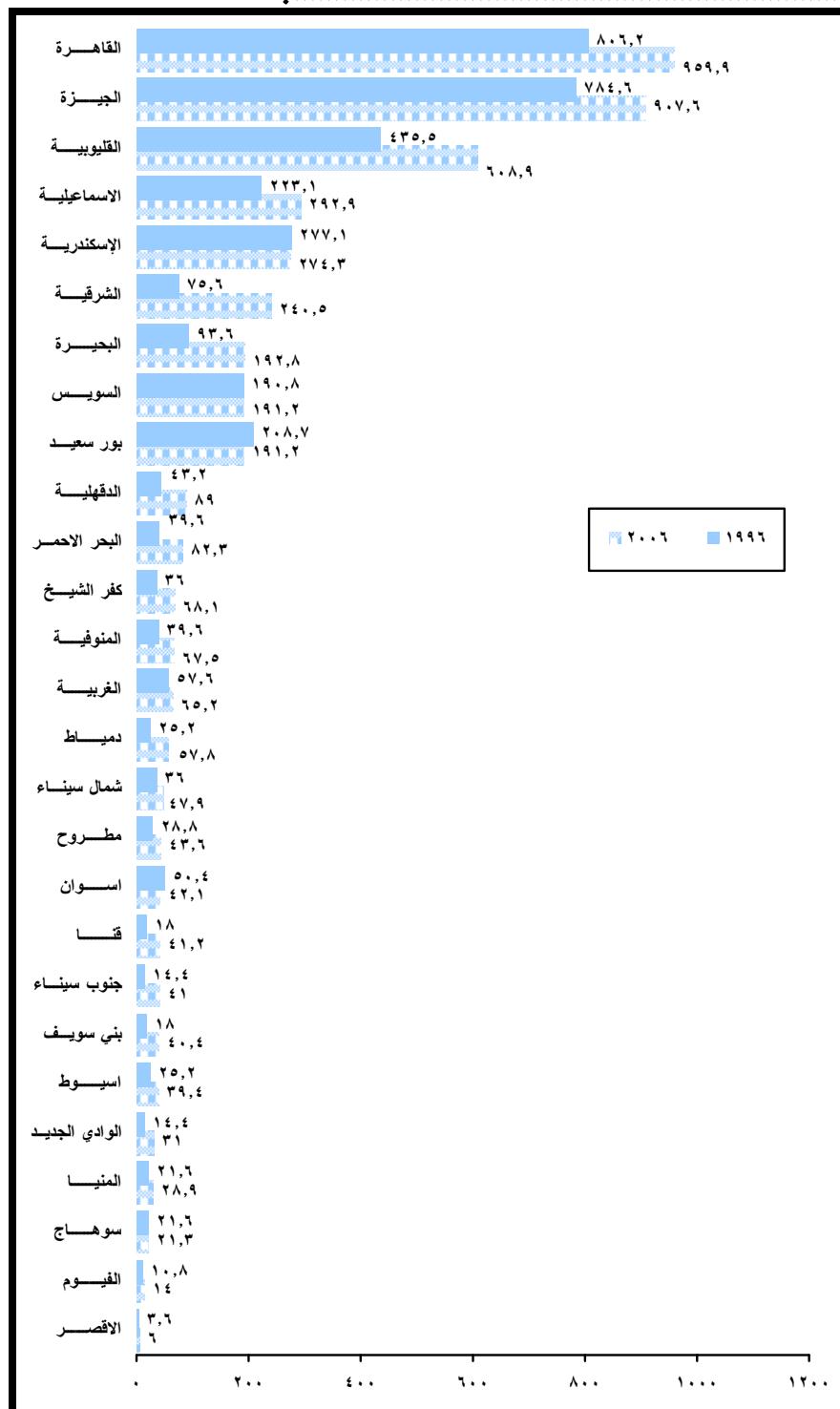
ى - كانت أقل قيمة لحجم الهجرة خارج المحافظات من محافظة جنوب سيناء حيث بلغ حجم الهجرة منها أقل من ١٠٠٠ مهاجر(انظر شكري، ٣، ٤).

جدول رقم (٣) أعداد المهاجرين من والى وصافي الهجرة طبقاً للمحافظة في تعدادي (١٩٩٦-٢٠٠٦)
بالألف

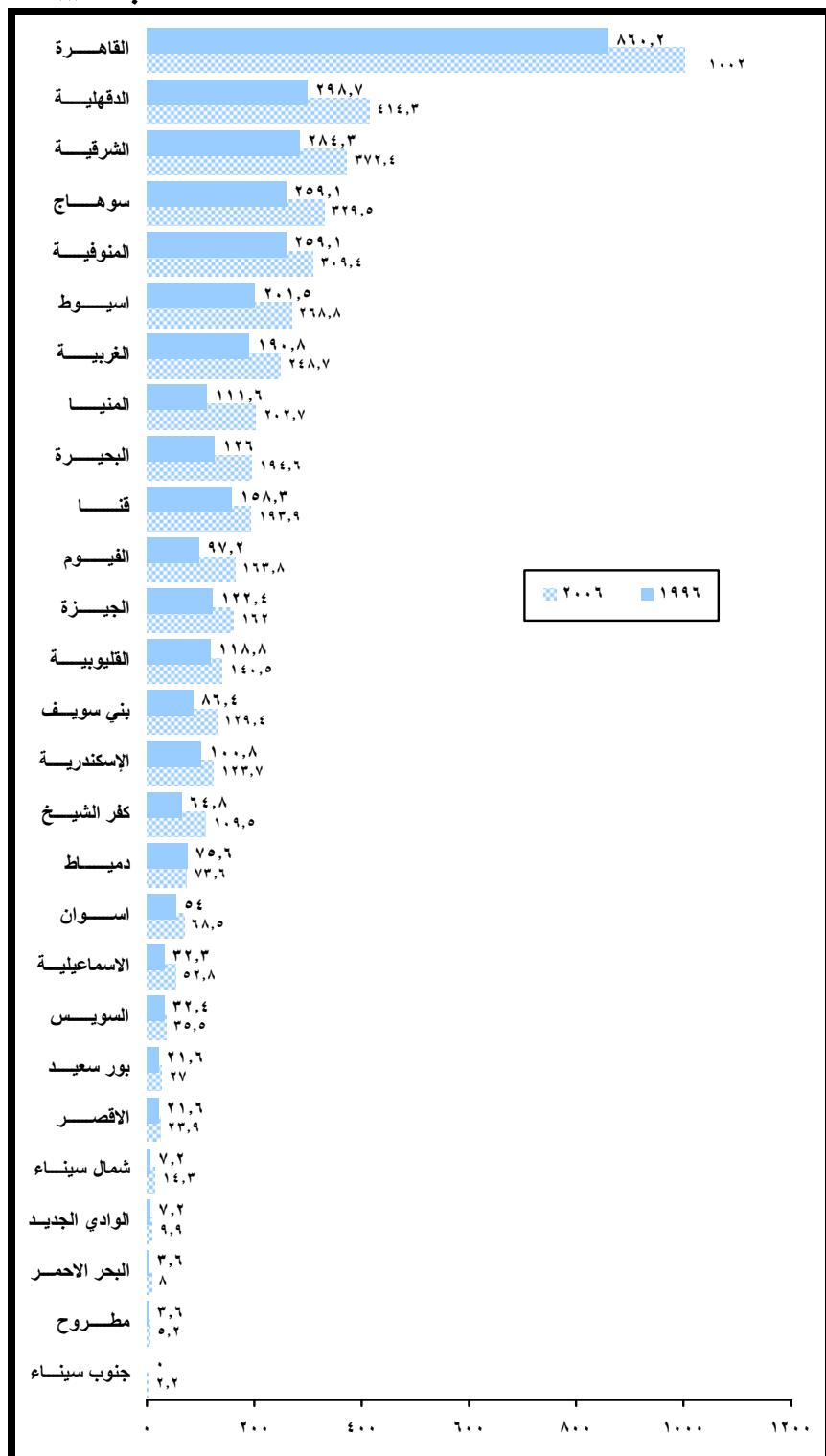
المحافظة	السنوات التعدادية					
	٢٠٠٦		١٩٩٦			
	صافي الهجرة	عند المهاجرين الى خارج المحافظة	عند المهاجرين الى داخل المحافظة	صافي الهجرة	عند المهاجرين الى خارج المحافظة	عند المهاجرين الى داخل المحافظة
القاهرة	٤٢١-	١٠٠٢,٠	٩٥٩,٩	٥٤,٠-	٨٦٠,٢	٨٠٦,٢
الإسكندرية	١٥٠,٦+	١٢٣,٧	٢٧٤,٣	١٧٦,٤+	١٠٠,٨	٢٧٧,١
بور سعيد	١٦٤,٢+	٢٧,٠	١٩١,٢	١٨٧,٢+	٢١,٦	٢٠٨,٧
السويس	١٥٥,٧+	٣٥,٥	١٩١,٢	١٥٨,٤+	٣٢,٤	١٩٠,٨
دمياط	١٥,٨-	٧٣,٦	٥٧,٨	٥٠,٤-	٧٥,٦	٢٥,٢
الدقهلية	٣٢٥,٣-	٤١٤,٣	٨٩,٠	٢٥٥,٥-	٢٩٨,٧	٤٣,٢
الشرقية	١٣١,٩-	٣٧٢,٤	٢٤٠,٥	٢٠٨,٧-	٢٨٤,٣	٧٥,٦
القليوبية	٤٦٨,٤+	١٤٠,٥	٦٠٨,٩	٣١٦,٧+	١١٨,٨	٤٣٥,٥
كفر الشيخ	٤١,٤-	١٠٩,٥	٦٨,١	٢٨,٨-	٦٤,٨	٣٦,٠
الغربية	١٨٣,٤-	٢٤٨,٧	٦٥,٢	١٣٣,٢-	١٩٠,٨	٥٧,٦
المنوفية	٢٤١,٩-	٣٠٩,٤	٦٧,٥	٢١٩,٥-	٢٥٩,١	٣٩,٦
البحيرة	١,٨-	١٩٤,٦	١٩٢,٨	٣٢,٤-	١٢٦,٠	٩٣,٦
الاسكندرية	٢٤٠,١+	٥٢,٨	٢٩٢,٩	١٩٠,٨+	٣٢,٣	٢٢٣,١
الجيزة	٧٤٥,٦+	١٦٢,٠	٩٠٧,٦	٦٦٢,٢+	١٢٢,٤	٧٨٤,٦
بني سويف	٨٩,٠-	١٢٩,٤	٤٠,٤	٦٨,٤-	٨٦,٤	١٨,٠
الفيوم	١٤٩,٨-	١٦٣,٨	١٤,٠	٨٦,٤-	٩٧,٢	١٠,٨
المنيا	١٧٣,٨-	٢٠٢,٧	٢٨,٩	٩٠,٠-	١١١,٦	٢١,٦
اسيوط	٢٢٩,٥-	٢٦٨,٨	٣٩,٤	١٧٦,٣-	٢٠١,٥	٢٥,٢
سوهاج	٣٠٨,٢-	٣٢٩,٥	٢١,٣	٢٣٧,٥-	٢٥٩,١	٢١,٦
قنا	١٥٢,٧-	١٩٣,٩	٤١,٢	١٤٠,٣-	١٥٨,٣	١٨,٠
اسوان	٢٦,٤-	٦٨,٥	٤٢,١	٣,٦-	٥٤,٠	٥٠,٤
الاقصر	١٧,٩-	٢٣,٩	٦,٠	١٨,٠-	٢١,٦	٣,٦
البحر الاحمر	٧٤,٣+	٨,٠	٨٢,٣	٣٦,٠+	٣,٦	٣٩,٦
الواadi الجديد	٢١,١+	٩,٩	٣١,٠	٧,٢+	٧,٢	١٤,٤
مطروح	٣٨,٤+	٥,٢	٤٣,٦	٢٥,٢+	٣,٦	٢٨,٨
شمال سيناء	٣٣,٦+	١٤,٣	٤٧,٩	٢٨,٨+	٧,٢	٣٦,٠
جنوب سيناء	٣٨,٨+	٢,٢	٤١,٠	١٤,٤+	-	١٤,٤
حملة الجمهورية	.	٤٦٨٦,٠	٤٦٨٦,٠	.	٣٥٩٩,١	٣٥٩٩,١

ملحوظة: - أقل من ١٠٠٠ مهاجر

**شكل (٣) عدد المهاجرين الى داخل المحافظة من باقي محافظات الجمهورية
طبقاً للمحافظة في تعدادي (٢٠٠٦-١٩٩٦) (بألف)**



**شكل (٤) أعداد المهاجرين من المحافظة إلى باقي محافظات الجمهورية
طبقاً لمحافظة في تعدادي (٢٠٠٦-١٩٩٦)**
بألف



٤- التوزيع النسبي للهجرة الداخلية

يوضح جدول (٤) التوزيع النسبي لأعداد المهاجرين بالجمهورية واتجاه هذه الهجرة سوا إلى داخل المحافظة من باقي محافظات الجمهورية أو من المحافظة إلى المحافظات الأخرى لجمهورية ومن بيانات الجدول نلاحظ الآتي:

أ- نسب المهاجرين إلى المحافظة.

- (١) إن أكثر من نصف (٥٦,٣٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ هاجروا إلى محافظات أقليم القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة والقليوبية) وانخفضت هذه النسبة إلى (٥٢,٩٪) في تعداد ٢٠٠٦، يلي ذلك محافظة الإسكندرية حيث هاجر إليها (٧,٧٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة إلى (٥,٩٪) في تعداد ٢٠٠٦.
- (٢) هاجر إلى محافظة الشرقية (٢,١٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من الضعف (١٥,١٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ٢٠٠٦.
- (٣) هاجر إلى كل من محافظة الإسماعيلية وبورسعيد والسويس (٦,٢٪، ٥,٣٪، ٥,٨٪)، على الترتيب) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦، ظلت هذه النسبة ثابتة تقريباً لمحافظة الإسماعيلية (٦,٣٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ٢٠٠٦ انخفضت لكل من بورسعيد والسويس في تعداد ٢٠٠٦ حيث بلغت هذه النسبة (٤,١٪) لكل محافظة على حدة.
- (٤) أما باقي المحافظات فقد تراوحت نسبة الهجرة إليها بين (٢٪ إلى أقل من ١٪) ذلك في كل من التعدادين.

ب- نسب المهاجرين إلى خارج المحافظة

اما نسبة المهاجرين لخارج المحافظة فتشير بيانات الجدول إلى الآتي:

- (١) أعلى نسبة مهاجرين كانت من محافظة القاهرة (٢٤٪) من جملة المهاجرين في تعداد ١٩٩٦ انخفضت إلى (٢١,٤٪) في تعداد ٢٠٠٦.
- (٢) بلغت نسبة المهاجرين من محافظة الدقهلية (٨,٣٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى (٨,٨٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ٢٠٠٦.
- (٣) تساوت نسبة الذين خرجوا من محافظات الشرقية وأسيوط والغربيه في كلا التعدادين حيث بلغت نسبتهم (٧,٩٪، ٥,٧٪، ٥,٣٪) على الترتيب.
- (٤) تساوت نسب المهاجرين الذين خرجوا من محافظة المنوفية وسوهاج في تعداد ١٩٩٦ حيث بلغت نسبتهم (٧,٢٪) لكل محافظة منها، انخفضت هذه النسبة بالمحافظتين إلى (٦,٦٪، ٧,٧٪) على الترتيب في تعداد ٢٠٠٦.

(٥) بلغت نسبة الذين هاجروا من محافظة المنيا ٣,١٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة الى ٤,٣٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ٢٠٠٦.

(٦) أما باقي المحافظات فقد تراوحت نسبة الهجرة منها بين (٣٪ الى اقل من ١٪) ذلك في كل من التعدادين.

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي لأعداد المهاجرين للداخل والخارج حسب المحافظة في تعدادي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

المحافظة	السنوات التعدادية			
	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
نسبة المهاجرين من المحافظة	نسبة المهاجرين الى المحافظة	نسبة المهاجرين من المحافظة	نسبة المهاجرين الى المحافظة	
القاهرة	٢٢,٤	٢٣,٩	٢٠,٥	٢١,٤
الإسكندرية	٧,٧	٢,٨	٥,٩	٢,٦
بورسعيد	٥,٨	٠,٦	٤,١	٠,٦
السويس	٥,٣	٠,٩	٤,١	٠,٨
دمياط	٠,٧	٢,١	١,٢	١,٦
الدقهلية	١,٢	٨,٣	١,٩	٨,٨
الشرقية	٢,١	٧,٩	٥,١	٧,٩
القليوبية	١٢,١	٣,٣	١٣,٠	٣,٠
كفر الشيخ	١	١,٨	١,٥	٢,٣
الغربية	١,٦	٥,٣	١,٤	٥,٣
المنوفية	١,١	٧,٢	١,٤	٦,٦
البحيرة	٢,٦	٣,٥	٤,١	٤,٢
الإسماعيلية	٦,٢	٠,٩	٦,٣	١,١
الجيزة	٢١,٨	٣,٤	١٩,٤	٣,٥
بني سويف	٠,٥	٢,٤	٠,٩	٢,٨
الفيوم	٠,٣	٢,٧	٠,٣	٣,٥
المنيا	٠,٦	٣,١	٠,٦	٤,٣
أسيوط	٠,٧	٥,٦	٠,٨	٥,٧
سوهاج	٠,٦	٧,٢	٠,٥	٧,٠
قنا	٠,٥	٤,٤	٠,٩	٤,١
أسوان	١,٤	١,٥	٠,٩	١,٥
الاقصر	٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٥
البحر الأحمر	١,١	٠,١	١,٨	٠,٢
الوادى الجديد	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٠,٢
مطروح	٠,٨	٠,١	٠,٩	٠,١
شمال سيناء	١	٠,٢	١,٠	٠,٣
جنوب سيناء	٠,٤	-	٠,٩	-
الجملة٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المعدل بالألاف	٣٥٩٩,٠	٤٦٨٦,٠	٣٥٩٩,٠	٤٦٨٦,٠

٥- صافي الهجرة طبقاً للمحافظة

بالنسبة لعدد صافي الهجرة فهو العدد الحقيقي الذي اعيد توزيعه بالمحافظة وهو عبارة عن الفرق بين عدد المهاجرين اللذين خرجموا من المحافظة وعدد المهاجرين اللذين دخلوا اليها، فإذا كان هذا العدد موجب دل ذلك على ان المحافظة جاذبة للسكان وان كان هذا العدد سالب دل ذلك على ان المحافظة طاردة للسكان.

أ- المحافظات الجاذبة للسكان

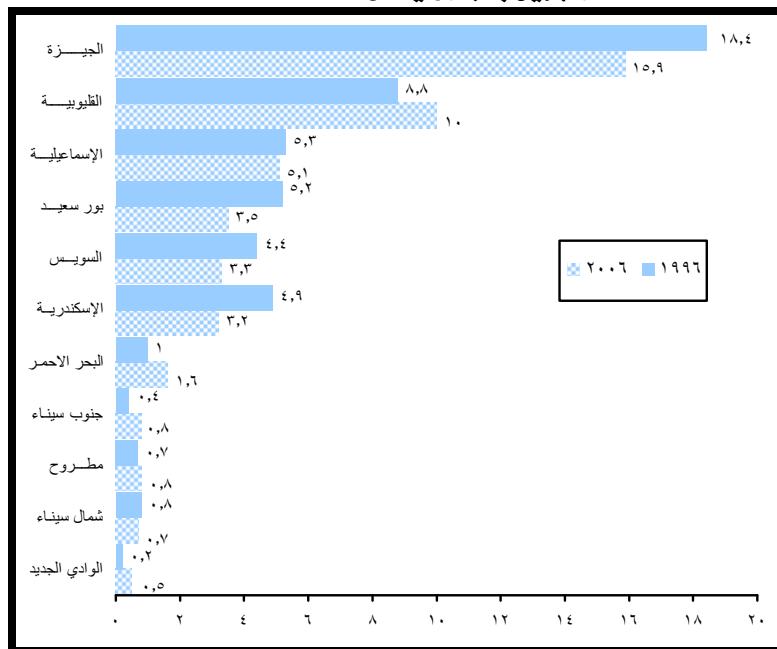
يوضح الجدول وشكل (٥) نسبة عدد المهاجرين بالمحافظات الجاذبة للسكان الى اجمالي المهاجرين بالجمهورية طبقاً للمحافظة في تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ ومن بيانات الجدول نلاحظ ان:

- (١) ظلت الإحدى عشر محافظة الجاذبة للسكان في تعداد ١٩٩٦ هي نفس المحافظات الجاذبة للسكان في تعداد ٢٠٠٦ ولكن مع اختلاف في النسب حيث جذبت بعض المحافظات نسب من المهاجرين اعلى في تعداد ٢٠٠٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٩٦ مثل (القليوبية، ومحافظات الحدود عدا شمال سيناء) والبعض الآخر جذب نسب اقل من المهاجرين في تعداد ٢٠٠٦ عن تعداد ١٩٩٦.
- (٢) أوضحت بيانات الجدول ان أعلى نسبة من المهاجرين ذهبوا الى محافظتي الجيزة والقليوبية وقد يرجع ذلك لقربهما من القاهرة حيث جذبت الجيزة وحدها (١٨٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة الى حوالي (١٦٪) في تعداد ٢٠٠٦ أي انها استمرت جاذبة للسكان ولكن بنسبة اقل.
- (٣) جذبت محافظة القليوبية حوالي (٩٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة الى (١٠٪) في تعداد ٢٠٠٦ أي انها جاذبة للسكان وبنسبة اعلي عن ذي قبل.
- (٤) جذبت محافظة الإسماعيلية حوالي ٥٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في التعدادين.
- (٥) جذبت محافظة بورسعيد ٥,٢٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ انخفضت الى ٣,٥٪ في تعداد ٢٠٠٦ أي انها ما زالت جاذبة للسكان ولكن بنسبة اقل.
- (٦)اما بالنسبة لمحافظات الحدود فكانت كلها جاذبة للسكان في تعداد ٢٠٠٦ وبنسبة اعلي من تعداد ١٩٩٦ عدا شمال سيناء ولكن حركة الهجرة بهذه المحافظات ما زالت قليلة جدا.

**جدول رقم (٥) نسبة المهاجرين بالمحافظات الجاذبة للسكان
إجمالي المهاجرين بالجمهورية في تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦**
%

سنوات التعداد		المحافظات الجاذبة
٢٠٠٦	١٩٩٦	
١٥,٩	١٨,٤	الجيزة
١٠,٠	٨,٨	القليوبية
٥,١	٥,٣	الإسماعيلية
٣,٥	٥,٢	بور سعيد
٣,٢	٤,٩	الإسكندرية
٣,٣	٤,٤	السويس
١,٦	١,٠	البحر الأحمر
٠,٧	٠,٨	شمال سيناء
٠,٨	٠,٧	مطروح
٠,٨	٠,٤	جنوب سيناء
٠,٥	٠,٢	الوادي الجديد
٤٦٨٦٠	٣٥٩٩٠	عدد المهاجرين بالألف

**شكل (٥) نسبة المهاجرين بالمحافظات الجاذبة إجمالي
المهاجرين بالجمهورية في تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦**



بـ المحافظات الطاردة للسكان

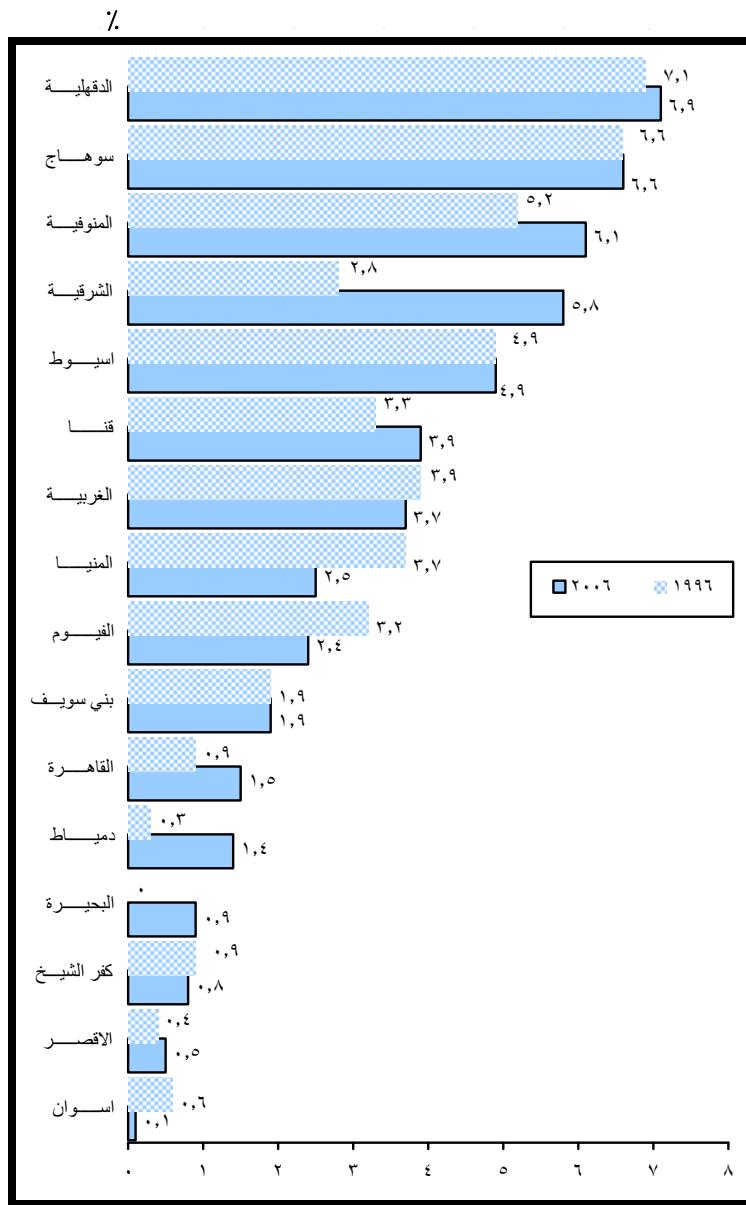
يظهر جدول وشكل (٦) نسبة المهاجرين بالمحافظات الطاردة للسكان الى اجمالي المهاجرين بالجمهورية طبقاً للمحافظة في تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ ومن بيانات الجدول نلاحظ الآتي:

- (١) ظلت الستة عشر محافظة الطاردة للسكان في تعداد ١٩٩٦ هم نفس المحافظات الطاردة للسكان في تعداد ٢٠٠٦ ولكن بنسب مختلفة حيث بدأ النسب في الانخفاض الا في قليل من المحافظات حيث ارتفعت نسبة المهاجرين من المحافظة ولكن بسبة بسيطة جداً مثل محافظة (المنيا، الفيوم، الغربية).
- (٢) تصدرت محافظة الدقهلية قائمة المحافظات الطاردة للسكان حيث هاجر منها حوالي ٧٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في التعدادين.
- (٣) سجلت محافظة سوهاج المرتبة الثانية حيث طردت ٦,٦٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية بالتعدادين.
- (٤) جاءت محافظة المنوفية في المرتبة الثالثة حيث طردت ٦,١٪ من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة الى ٥,٢٪ في تعداد ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦) نسبة المهاجرين بالمحافظات الطاردة للسكان الى اجمالي المهاجرين بالجمهورية
في تعدادي ١٩٩٦ - ٢٠٠٦٪

المحافظات الطاردة	سنوات التعداد	
	٢٠٠٦	١٩٩٦
الدقهلية	٦,٩-	٧,١-
سوهاج	٦,٦-	٦,٦-
المنوفية	٥,٢-	٦,١-
الشرقية	٢,٨-	٥,٨-
اسيوط	٤,٩-	٤,٩-
قنا	٣,٣-	٣,٩-
الغربية	٣,٩-	٣,٧-
المنيا	٣,٧-	٢,٥-
الفيوم	٣,٢-	٢,٤-
بني سويف	١,٩-	١,٩-
القاهرة	٠,٩-	١,٥-
دمياط	٠,٣-	١,٤-
الجيزة	٠,٠	٠,٩-
كفر الشيخ	٠,٩-	٠,٨-
الاقصر	٠,٤-	٠,٥-
اسوان	٠,٦-	٠,١-
اجمالي عدد المهاجرين بالآلاف	٤٦٨٦,٠	٣٥٩٩,٠

شكل (٦) نسبة المهاجرين بالمحافظات الطاردة للسكان الى اجمالي المهاجرين بالجمهورية في تعدادي (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)



٦- نسب الهجرة الداخلية على مستوى محافظات الجمهورية

ان قياس حجم اي ظاهرة سكانية يعتمد على تكرار حدوث هذه الظاهرة ونسب الهجرة الداخلية تعكس الأهمية النسبية للهجرة بالنسبة لسكن كل محافظة بمعنى انه قد يكون حجم الهجرة كبير بالمحافظة ولكن يمثل وزن صغير بالنسبة لسكنها والعكس صحيح، ومن هنا ظهرت أهمية دراسة النسب، وكمثال علي ذلك نسب الهجرة في محافظة القاهرة، وبالرغم من أن حجم الهجرة كبير بالمحافظة إلا ان عدد المهاجرين يمثل نسبة بسيطة عندما ينساب الي عدد سكان المحافظة والعكس صحيح بالنسبة لمحافظات السويس والاسكندرية.

ولحساب نسبة الهجرة الداخلية للمحافظة تم تطبيق المعادلات الآتية:

نسبة الهجرة الى داخل اي محافظة - عدد المهاجرين الى المحافظة من باقي محافظات الجمهورية في سنة التعداد
 $\times 100 \div$
عدد سكان المحافظة في نفس سنة التعداد

نسبة الهجرة الى خارج المحافظة - عدد المهاجرين الى المحافظة من باقي محافظات الجمهورية في سنة التعداد
 $\times 100 \div$
عدد سكان المحافظة في نفس سنة التعداد

نسبة صافي الهجرة بالمحافظة - عدد المهاجرين الى داخل المحافظة في سنة التعداد - عدد المهاجرين لخارج المحافظة في سنة التعداد
 $\times 100 \div$
عدد سكان المحافظة في نفس سنة التعداد

**توضيح بيانات جدول (٧) نسب الهجرة للداخل والخارج والصافي طبقاً للمحافظة
في تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦ وتشير بيانات الجدول إلى الآتي:**

أ- نسب الهجرة إلى المحافظة

(١) أن أعلى نسب للهجرة الداخلية في تعدادي (١٩٩٦، ٢٠٠٦) كانت إلى محافظات القناة (بورسعيد - السويس - الإسماعيلية) وذلك نتيجة عودة السكان المهاجرين الأصليين إلى محافظتهم وزيادة مشروعات التنمية في هذه المحافظات مثل إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد والاكتشافات البترولية في مدن القناة مما ساعد على زيادة فرصة العمل بهذه المحافظات.

(٢) توضح بيانات الجدول ارتفاع نسب الهجرة إلى داخل محافظات الحدود (البحر الأحمر - مطروح - شمال وجنوب سيناء - الوادي الجديد) في التعدادين وذلك نتيجة لزيادة المشروعات السياحية بهذه المحافظات وتوافر فرص العمل بها بالإضافة إلى مشروعات إصلاح الأراضي وخاصة في محافظة الوادي الجديد مما أدى إلى نزوح المواطنين إلى هذه المحافظات.

ب- نسب الهجرة من المحافظة تشير بيانات الجدول أن:

(١) أعلى نسب لخارج المحافظة كان من محافظة القاهرة في التعدادين حيث بلغ حوالي (١٣٪) من جملة سكان المحافظة.

(٢) بلغت نسبة الهجرة من المنوفية حوالي ١٠٪ من جملة سكان المحافظة في التعدادين ثم محافظة سوهاج في الوجه القبلي حيث بلغت نسبة الهجرة منها ٣٪ من جملة سكان المحافظة في تعداد ١٩٩٦ و ٨,٨٪ في تعداد ٢٠٠٦.

جــ نسبة صافي الهجرة

نسبة الصافي هو عبارة عن الفرق بين عدد المهاجرين إلى المحافظة من جميع المحافظات وعدد المهاجرين من المحافظة إلى جميع المحافظات منسوب إلى جملة عدد سكان كل محافظة وهو مقياس يحدد وزن صافي الهجرة لكل محافظة إلى جملة عدد سكانها وكذلك اتجاه الهجرة.

توضح بيانات الجدول أن:

(١) جميع محافظات الوجه القبلي محافظات طاردة للسكان بنسب منخفضة في التعدادين ما عدا محافظة الجيزة كانت جاذبة بمعدل ١٤٪ من جملة عدد السكان بها في تعداد ١٩٩٦ انخفض هذا المعدل إلى ١٢٪ في تعداد ٢٠٠٦.

(٢) وكذا فإن جميع محافظات الوجه البحري تعتبر محافظات طاردة للسكان بنسب منخفضة في التعدادين عدا محافظة القليوبية كانت جاذبة بمعدل ٦٪ من جملة عدد السكان بها في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ١١٪ في تعداد ٢٠٠٦.

(٣) كانت محافظة الإسماعيلية جاذبة بنسبة ٢٦,٧٪ من جملة عدد السكان بها في تعداد ١٩٩٦ انخفضت النسبة إلى ٢٥,٥٪ في تعداد ٢٠٠٦.

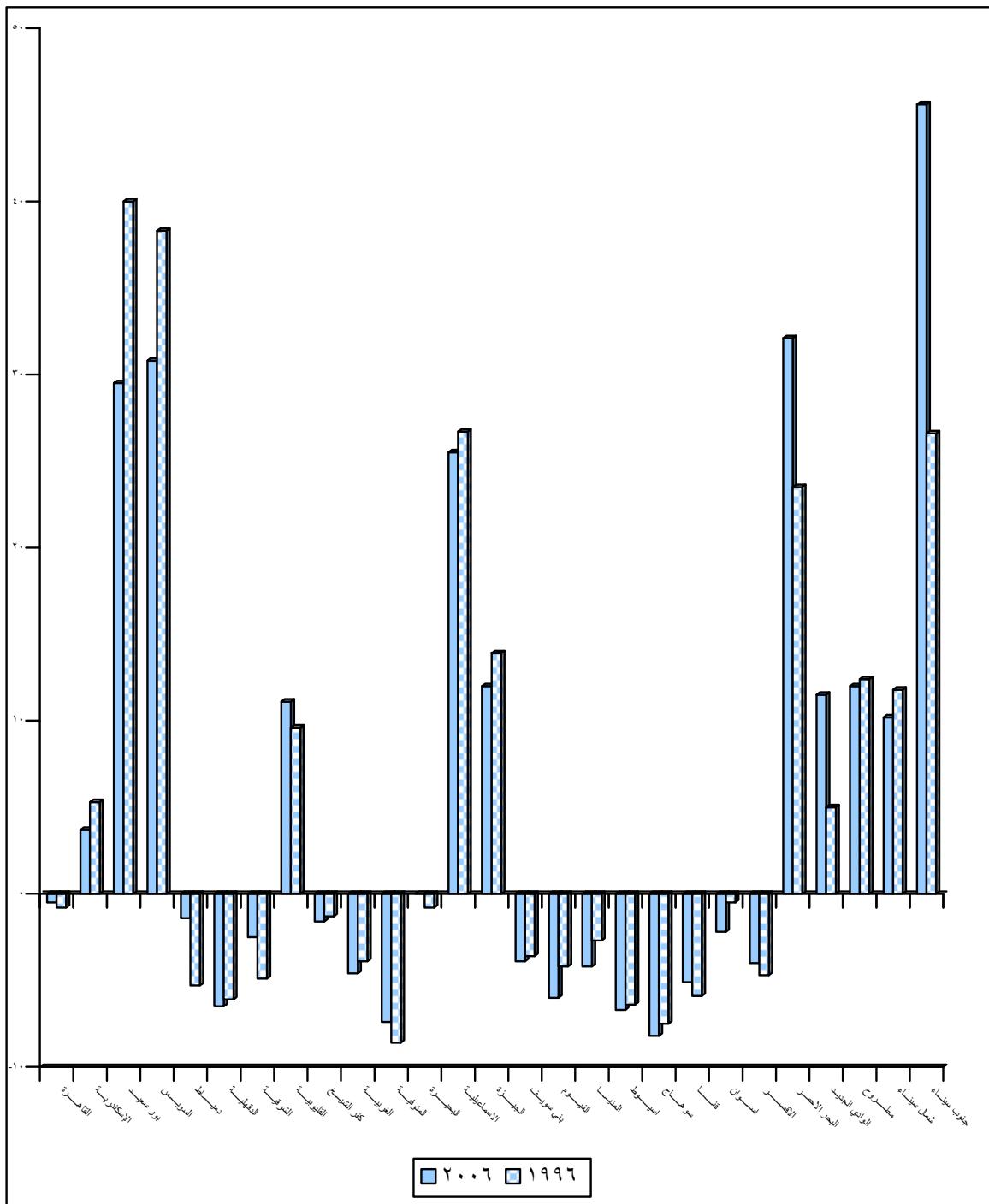
(٤) أما محافظات الحدود فجميعها كانت محافظات جاذبة للسكان بنسب مرتفعة في التعدادين وخاصة محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء.

جدول رقم (٧) نسب الهجرة لداخل ولخارج والصافي لكل محافظة في تعدادي ٢٠٠٦-١٩٩٦

%

٢٠٠٦			١٩٩٦			المحافظة
الصافي	الخارج	الداخل	الصافي	الخارج	الداخل	
٠,٥-	١٣,٠	١٢,٤	٠,٨-	١٢,٧	١١,٩	القاهرة
٣,٧+	٣,٠	٦,٧	٥,٣+	٣,٠	٨,٣	الاسكندرية
٢٩,٥	٤,٩	٣٤,٤	٤٠,٠+	٤,٤	٤٤,٤	بور سعيد
٣٠,٨+	٧,٠	٣٧,٩	٣٨,٣+	٧,٦	٤٥,٧	السويس
١,٤-	٦,٧	٥,٣	٥,٣-	٨,٤	٢,٩	دمياط
٦,٥-	٨,٣	١,٨	٦,١-	٧,١	١,٠	الدقهلية
٢,٥-	٧,٠	٤,٥	٤,٩-	٦,٦	١,٨	الشرقية
١١,١+	٣,٣	١٤,٤	٩,٦+	٣,٦	١٣,٢	القليوبية
١,٦-	٤,٢	٢,٦	١,٣-	٢,٩	١,٦	كفر الشيخ
٤,٦-	٦,٢	١,٦	٣,٩-	٥,٦	١,٧	الغربية
٧,٤-	٩,٥	٢,١	٨,٦-	٩,٤	١,٤	المنوفية
٠,٠	٤,١	٤,١	٠,٨-	٣,١	٢,٣	البحيرة
٢٥,٥+	٥,٦	٣١,١	٢٦,٧+	٤,٤	٣١,١	الإسماعيلية
١٢,٠+	٢,٦	١٤,٦	١٣,٩+	٢,٦	١٦,٥	الجيزة
٣,٩-	٥,٧	١,٨	٣,٦-	٤,٦	١,٠	بني سويف
٦,٠-	٦,٥	٠,٦	٤,٢-	٤,٨	٠,٦	الفيوم
٤,٢-	٤,٩	٠,٧	٢,٧-	٣,٣	٠,٧	المنيا
٦,٧-	٧,٩	١,٢	٦,٤-	٧,٢	٠,٨	اسيوط
٨,٢-	٨,٨	٠,٦	٧,٥-	٨,٣	٠,٧	سوهاج
٥,١-	٦,٥	١,٤	٥,٩-	٦,٦	٠,٧	 قنا
٢,٢-	٥,٨	٣,٦	٠,٥-	٥,٧	٥,٢	اسوان
٤,٠-	٥,٣	١,٣	٤,٧-	٥,٨	١,١	الاقصر
٣٢,١+	٣,٥	٣٥,٦	٢٣,٥+	٣,٧	٢٧,١	البحر الاحمر
١١,٥+	٥,٤	١٦,٩	٥,٠+	٦,١	١١,١	الوادي الجديد
١٢,٠+	١,٦	١٣,٧	١٢,٤+	١,٦	١٣,٩	مطروح
١٠,٢+	٤,٣	١٤,٥	١١,٨+	٢,٦	١٤,٥	شمال سيناء
٤٥,٦+	٢,٥	٤٨,١	٢٦,٦+	١,٨	٢٨,٤	جنوب سيناء
-	٦,٦	-	-	٦,١	-	معدل الهجرة بالجمهورية

شكل (٢) نسب صافي الهجرة طبقاً للمحافظة في تعدادي ١٩٩٦-٢٠٠٦



ثانياً: بعض خصائص الهجرة الداخلية بمصر عام ٢٠٠٦

تتميز الهجرة بالاتجاهية حيث أن الفرد الذي يهاجر يكون لديه طموح في توفير وتحقيق مستوى معيشي أفضل وارقى مما هو عليه له ولأسرته، فغالباً ما تكون خصائص المهاجرين مختلفة عن خصائص غير المهاجرين لذلك كان من الأهمية دراسة بعض خصائص المهاجرين الذكور والإناث وإظهار الفجوة النوعية عن طريق حساب مؤشر التكافؤ وهو مؤشر يعكس مدى اتساع أو ضيق الفجوة النوعية بين كل من الذكور والإناث، فهو عبارة عن نسبة الإناث طبقاً لخاصية معينة إلى نسبة الذكور لنفس الخاصية فكلما زادت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ضيق الفجوة إلى أن تصل هذه القيمة إلى ١٠٠٪ أي إلى عدم وجود فجوة بين الذكور والإناث، أما إذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن ١٠٠٪ كانت هذه الزيادة في اتجاه الإناث والعكس صحيح، كلما قلت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على اتساع الفجوة وإذا بلغت قيمة مؤشر التكافؤ (صفر) دل ذلك على أن هذه الخاصية اقتصرت على الذكور فقط.

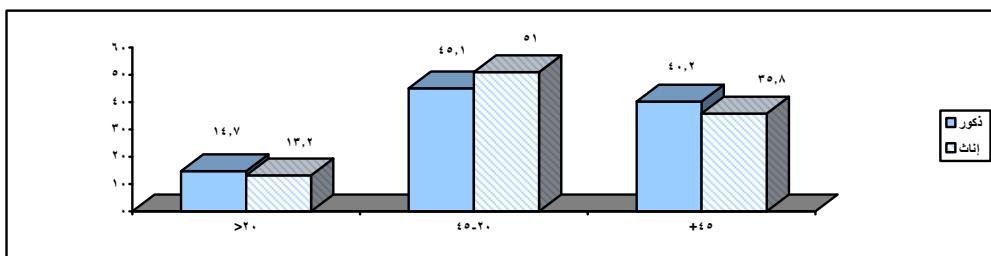
١- فئات السن والنوع للمهاجرين

يوضح جدول وشكل (٨) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً لفئات السن العريضة والنوع ومؤشر التكافؤ ومن بيانات الجدول يتضح أن حوالي ١٤٪ من جملة المهاجرين كانت أعمارهم أقل من ٢٠ سنة عام ٢٠٠٦ و٤٨٪ منهم كانوا في فئة العمر (٢٠-٤٥) هوسن قوة العامل والشباب قادر على العمل والعطاء وكانت نسبة الأعالة بين المهاجرين ١٩,٣٪، وإن أكثر من نصف الإناث (٥١٪) من جملة المهاجرات الإناث هن في سن الانجاب ويظهر مؤشر التكافؤ أن هجرة الإناث ترتفع عن هجرة الذكور في الأعمار من ٢٠ إلى ٤٥ سنة.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي لعدد المهاجرين طبقاً لفئات السن العريضة والنوع ومؤشر التكافؤ ٢٠٠٦٪

مؤشر التكافؤ	النوع			فئات السن
	جملة	إناث	ذكور	
٨٩,٨	١٤,٠	١٣,٢	١٤,٧	>٢٠
١١٣,١	٤٨	٥١	٤٥,١	-٢٠
٨٩,١	٣٨	٣٥,٨	٤٠,٢	+٤٥
الجملة			١٠٠,٠	
١٠٠,٠	١٩,٣	١٧,٣	٢١,٤	نسبة الأعالة بين المهاجرين

شكل (٨) التوزيع النسبي لعدد المهاجرين طبقاً لفئات السن العريضة والنوع ٢٠٠٦٪



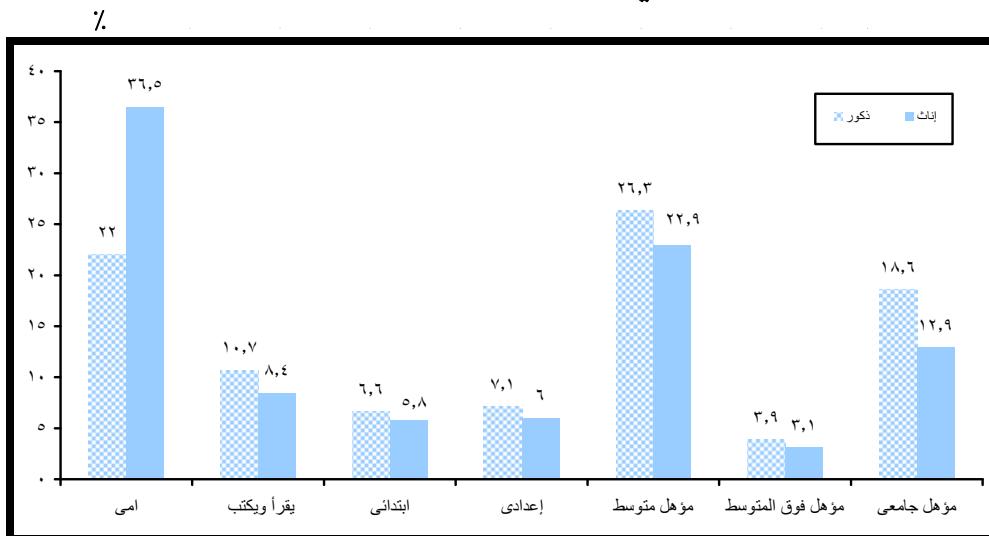
٢- الحالة التعليمية للمهاجرين

يوضح جدول وشكل (٩) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة التعليمية والنوع ومؤشر التكافؤ وتظهر بيانات الجدول ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين، حيث أن حوالي ٤٤٪ من جملة المهاجرين حاصلون على مؤهل متوسط من التعليم أو فوق المتوسط وترتفع هذه النسبة بين الذكور عن الإناث (٤٩٪ ، ٣٩٪ على الترتيب) مما يعني ارتفاع مستوى الحالة التعليمية للذكور المهاجرين عن الإناث المهاجرات حيث نجد أن نسبة المهاجرين الاميين ٢٩,٣٪ من جملة المهاجرين، ترتفع هذه النسبة بين المهاجرات الإناث إلى ٣٦,٥٪ من جملة المهاجرات الإناث مقابل ٢٢٪ من جملة المهاجرين الذكور وهذا ما عكسه مؤشر التكافؤ.

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي ومؤشر التكافؤ للمهاجرين طبقاً للحالة التعليمية والنوع لعام ٢٠٠٦
%

مؤشر التكافؤ	النوع			الحالة التعليمية
	جملة	إناث	ذكور	
٩١,٧	٤,٦	٤,٤	٤,٨	دون السن
١٦٥,٩	٢٩,٣	٣٦,٥	٢٢	امي
٧٨,٥	٩,٥	٨,٤	١٠,٧	يقرأ ويكتب بدون مؤهل
٨٧,٩	٦,٢	٥,٨	٦,٦	ابتدائي
٨٤,٥	٦,٥	٦	٧,١	إعدادي
٨٧,١	٢٤,٦	٢٢,٩	٢٦,٣	مؤهل متوسط
٧٩,٥	٣,٥	٣,١	٣,٩	مؤهل فوق المتوسط
٦٩,٤	١٥,٨	١٢,٩	١٨,٦	مؤهل جامعي
١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

شكل (٩) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة التعليمية والنوع لعام ٢٠٠٦
%



٣- الحالة الزواجية للمهاجرين

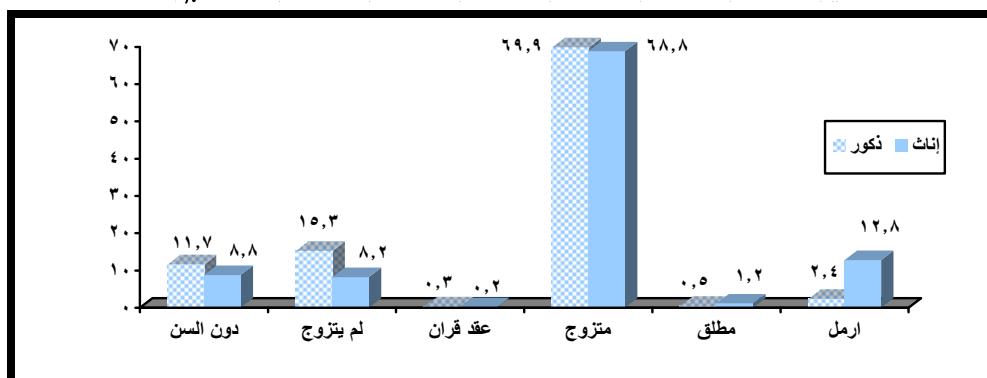
يوضح جدول وشكل (١٠) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة الزواجية والنوع مؤشر التكافؤ وتوضح بيانات الجدول أن ٦٩٪ من جملة المهاجرين متزوجون وقد عكس مؤشر التكافؤ أنه لا يوجد اختلافات واضحة بين هجرة الذكور والإناث المتزوجون.

يلي ذلك نسبة من لم يتزوجوا حيث بلغت نسبتهم حوالي ١٢٪ من جملة المهاجرين وكانت بين المهاجرين الذكور حوالي ١٥٪ من جملة المهاجرين الذكور بينما بلغت حوالي ٨٪ من جملة المهاجرات الإناث وهو ما عكسه مؤشر التكافؤ الذي بلغ ٥٣,٩٪ لصالح الذكور وإن نسبة الإناث الأرامل المهاجرات زادت عن خمسة أضعاف الرجال المهاجرين الأرامل اي ان هناك فجوة كبيرة بينهم، وهي غالباً ما تكون هجرة عائدة بعد الترمل.

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة الزواجية والنوع ومؤشر التكافؤ لعام ٢٠٠٦
٪

مؤشر التكافؤ	النوع			الحالة الزوجية للمهاجرين
	جملة	إناث	ذكور	
٧٥,٢	١٠,٢	٨,٨	١١,٧	دون السن
٥٣,٩	١١,٨	٨,٢	١٥,٢	لم يتزوج
٦٦,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٣	عقد قران
٩٨,٤	٦٩,٤	٦٨,٨	٦٩,٩	متزوج
٢٤٠,٠	٠,٨	١,٢	٠,٥	مطلق
٥٣٣,٣	٧,٦	١٢,٨	٢,٤	أرمل
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة %

شكل (١٠) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة الزوجية والنوع لعام ٢٠٠٦
٪



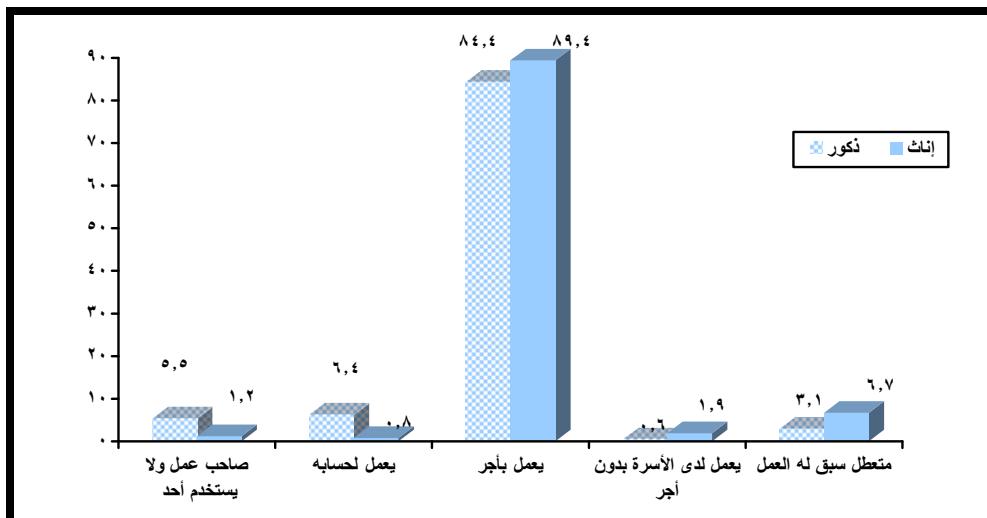
٤. الحالة العملية للمهاجرين

يوضح جدول وشكل (١١) التوزيع النسبي للمهاجرين وكذلك مؤشر التكافؤ حسب الحالة العملية وباستقراء بيانات الجدول يتضح ان حوالي ٨٥٪ من جملة المهاجرين يعملون بأجر نقدى حيث تصدرت هذه النسبة المقدمة للحالة العملية سواء للذكور او الإناث (٨٩٪، ٨٤٪ على الترتيب) ثم تليها نسبة من يعملون لحسابهم وأصحاب الاعمال فى المرتبة الثانية وكانت بين المهاجرين الذكور اعلى من المهاجرات الإناث حيث بلغت هذه النسبة حوالي ١٢٪ من جملة المهاجرين الذكور مقابل ٦٪ بين المهاجرات الإناث، اما بالنسبة للبطالة فنجد انها كانت اقل بحوالى النصف بين المهاجرين الذكور بالمقارنة بالإناث (٣٪ من جملة المهاجرين الذكور مقابل حوالي ٧٪ من جملة المهاجرات الإناث). وقد عكس مؤشر التكافؤ ان هناك تحيز ضد المرأة طبقاً للحالة العملية.

جدول رقم (١١) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة العملية والنوع ومؤشر التكافؤ لعام ٢٠٠٦٪

مؤشر التكافؤ	النوع			الحالة العملية للمهاجرين
	جملة	إناث	ذكور	
٢١,٨	٤,٦	١,٢	٥,٥	صاحب عمل ولا يستخدم احد
١٢,٥	٥,٣	٠,٨	٦,٤	يعمل لحسابه
١٠٥,٩	٨٥,٣	٨٩,٤	٨٤,٤	يعمل بأجر
٣١٦,٧	٠,٩	١,٩	٠,٦	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
٢١٦,١	٣,٩	٦,٧	٣,١	متعطل سبق له العمل
١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

شكل (١١) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للحالة العملية والنوع لعام ٢٠٠٦٪



٥- الحالة المهنية للمهاجرين

يوضح جدول وشكل (١٢) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للمهنة والنوع ومؤشر التكافؤ ونلاحظ الآتي:

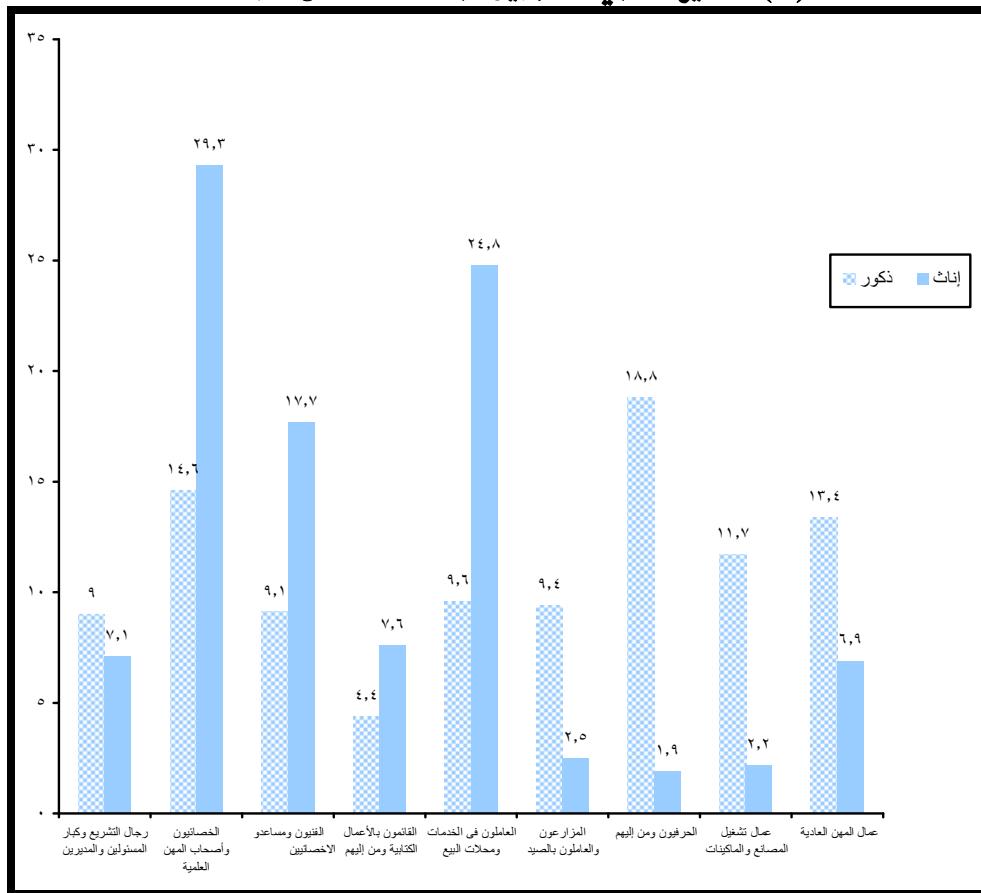
نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين نجد ان الاخصائيون واصحاب المهن العلمية يأتون في المرتبة الاولى بين جملة المهاجرين ذوي المهن حيث بلغت نسبتهم حوالي ١٨٪ من جملة المهاجرين ذوي المهن ثم سجلت نسبة الحرفيون ومن بينهم المرتبة الثانية حيث بلغت هذه النسبة ١٥.٤٪ من جملة المهاجرين ذوي المهن ثم جاءت مهن العاملون في الخدمات ومحلات البيع حيث بلغت نسبتهم حوالي ١٣٪ من جملة المهاجرين ذوي المهن، ومن بيانات الجدول نلاحظ ان مؤشر التكافؤ اكذ ان هناك تحيز ضد المرأة في كثير من المهن حيث ان نسبة المهاجرين الذكور ذوي المهن أعلى من المهاجرات الاناث وخاصة بين رجال التشريع والمسؤولين والمزارعين والحرفيين وعمال تشغيل المصانع وعمال المهن العادلة ونجد هذه الفجوة تصل إلى اقصى اتساع لها في مهنة الحرفيون وأقل قيمة لها بين القائمون بالاعمال الكتابية وكذلك نلاحظ في المهن القيادية وذات المسؤولية العليا ان الفجوة لصالح الذكور حيث تكون نسبة النساء فيها قليلة ولكن اذا أخذت المرأة فرصة جيدة في الحصول على مناصب رفيعة المستوى فأنها تثبت جدارتها.

جدول رقم (١٢) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للمهنة والنوع ومؤشر التكافؤ لعام ٢٠٠٦

%

مؤشر التكافؤ	النوع			المهنة للمهاجرين
	جملة	إناث	ذكور	
٧٨,٩	٨,٧	٧,١	٩,٠	رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرين وآخرون
٢٠٠,٧	١٧,٥٠	٢٩,٣	١٤,٦	الأخصائيون أصحاب المهن العلمية وأخرون
١٩٤,٥	١١,٠٠	١٧,٧	٩,١	الفنانون ومساعدو الأخصائيين
١٧٢,٧	٥,١٠	٧,٦	٤,٤	القائمون بالأعمال الكتابية ومن بينهم
٢٥٨,٣	١٢,٦٠	٢٤,٨	٩,٦	العاملون في الخدمات ومحلات البيع
٢٦,٦	٨,٠٠	٢,٥	٩,٤	مزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد
١٠,١	١٥,٤٠	١,٩	١٨,٨	الحرفيون ومن بينهم
١٨,٨	٩,٧٠	٢,٢	١١,٧	عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات
٥١,٥	١٢,٠٠	٦,٩	١٣,٤	عمال المهن العادلة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة

شكل (١٢) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للمهنة والنوع لعام ٢٠٠٦



٦- النشاط الاقتصادي للمهاجرين

يوضح جدول وشكل (١٢) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للنشاط الاقتصادي والنوع ومؤشر التكافؤ ومن بيانات الجدول نلاحظ اختلاف نمط مزاولة النشاط الاقتصادي لكل من الجنسين فنجد مثلاً ان ١٧٪ من جملة المهاجرين الذكور يزاولون نشاط الصناعات التحويلية ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات بنسبة حوالي ١٤٪ يليهم من يزاولون نشاط التشييد والبناء بنسبة حوالي (١٢٪) من جملة المهاجرين الذكور.

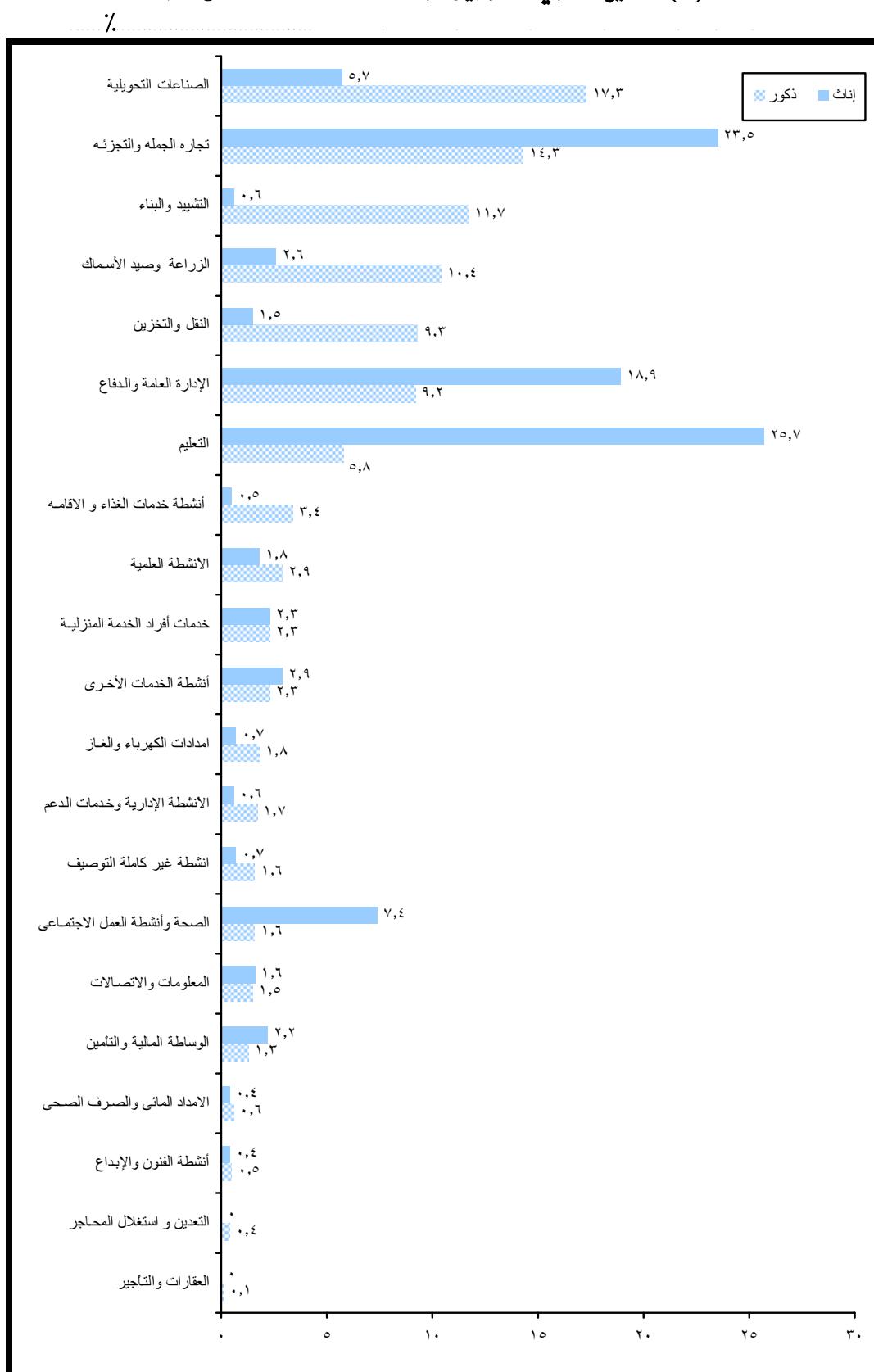
اما بالنسبة للمهاجرات من الإناث فنجد ان حوالي ٢٦٪ منهن يعملن في نشاط التعليم وحوالي ٢٤٪ منهن يعملن في نشاط تجارة الجملة والتجزئة.

ويؤكد مؤشر التكافؤ ان هناك فجوة متسعة لصالح الذكور على مستوى جميع الانشطة ماعدا نشاط التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة مزاولة الإناث المهاجرات لتلك الانشطة.

**جدول رقم (١٣) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للنشاط الاقتصادي والنوع ومؤشر التكافؤ
لعام ٢٠٠٦**

مؤشر التكافؤ	النوع			النشاط الاقتصادي للمهاجرين
	جملة	إناث	ذكور	
٢٥,٠	٨,٨	٢,٦	١٠,٤	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك
٠,٠	٠,٤	٠	٠,٤	التعدين واستغلال المحاجر
٤٣,٨	١,٤	٠,٧	١,٦	أنشطة غير كاملة التوصيف
٣٢,٩	١٤,٩	٥,٧	١٧,٣	الصناعات التحويلية
١٦,١	٧,٦	١,٥	٩,٣	النقل والتخزين
٣٨,٩	١,٥	٠,٧	١,٨	امدادات الكهرباء والغاز والبخار وأمدادات تكييف الهواء
١٠٠,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣	خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر
١٦٤,٣	١٦,١	٢٣,٥	١٤,٣	تجارة الجملة والتجزئة والصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية
٢٠٥,٤	١١,٢	١٨,٩	٩,٢	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري
٨٠٠,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٥	أنشطة الفنون والإبداع والتسليية
١٤,٧	٢,٨	٠,٥	٣,٤	أنشطة خدمات الفنادق والإقامة
٤٤٣,١	٩,٨	٢٥,٧	٥,٨	التعليم
٤٦٢,٥	٢,٨	٧,٤	١,٦	الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي
١٢٦,١	٢,٤	٢,٩	٢,٣	أنشطة الخدمات الأخرى
١٦٩,٢	١,٤	٢,٢	١,٣	الوساطة المالية والتأمين
٠,٠	٠,٣	٠	٠,١	العقارات والتأجير
٦٢,١	٢,٦	١,٨	٢,٩	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة
٣٥,٣	١,٤	٠,٦	١,٧	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم
٦٦,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٦	الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وأداته ومعالجه التقنيات
٥,١	٩,٥	٠,٦	١١,٧	التشييد والبناء
١٠٦,٧	١,٥	١,٦	١,٥	المعلومات والاتصالات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

شكل (١٣) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً للنشاط الاقتصادي والنوع لعام ٢٠٠٦



٧- أهم أسباب الهجرة الداخلية

يوضح جدول وشكل (١٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب سبب الهجرة في تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ باستقراء بيانات الجدول نجد أن:

- أ- أعلى نسبة للمهاجرين كانت بسبب مراقبة الآخرين وذلك في التعدادين وقد بلغت (٣٥,٩٪ / ٣٥,٩٪ علي الترتيب) وهذا يدل على أن الهجرة في مصر هي هجرة عائلية.
- ب- جاءت الهجرة بسبب الزواج في المرتبة الثانية حيث بلغت (٣٦,٨٪) في تعداد ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة إلى (٢٨,٨٪) في تعداد ٢٠٠٦، وقد يرجع ذلك إلى إنشاء المدن العمرانية الجديدة في الظهير الصحراوي لنفس المحافظة حيث يفضل الشباب الهجرة إليها لإنشاء الأسر الجديدة في محاولة لتحسين ظروفهم المعيشية.
- ج- يلي ذلك الهجرة بسبب العمل حيث بلغت النسبة (١٨,٤٪) في تعداد ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى (٢٣,٢٪) في تعداد ٢٠٠٦.
- د- لم تمثل الهجرة بسبب الدراسة سبب معنوي لحركة الهجرة ذلك في التعدادين.
- هـ- مثلت نسبة الهجرة بسبب الطلاق أو الترمل أقل من ١٪ ذلك في التعدادين.

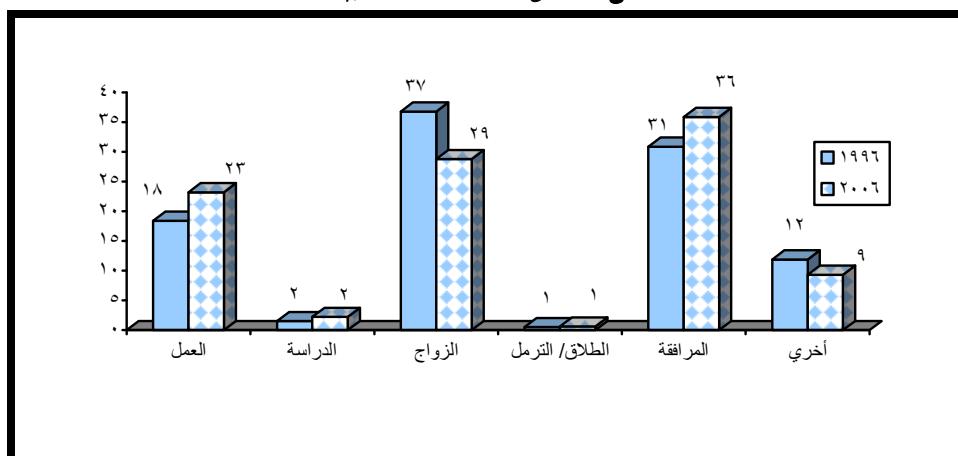
جدول رقم (١٤) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً لسبب الهجرة

فى تعدادي ١٩٩٦-٢٠٠٦٪

		أسباب الهجرة
٢٠٠٦	١٩٩٦	
٢٣,٢	١٨,٤	للعمل
٢,٢	١,٥	للدراسة
٢٨,٨	٣٦,٨	للزواج
٠,٦	٠,٥	طلاق أو ترمل
٣٥,٩	٣٠,٩	مراقبة
٩,٣	١١,٩	آخر

شكل (١٤) التوزيع النسبي للمهاجرين طبقاً لسبب الهجرة

فى تعدادي ١٩٩٦-٢٠٠٦٪



ثالثاً أهم تأثير الدراسة و توصياتها

تأثير الدراسة

تعتبر الهجرة الداخلية من اهم العوامل التي تؤثر على اعادة التوزيع السكاني داخل الجمهورية لذلك اهتمت هذه الدراسة بـ هجرة السكان من والى المحافظات على مستوى الجمهورية لكل من الذكور والإناث ذلك لوضع الخطة التنموية المناسبة وقد أظهرت هذه الدراسة الاتي:

- ١- تذبذب جملة عدد المهاجرين علي مستوى الجمهورية بين ارتفاع وانخفاض خلال الأربع عقود الماضية، فنلاحظ ارتفاع جملة عدد المهاجرين بين محافظات الجمهورية من (٤٠٩ ألف نسمة) في تعداد ١٩٧٦ الي (٤١٩ ألف نسمة) في تعداد ١٩٨٦ ثم انخفضت الي (٣٥٩٩ ألف نسمة) في تعداد ١٩٩٦، ثم اعادت الي الارتفاع الي (٤٦٨٦ ألف نسمة) في تعداد ٢٠٠٦.
- ٢- هناك ارتفاع في عدد المهاجرين الذكور عن الإناث في تعدادي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، في حين كانت هجرة الإناث أعلى من هجرة الذكور في تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ .
- ٣- انخفضت نسبة الهجرة الداخلية خلال الفترة المشار إليها من (١١٪) من جملة سكان الجمهورية في تعداد ١٩٧٦ الي (٨,٦٪) في تعداد ١٩٨٦ ثم إلى (٦,١٪) في تعداد ١٩٩٦ ثم ارتفع ليصل الي (٦,٦٪) من جملة سكان الجمهورية في تعداد ٢٠٠٦.
- ٤- أما بالنسبة لاختلاف نسب الهجرة الداخلية حسب النوع فتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في نسب هجرة الإناث بالمقارنة بـ نسب هجرة الذكور في التعدادات المشار إليها.
- ٥- حظيت محافظة القاهرة بأكبر عدد من المهاجرين سواء الي داخل المحافظة او لخارجها وذلك في تعدادي ١٩٩٦-٢٠٠٦.
- ٦- جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثانية من حيث حركة الهجرة الي داخل المحافظة ثم محافظة القليوبية.
- ٧- أما محافظات الوجه القبلي فكانت جميعها طاردة للسكان عدا محافظة الجيزة ذلك لقربها من محافظة القاهرة.
- ٨- جاءت محافظة الدقهلية في مقدمة المحافظات الطاردة للسكان ثم محافظة الشرقية ومحافظة المنوفية.
- ٩- تلاحظ أن أقل عدد من المهاجرين في محافظة الأقصر.
- ١٠- كانت أقل قيمة لحجم الهجرة خارج المحافظات من محافظة جنوب سيناء حيث بلغ حجم الهجرة منها أقل من ١٠٠٠ مهاجر.
- ١١- أما بالنسبة للتوزيع النسبي للهجرة الداخلية في تعدادي (١٩٩٦-٢٠٠٦) فقد أظهرت الدراسة إن أكثر من النصف (٥٦,٣٪) من جملة عدد المهاجرين بالجمهورية في تعداد ١٩٩٦ هاجروا الي محافظات أقاليم القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة و القليوبية) وانخفضت هذه النسبة الي (٥٢,٩٪) في تعداد

٢٠٠٦، يلي ذلك محافظة الإسكندرية ثم الشرقية ثم كل من محافظة الإسماعيلية وبورسعيد والسويس.

١٢- أما نسبة المهاجرين لخارج المحافظة فتشير الدراسة إلى أن أعلى نسبة مهاجرين كانت من محافظة القاهرة ثم الدقهلية ثم محافظات الشرقية وأسيوط والغربية خلال الفترة المشار إليها. أما باقي المحافظات فقد تراوحت نسبة الهجرة منها بين (٣٪ إلى أقل من ١٪).

١٣- أما بالنسبة لنسب الهجرة الداخلية فقد أظهرت الدراسة أن أعلى نسب للهجرة الداخلية كانت إلى محافظات القناة (إسماعيلية - بورسعيد - السويس) وذلك نتيجة عودة السكان الأصليين إلى محافظتهم وزيادة مشروعات التنمية في هذه المحافظات مثل إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد والاكتشافات البترولية في مدن القناة مما ساعد على زيادة فرص العمل بهذه المحافظات.

١٤- ارتفعت نسب الهجرة إلى داخل محافظات الحدود (البحر الأحمر - مطروح - شمال وجنوب سيناء - الوادي الجديد) وذلك نتيجة لزيادة المشروعات السياحية بهذه المحافظات وتوافر فرص العمل بها بالإضافة إلى مشروعات إصلاح الأراضي وخاصة في محافظة الوادي الجديد مما أدى إلى نزوح المواطنين إلى هذه المحافظات.

١٥- أعلى نسب لخارج المحافظة كان من محافظة القاهرة في التعدادين، ثم الدقهلية ثم الشرقية.

١٦- جميع محافظات الوجه البحري تعتبر محافظات طاردة للسكان بنسب منخفضة في التعدادين عدا محافظة القليوبية.

١٧- جميع محافظات الحدود كانت محافظات جاذبة للسكان بنسب مرتفعة في التعدادين عدا شمال سيناء.

١٨- أما نسبة صافي الهجرة فقد أظهرت الدراسة أن حظيت محافظة بورسعيد والسويس بأكبر نسب صافي الهجرة الجاذبة ذلك في التعدادين.

١٩- حوالي ١٤٪ من جملة عدد المهاجرين كانت أعمارهم أقل من ٢٠ سنة عام ٢٠٠٦.

٢٠- تبين أن ٤٨٪ من جملة عدد المهاجرين كانوا في فئة العمر (٤٥-٢٠) وهو سن قوة العمل والشباب قادر على العمل والعطاء.

٢١- بلغت نسبة الإعالة بين المهاجرين ١٩,٣٪، وان أكثر من نصف الإناث (٥١٪) من المهاجرات هن في سن الإنجاب ويظهر مؤشر التكافؤ أن هجرة الإناث ترتفع عن هجرة الذكور في الأعمار من ٢٠ إلى ٤٥ سنة.

٢٢- كانت نسبة الإعالة العمرية بين المهاجرين ١٩,٣٪.

٢٣- بالنسبة لمستوى تعليم المهاجرين تبين أن حوالي ٤٤٪ منهم حاصلون على مؤهل متوسط أو فوق متوسط.

٢٤- ارتفعت نسبة الأمية بين المهاجرات من الإناث بالمقارنة بالذكور.

٢٥- إتضح أن ٦٩٪ من جملة المهاجرين متزوجون.

- ٢٦- نسبة الإناث الارامل المهاجرات زادت عن خمسة أضعاف الذكور الارامل.
- ٢٧- حوالي ٨٥٪ من جملة المهاجرين يعملون بأجر.
- ٢٨- حوالي ١٨٪ من جملة المهاجرين ذوي المهن كانوا من الأخصائيون واصحاب المهن العلمية.
- ٢٩- إتضح أن حوالي ١٧٪ من جملة المهاجرين الذكور يزاولون نشاط الصناعات التحويلية.
- ٣٠- تبين أن ٢٦٪ من المهاجرات الإناث يعملن في نشاط التعليم.
- ٣١- أعلى نسبة للمهاجرين كانت بسبب مراقبة الآخرين ثم بسبب الزواج ثم الهجرة بسبب العمل.
- ٣٢- لم تمثل الهجرة بسبب الدراسة سبب معنوي للهجرة ذلك في التعدادين.

توصيات الدراسة

- ١- فتح باب الهجرة الى المناطق العمرانية الجديدة والاهتمام بهذه المناطق وتوفير سبل الاقامة بها من خدمات عامة وتدعم هذه الدراسة وسائل الاعلام الى التركيز على الانجازات والجهودات المبذولة من قبل الدولة لهذه المناطق لجذب السكان لتعميرها.
- ٢- توصى الدراسة بوضع سياسة سكانية واضحة المعالم للهجرة الى المحافظات المتقدمة بالسكان ذلك للحد من الجوانب السلبية بهذه المحافظات مثل التلوث والضوضاء وقلة فرص الحصول على العمل المناسب بها وكذلك مشاكل الاسكان بها.
- ٣- محاولة جذب السكان الى محافظات الطاردة للسكن ذلك من خلال العمل على الحد من عوامل الطرد بها عن طريق توجيه الاستثمارات الى محافظات الطاردة للسكن للحد من عملية الهجرة العشوائية منها .
- ٤- اجراء بحث ميداني لدراسة متعمقة عن اهم اسباب الهجرة واثرها على المهاجرين وغير المهاجرين في اقليم القاهرة الكبرى باعتباره يحظى باكبر حركة للهجرة الداخلية.

Summary

The internal migration among Egyptian governorates during 1996&2006

Introduction:

The internal migration is the most important factor affecting population redistribution. In Egypt internal migration is considered as one of the major components of population changes, beside its effect on different aspects of economic, social and environmental community. In Egypt we have no policy-drawn and clear for migration between governorates, which are highly densely populated to those with low population density.

The main finding:

1. In and out migration rates by governorates showed the same downward trend in most of the governorates between 1996 and 2006.
2. No change in net migration rates in the gaining and losing governorates between 1996&2006 census.
3. The largest number of migrants moved from Cairo governorate.
4. The lowest number of migrants within the governorates of Fayoum and Luxor.
5. About 84% of the total migrants in the age between 15 to 64 years.
6. The dependency ratio among migrants 19.2%.
7. About 66% of the total female migrants are in reproductive age (15-49).
8. About 44% of the total migrants at a medium level of education or higher.
9. 69% of the total migrants were married.
10. 85% of the total migrants were employed.

11. 17% of the total male migrants engaged in manufacturing activity.
12. 26% of female migrant workers employed in the education activity.
13. the main reason of migration are marriage and work

Recommendations:

- 1- Encourage the migration to new cities.
- 2- Try to attract population to losing governorates in order to reduce the negative factors for these governorates.
- 3- Implement field survey to study the main reasons for migration and non migration and its effect for migrants and non migrants in greater Cairo region.